بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

التقرير السنوي 2025

WWW.BTE.COM.TN

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة	5
كلمة المديرة العامة	7
المناخ الاقتصادي والمالي	8
الحوكمة وهيكلة المساهمين	11
أسهم بنك تونس والإمارات في البورصة	18
أبرز أحداث سنة 2025	21
التقرير الاجتماعي	24
أنشطة البنك	28
المسؤولية المجتمعية والبيئية	34
الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	41
بنك تونس والإمارات بالأرقام	48
الآفاق المستقبلية للبنك	54

القوائم المالية

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية	56
االقوائم المالية الفردية المختومة في 31 ديسمبر 2025	67
الإيضاحات حول القوائم المالية الفردية	72
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية	103

القوائم المالية المجمعة

نشاط مجمع BTE خلال سنة 2025	109
تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة	113
القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2025	124
الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة	129

القرارات المعروضة للتصويت على الجلسة العامة العادية عدد 44 بتاريخ 30 أفريل 2026 146

1

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يأتي عام 2025 في ظل بيئة اقتصادية ومالية دولية تتسم بتحولات عميقة وتزايد مستويات عدم اليقين، الأمر الذي فرض على المؤسسات المالية تحديات متنامية تتطلب قدراً عالياً من اليقظة والمرونة. وفي هذا السياق، واصل البنك تنفيذ توجهاته الاستراتيجية بثبات، معززاً قدرته على التكيف والحفاظ على توازنه التشغيلي والمالي.

وخلال السنة المالية المنقضية، واصل البنك تعزيز ركائزه الأساسية، بما يضمن تحقيق توازن مستدام بين الأداء المالي وإدارة المخاطر وتطوير الأنشطة. كما مكّنت الجهود المبذولة في مجال تحسين الكفاءة التشغيلية من الارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز فعالية العمليات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية.

وفي إطار الحرص على صلابة المركز المالي، اعتمد البنك سياسة حذرة ومنضبطة في إدارة موارده، مما ساهم في دعم استقراره المالي وتحسين مؤشرات أدائه، لا سيما على مستوى الناتج البنكي الصافي. كما يظل تطوير الأعمال وتعزيز العلاقة مع الحرفاء في صميم أولويات البنك، بما يعكس التزامه بترسيخ موقعه على المدى الطويل.

وتندرج هذه النتائج ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى، تقوم على التحديث المستمر لنموذج الأعمال، وتنويع الأنشطة، وتسريع وتيرة إدماج الابتكار، لا سيما في المجال الرقمي، بما يعزز قدرة البنك على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي.

كما يواصل البنك التزامه بدوره في دعم الحركية الاقتصادية، من خلال تمويل مختلف القطاعات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مع الالتزام بمبادئ الحوكمة والمسؤولية المؤسسية.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أنوّه بالجهود المتميزة التي يبذلها كافة موظفي البنك، والتي شكلت الأساس لما تحقق من نتائج إيجابية، بفضل ما يتحلون به من كفاءة ومهنية عالية والتزام بقيم المؤسسة.

وإذ نستشرف آفاق المرحلة المقبلة، فإننا نؤكد عزمنا على مواصلة هذا المسار بثبات، بما يعزز متانة البنك ويضمن خلق قيمة مستدامة لفائدة مساهمينا وكافة أصحاب المصلحة.

وفي الختام، أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام، وشركائنا، وحرفائنا، والإدارة العامة للبنك وكافة موظفينا، على ثقتهم ودعمهم المتواصل.

2

كلمة المديرة العامة

كلمة المديرة العامة

تميّزت سنة 2025 بتحسن نوعي في مؤشرات البنك و العودة التدريجية إلى ديناميكيات النمو مع زيادة في الناتج البنكي الصافي بـ 6.9 % رغم التحديات التي فرضها السياق الاقتصادي و المالي.

في هذا الاطار واصل البنك جهوده في تطوير محفظة عملائه و تنويع مراكز الربح، مما عزز قدرته على تحمل الضغوطات التي فرضها الواقع الاقتصادي و تجاوز القيود المرتبطة بقاعدة أصوله المحدودة مع الحفاظ على مستوى السيولة اللازم لدعم ومعاضدة نسق تطوره.

عمل البنك سنة 2025 على الارتقاء بجودة خدماته وتطوير منتوجاته من خلال مزيد رقمنة الخدمات خاصة منها وسائل الدفع الالكتروني و الإئتمان الموجّه للأفراد تماشيا مع إستراتيجيته للتموقع كبنك مبتكر، كما عمل على تعزيز آليات الرقابة و إدارة المخاطر لتحسين جودة المحفظة الإئتمانية مع وضع آليات لتحسين الآداء و تعزيز الإدارة الإستباقية للمخاطر.

كذلك تماشيا مع إستراتيجيته التنموية التي تعتبر الرأس المال البشري المحرّك الرئيسي لتطوير البنك، تم إيلاء أولوية خاصة لتدريب موظفينا و خاصة موظفي الفروع باعتبارهم القاطرة الرئيسية لدفع عجلة تنمية البنك.

و ذلك بهدف تمكينهم من مواكبة التطوّرات السريعة التي يشهدها القطاع البنكي و التكيف مع متطلباته المتغيرة.

بالنسبة لسنة 2026 ستكون أولوية البنك في مزيد تطوير الإيرادات الرقمية و تعزيز نشاط السوق و الإيجار المالي مع العمل على تحسين هيكلة الموارد للتحكم في كلفتها .كما يظل البنك ملتزما بمتابعة نسبة القروض المتعثرة باعتبارها مؤشرا أساسيا لتقييم جودة أصوله و نجاعة سياسة الاستخلاص المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة.

نحن مقتنعون بأن التحديات القادمة تتطلب الصّرامة و الابتكار و القدرة على التكيف. و بهذه الروح سنواصل جهودنا لوضع البنك على مسار نمو مستدام، مع الاستمرار في تقديم خدمات مصرفية حديثة و آمنة و محترمة للبيئة.

و أخيرا، أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لرئيس مجلس الإدارة واعضائه و شركائنا و جميع الموظفين على التزامهم و مساهمتهم الفعّالة في تحقيق النتائج الإيجابية للبنك.

3

المناخ الاقتصادي والمالي

على الصعيد الدولي

واصل المحيط الاقتصادي والمالي الدولي خلال سنة 2025 اتّسامه بدرجة عالية من عدم اليقين، في ظلّ استمرار التوترات الجيوسياسية والتجارية، لا سيما في المناطق ذات الثقل الاقتصادي العالمي. وقد انعكست هذه التطورات سلبًا على نسق النمو العالمي، مع تزايد الضغوط على سلاسل التوريد وتقلب أسعار المواد الأساسية والطاقة.

كما شهدت السياسات النقدية لدى البنوك المركزية الكبرى توجّهًا أكثر حذرًا، حيث تقلّص هامش اللجوء إلى التيسير النقدي، مقابل الإبقاء على نسب فائدة مرتفعة نسبيًا لفترة أطول بهدف التحكم في التضخم، وهو ما ساهم في تشديد شروط التمويل على المستوى العالمي.

على المستوى الوطني

سجّل الاقتصاد التونسي نمواً بنسبة 2.5 % على كامل سنة 2025، مما يعكس تحسّناً نسبياً في وتيرة النشاط الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 % خلال الربع الرابع من سنة 2025 على أساس سنوي، وهو ما يدل على ديناميكية إيجابية في نهاية السنة.

ويُعزى هذا التحسّن أساساً إلى انتعاش القطاع الفلاحي، الذي استفاد من ظروف مناخية أفضل وإنتاجية أعلى، إضافة إلى تحسّن أداء قطاع الخدمات، الذي يشمل مجالات حيوية مثل السياحة. وقد ساهمت هذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في السوق.

ورغم هذا التطور الإيجابي، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل ضرورة تحسين مناخ الاستثمار، والحد من نسبة البطالة، وتعزيز الاستقرار المالي، بما يضمن تحقيق نمو مستدام وشامل في المستقبل.

في سنة 2025، شهد معدل البطالة في تونس انخفاضًا طفيفًا، حيث تراجع من 15,7 % خلال الثلاثي الأول إلى 15,2 % مع نهاية السنة، وذلك وفقًا لمعطيات المعهد الوطني للإحصاء. ويعكس هذا التراجع تحسنًا نسبيًا في سوق الشغل، رغم بقاء نسبة البطالة في مستويات مرتفعة نسبيًا.

ومع هذا التحسن، لا تزال التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل مستدامة وتحسين ظروف التشغيل، مما يتطلب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار.

بلغت نسبة التضخم لسنة 2025, 5,3 % بعد أن كانت في مستوى 7 % في سنة 2024. مع تسجيل استقرار نسبة التضخم عند الاستهلاك العائلي لشهر ديسمبر 2025 في مستوى 4,9 %. وبخصوص القطاع الخارجي، فقد أسفرت سنة 2025 عن عجز تجاري قدره 21800 مليون دينار مقابل عجز تجاري لسنة 2024 ب 18927 مليون دينار وقد بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 74,5 % (مقابل 76,6 % في سنة 2024). ويعزى هذا التوسع أساسا إلى تفاقم العجز التجاري في مجموعة الطاقة.

ومع هذا، تواصل خلال الفترة الأخيرة التعزيز التدريجي للموجودات من العملة الأجنبية، لترتفع الاحتياطيات إلى مستوى 24,9 مليار دينار، (أي ما يعادل 105 أيام من التوريد) بتاريخ 19 مارس 2026، مقابل 22,5 مليار دينار (أو 99 يوما من التوريد) قبل سنة.

قرر البنك المركزي التونسي خفض نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة أساس لتصبح 7 %، وذلك في اجتماعه يوم 30 ديسمبر 2025، على أن يدخل القرار حيّز التنفيذ بداية من 7 جانفي 2026.

كما قرر مجلس إدارة البنك المركزي لدى اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 فيفري 2026 الإبقاء على نسبة الفائدة المديرية دون تغيير في مستوى 7,00 % ويرى أنه من الضروري الاستمرار في دعم المسار التنازلي الحالي للتضخم للرجوع به نحو معدلاته على المدى الطويل.

التصنيف السيادي لتونس

وفقاً لآخر تحديثات وكالات التصنيف العالمية إلى موفى مارس 2026، استقر التصنيف السيادي لتونس عند مستويات تعكس تحسناً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة مع بقاء بعض المخاطر:

وكالة فيتش : (Fitch Ratings)

أكدت الوكالة في 28 جانفي 2026 تصنيف تونس عند مستوى «B-» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

قررت الوكالة رفع تونس من قائمة الدول الموضوعة تحت المراقبة (UCO)، مما يشير إلى استقرار نسبي في إدارة الديون والاحتياطيات.

يعكس هذا التصنيف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية على المدى القريب رغم الضغوط المالية والاقتصادية.

وكالة موديز : (Moody's)

استقر تصنيف تونس عند مستوى «Caa1» مع نظرة مستقبلية مستقرة منذ التعديل الأخير في مارس 2025.

يُتوقع صدور تقييم جديد من الوكالة خلال النصف الأول من عام 2026 بناءً على المراجعات الدورية للبنك المركزي التونسي.

جاء الرفع السابق من «Caa2» إلى «Caa1» نتيجة تحسن احتياطيات النقد الأجنبي واستقرار الوضع المالي العام.

وكالة ستاندرد آند بورز : (S&P)

تشير التوقعات الاقتصادية للوكالة لعام 2026 إلى نمو يقارب 1.7 %، مع استمرار مراقبة التوازنات المالية الكبرى للبلاد.

تصنيف البنك

في 12 نوفمبر 2025 قامت وكالة التصنيف STANDARD AND POORS بالابقاء على التصنيف الاتماني الطويل والقصير الاجل للبنك عند CCC+/C مع نظرة مستقبلية مستقرة.

4

الحوكمة وهيكلة المساهمين

توزيع رأس المال (بالدينار التونسي)

رأس المال	108 744 320
عدد الأسهم	5 437 216
القيمة الإسمية	20
عدد أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار	2 218 608
نسبة إمتلاك في رأس المال	%40,80
عدد أسهم الدولة التونسية	1 750 000
نسبة إمتلاك في رأس المال	%32,19
عدد أسهم الديوان الوطني للبريد	468 608
نسبة إمتلاك في رأس المال	%8,62
عدد الأسهم دون حق الاقتراع	1 000 000
نسبة الأسهم دون حق الاقتراع	%18,39

حضور الجلسات العامة

وفقا للفصل 12 من النظام التأسيسي للبنك، لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجلسة العامة والمشاركة في المداولات بشخصه أو عن طريق النيابة شرط أن يكون مالكا لعشرة أسهم على الأقل وأن يدلي بما يثبت هويته وكذلك ملكيته لأسهمه. وكل المساهمين الذين يقل عدد أسهمهم عن هذا العدد يمكنهم الحضور باجتماعات الجلسة العامة على أن ينضموا إلى بعضهم بعضا للوصول إلى العدد المحدد آنفا وأن ينيبوا أحدهم عنهم.

تـــركيبة أعضـاء مجـلس إدارة بـنك تـــونس والإمـــارات

السيّـــد خـليفة عـلي القـمـــزي
رئيس مـجلس الإدارة

السيّـــد
حُـميد الدّرمـكي
عضـو مستقل
رئيس لجنة المخاطر

السيّـــد
معز الجودي
عضـو مستقل
رئيس لجنة التدقيق

الأعضاء الممثلين لجهاز أبو ظبي للإستثمار

السـيّد
حـمد المزروعي

السـيّد
سعيد الدّرمكي

السـيّد
عبد الله الحلامي

السـيّد
أحـمد المهيري

الأعضاء الممثلين للدولة التونسية

السيّدة
أسماء مسعودي

السـيّد
هشام المنصوري

السيّدة
بثينة بوكمشة

السيّدة
نبيهة محمدي

مراقبي الحسابات

السـيّد
ناجي الحاجي

السـيّد
سمير العبيدي

السـيّد
فوزي غراب

تتولى الإدارةالعامة للبنك السيدة فريال شبراك منذ تاريخ 3 نوفمبر 2022

الهويّة	ممثّل عن	الصّفة
خليفة علي القمزي	جهاز أبو ظبي للإستثمار	رئيس مجلس الإدارة
عبد الله الحلّامي	جهاز أبو ظبي للإستثمار	عضو مجلس الإدارة
سعيد الدّرمكي	جهاز أبو ظبي للإستثمار	عضو مجلس الإدارة
أحمد المهيري	جهاز أبو ظبي للإستثمار	عضو مجلس الإدارة
حمد المزروعي	جهاز أبو ظبي للإستثمار	عضو مجلس الإدارة
أسماء المسعودي	الدّولة التّونسيّة	عضو مجلس الإدارة
بثينة بوكمشة	الدّولة التّونسيّة	عضو مجلس الإدارة
نبيهة المحمّدي	الدّولة التّونسيّة	عضو مجلس الإدارة
هشام المنصوري	الدّولة التّونسيّة	عضو مجلس الإدارة
فوزي غراب	الدّولة التّونسيّة	عضو مجلس الإدارة
حميد الدّرمكي	عضو مستقلّ	عضو مجلس الإدارة مستقلّ
معزّ الجودي	عضو مستقلّ	عضو مجلس الإدارة مستقلّ

عقد مجلس الإدارة 5 اجتماعات خلال سنة 2025 وتتولى كتابة المجلس السيدة سلمى الزواري

اللجان المنبثقةعن مجلس الإدارة

تركيبة لجنة التّدقـيق

تم إنشاء لـجنة التّدقـيق الدّاخـلي بتـاريخ 07 ديسمبر 2004

و يكمن دورها في المساعدة على :

- مراقبة اعتماد المبادئ والممارسات المحاسبيّة بالبنك،
- التّثبت من جودة نظام توفير المعلومة الماليّة ونجاعته وتناسق أنظمة قيس المراقبة والتحكّم في المخاطر،
- مراقبة تنظيم ونجاعة نظام الرقابة الداخليّة وتقييم نقائص سير هذا النظام المثارة من قبل مختلف هياكل البنك والمكلفين بالتدقيق الخارجي والبنك المركزي التونسي.

الصّفة	
رئيس اللّجنة	لجـــنة التّـــدقـــيق الدّاخـــلي
الأعـضاء	السّـــيّد معز الجودي
	السّـــيّد أحـــمد المهـيري
	السّـــيّد هشام المنصوري
سكرتير(ة) اللّجنة	السيّدة حنان العبيدي

عقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال سنة 2025 وتتولى كتابةاللجنة السيدة حنان العبيدي، مديرة التدقيق الداخلي

تركيبة لـجنة المـخاطـر

تم إنشاء لـجنة المخاطر بتـاريخ 25 جوان 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

- وضع وتحيين سياسة التصرف في المخاطر وضبط أسقف للمخاطر وحدود العمليّات،
- تحليل ومتابعة مدى تعرّض البنك للمخاطر وخاصّة المرتبطة بمخاطر القرض، السّوق، السّيولة والمخاطر التّشغيليّة،
- تقييم سياسة رصد المدّخرات ومدى ملاءمة مستوى الأموال الذّاتية لنوعيّة المخاطر التي يواجهها البنك،
- اعتماد إجراءات تصحيحيّة لإضفاء نجاعة أكبر على منظومة التصرّف في المخاطر.

الصّفة	
رئيس اللّجنة	لجـــنة المخـــاطـــر
الأعـضاء	السّـــيّد حميد الدرمكي
	السيّدة أسماء مسعودي
	السّـــيّد سـعيد الدّرمكي
سكرتير(ة) اللّجنة	السّـــيّد تـــــوفيق الخميسي

عقدت اللجنة6اجتماعات خلال سنة 2025 ويتولى كتابةاللجنة السيد توفيق الخميسي، مدير المخاطر

تركيبة لـجنة التّعيينات والتّأجير

تم إنّشاء لـجنة التّعيينات والتّأجير بتاريخ 27 سبتمبر 2012 وتتمثل مهامها الرّئيسيّة في:

- ارساء سياسة التّعيينات والتّأجير لكلّ من رئيس مجلس الإدارة وأعضائهواللّجان المنبثقة عنهوالادارة العامّة للبنك والمسؤولين الاوليين عن الوظائفالرئيسية بالبنك ؛
- ارساء سياسةتعاقب اعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة والمسؤولين الاوليينعن الوظائف الرئيسيةبالبنك ؛
- إرساء سياسةإدارة وضعيات تضارب المصالح؛
- تعيين اعضاء مجلس الادارة واللّجان والادارة العامة ووظائف الرّقابة؛
- إرسـاء منهجيّة تقييمأعمـال مجلس الإدارةواللجـان

الصّفة	
رئيس اللّجنة	لجـــنة التّـــعيينات والتّـــأجـــير
الأعـــضاء	الســـيّد حمد المزروعي
	الســـيّد ســـعيد الدّرمكي
	السيّدة بثينة بوكمشة
	السيّدة نبيهة محمدي
سكرتير(ة) اللّجنة	السيد سمير الخميري

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024 ويتولى كتابةاللجنة السيد سمير الخميري، مدير رأس المال البشري.

اللجنة الإستراتيجية

تم إنّشاء اللجنة الإستراتيجية بـتاريخ 14 ديسمبر 2022 وتتمثل مهامهاالرئيسية في:

- مساعدة مجلس الإدارة على ضبط سياسات التطوير وتنمية الربحية للبنك لتكون متماشية مع سياسة تقبل المخاطروالمحافظة على الصلابةالمالية للبنك.
- دراسة مخطط العمل المتوسط المدى Business Plan وقصير المدى وكل ملف ذي صبغة إستراتيجية وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة،
- دراسة المحاورالإستراتيجية لتطوير نشاط البنك بصفة فرديةمن جهة وبصفة مجمعة عبر التفاعل مع الشركات التابعة له.
- متابعة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية المصادق عليها في مجلس الإدارة .

الصّفة	
رئيس اللّجنة	اللّجنة الإستراتيجيّة
الأعـــضاء	الســـيّد حميد الدرمكي
	السيّد هشام المنصوري
	الســـيّد عبد اللّه الحـــلامي
	الســـيّد فوزي غراب
سكرتير(ة) اللّجنة	السيّدة سلمى الزواري

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024 ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري ، مديرة مكتب رئيس مجلس الإدارة

جانب الحوكمة : السياسات العامة

عمل البنك على إحترام مقتضيات منشور البنك المركزي 05-2021 إذ تمّ وضع :

- مدوّنة الحوكمة لبنك تونس و الإمارات المصادق عليها في اجتماع مجلس الإدارة عدد 170 بتاريخ 31/05/2022
- سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح بالبنك المصادق عليها بإجتماع مجلس الإدارة عدد 181 المنعقد بتاريخ 21/03/2023
- سياسة التعيينات و التأجير لبنك تونس و الإمارات المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024
- سياسة الامتثال المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024
- السياسة الائتمانية : تمت المصادقة عليها بالتمرير بتاريخ 06/10/2023
- سياسة الاسناد الخارجي: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 187 بتاريخ 29/05/2023
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة الاستخلاص: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 183 بتاريخ 31/08/2023

و تم إرساء السياسات الداخلية التالية :

- سياسة الشراءات و المصاريف
- سياسة التنقل الداخلي
- سياسة التعريفة و السياسة التجارية للبنك تمت المصادقة عليها خلال اجتماع المجلس عدد 193-02/2025 بتاريخ 28 ماي 2025
- سياسة إسناد الخطط الوظيفية المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 193 المنعقد بتاريخ 28 ماي 2025
- سياسة محفظة التداول تمت المصادقة عليها خلال اجتماع المجلس عدد 194 بتاريخ 27 اوت 2025.

5

أسهم بنك تونس والإمارات في البورصة

الأداء البورصي لأسهم التوزيعات ذات الأولوية (ADP) لبنك تونس والامارات

المؤشرات الرئيسية للأداء البورصي لأسهم ADP لبنك تونس والامارات خلال سنة 2025

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة تونس

	سعر ADP BTE	مؤشر القطاع البنكي	مؤشر Tunindex
سنة 2025			
أعلى مستوى في السنة	7,2	9 809,22	13 449,95
أدنى مستوى في السنة	3,34	6 882,49	9 852,66
القيمة في 31/12/2024	3,35	6 929,89	9 953,71
القيمة في 31/12/2025	3,5	9 669,60	13 449,95
الأداء السنوي ب %	4,478	39,535	35,125
سنة 2024			
أعلى مستوى في السنة	5,2	7 075,81	9 991,55
أدنى مستوى في السنة	3,35	5 859,18	8 310,71
القيمة في 31/12/2024	4,97	6 100,65	8 750,59
القيمة في 31/12/2025	3,35	6 929,89	9 953,71
الأداء السنوي ب %	-32,596	13,593	13,749

التحليل

تُظهر قراءة الجدول أعلاه ما يلي:

- مؤشر توناندكس (Tunindex):

سجّل المؤشر العام أداءً بنسبة 35.1% سنة 2025 مقابل 13.7 % سنة 2024، وهو ما يعكس تسارعًا ملحوظًا في أداء السوق.

- مؤشر البنوك المدرجة:

حقق هذا المؤشر أداءً يفوق المؤشر العام، حيث بلغ 39.5% سنة 2025 مقابل 13.5 % سنة 2024، مما يؤكد الدور القيادي للقطاع البنكي في السوق.

- سعر أسهم ADP لبنك تونس والامارات:

بلغت نسبة الأداء السنوي 4.4+ % سنة 2025، وذلك بعد أن سجلت في موفى سنة 2024 تراجع حادا بلغ 32.6- % .

ويعكس هذا التطور تعافيًا جزئيًا وتدريجيًا في ثقة المستثمرين، إلا أنه يظل محدودًا مقارنة بالأداء العام للسوق.

في سنة 2025، بلغ أعلى سعر للسهم 7.20 دت مقابل 5.20 د ت في 2024، وهو ما يدل على قدرة أكبر على التعافي، رغم أن سعر الإغلاق السنوي لا يزال قريبًا نسبيًا من مستوياته الدنيا.

- فيما يتعلق بكميات أسهم ADP المتداولة خلال سنة 2025، فقد بلغت 237538 سهمًا، مقابل 196875 سهمًا في سنة 2024، وذلك بعدد صفقات بلغ 1031 صفقة في 2025 مقابل 779 صفقة في 2024.

ويُشار إلى أنه مع نهاية سنة 2025، سجلت البورصة كمية متداولة قدرها 113933 سهمًا في حصة واحدة (26/12/2025).

فيما يتعلق بالقيمة السوقية لبنك تونس والإمارات، فقد سجلت زيادة قدرها 815 ألف دينار، لتبلغ 19030,256 أ د ت في نهاية سنة 2025، مقابل 18214,673 أ د ت بتاريخ 31/12/2024.

منحنى : سعر السهم - المتداولة

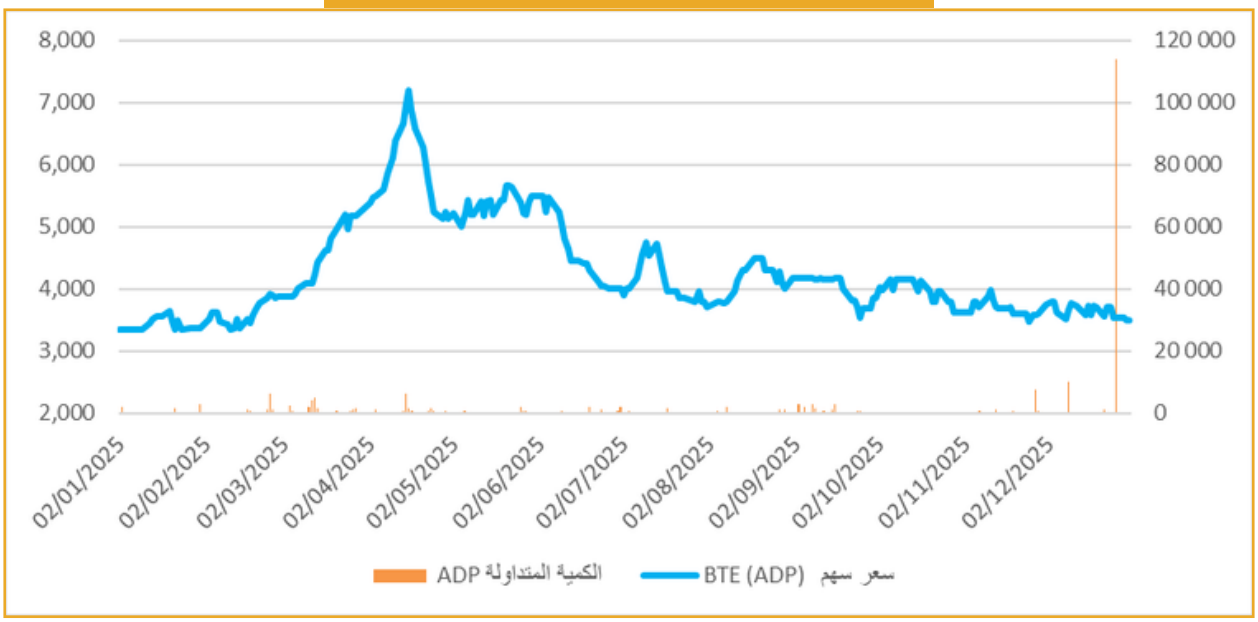

منحنى : سعر السهم - مؤشر TUNINDEX و مؤشر القطاع البنكي

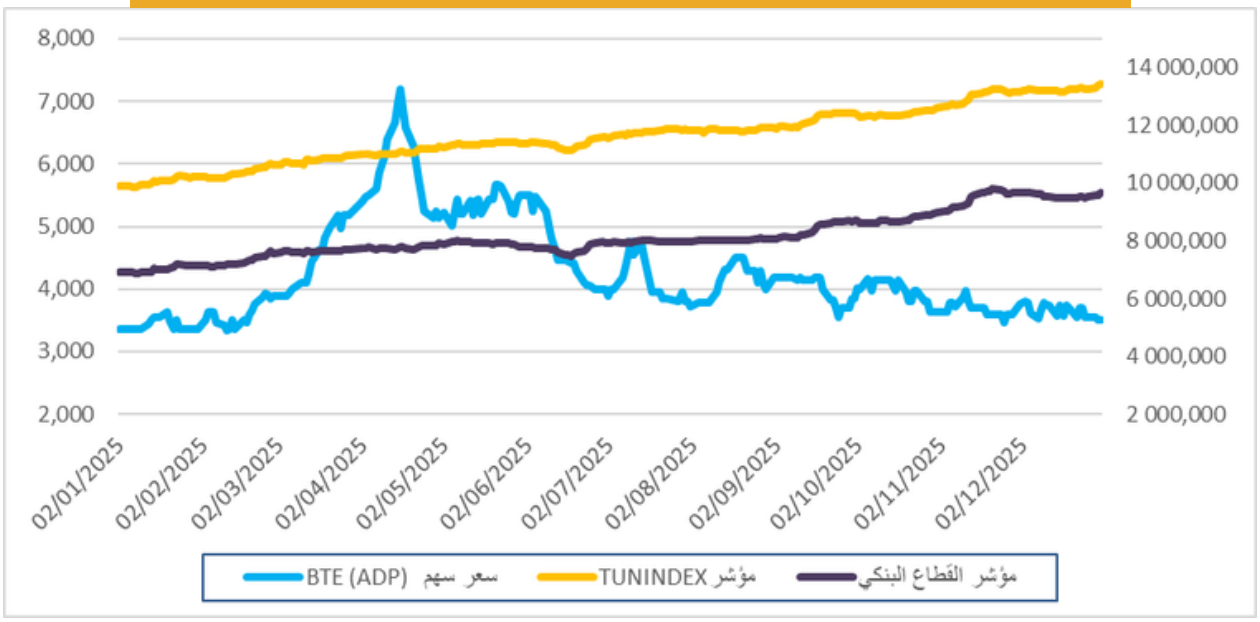

6

أبرز أحداث سنة 2025

تُعدّ سنة 2025 مرحلة محورية في مسار تحوّل بنك تونس والإمارات، حيث تميز بتسريع تنفيذ مشاريعه الاستراتيجية، وتعزيز أسسه، وترسيخ مكانته كمؤسسة بنكية مبتكرة ومسؤولة وقادرة على الصمود.

خلال هذه السنة، حقق البنك خطوة نوعية في مجال التحول الرقمي من خلال إطلاق **منصة NEO BTE** التي تُمكّن من فتح الحسابات عن بُعد **بنسبة 100 %**، بما في ذلك من خارج البلاد. وقد ساهمت هذه المبادرة في تحديث تجربة الحريف بشكل جذري، بما يتماشى مع الاستخدامات الجديدة، مع الحفاظ على التكامل مع شبكة فروعها.

وفي نفس السياق، عمل البنك على تعزيز النجاعة التشغيلية من خلال إرساء منصة **ContractzLab**، المخصصة لرقمنة وتبسيط إجراءات **إسناد القروض الموجهة للأفراد**. وقد ساهمت هذه المنصة في تقليص آجال المعالجة، وتحسين تتبّع العمليات، والارتقاء بجودة الخدمات.

بالتوازي مع ذلك، واصل البنك تطوير نشاطه التجاري بالاعتماد على شبكة فروعه، حيث تم إرساء منظومة عروض بنكية مهيكلة (Packs) ساهمت في تنشيط الأداء التجاري، مع تسجيل **بيع 2277 باقة** خلال ستة أشهر فقط، مما يعكس تفاعلًا إيجابيًا من قبل الحرفاء.

كما دعم البنك تطوير نماذج تمويل مبتكرة، لاسيما **التمويل التشاركي**، من خلال مرافقة أحد الشركاء للحصول على **أول ترخيص**، إلى جانب إطلاق حملات تمهيدية لاستقطاب قاعدة المنخرطين قبل الإطلاق الفعلي للمنصة.

وفي إطار التزام البنك بالتمويل المسؤول، واصل تطوير منتوج **Green Save**، وهو حساب ادخار ذو بعد بيئي مرفوق ببطاقة بنكية قابلة للتحلل. وقد حقق هذا المنتوج نجاحًا لافتًا بنسبة إنجاز **بلغت 904 % من الهدف المحدد**، مما يعكس تزايد وعي الحرفاء بأهمية الحلول المالية المستدامة.

على مستوى المسؤولية المجتمعية، انطلقت الأشغال الأولى لمشروع قرقنة بالشراكة مع UN-Habitat و FTED، وهو مشروع هيكلي يهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتحسين ظروف عيش المجتمعات المحلية. كما قام البنك بمبادرات بيئية تحسيسية، من بينها توزيع أكياس خبز صديقة للبيئة.

وقد عزز حضوره المؤسساتي من خلال شراكات إستراتيجية ،أبرزها تجديد الشراكة مع شركة سباق الخيل من خلال المشاركة في فعاليات سباقات كأس دولة الإمارات العربية المتحدة للخيول الأصيلة، إلى جانب مشاركته الفاعلة في تظاهرات كبرى مثل صالون **الاقتصاد الأخضر وCRAFT**، حيث تم التطرق إلى مواضيع مثل التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي والتغيرات المناخية.

كما دعم علاقاته مع **الوسط الأكاديمي** عبر شراكته مع مخبر LARIMRAF بالمدرسة العليا للتجارة بتونس، في إطار دعم الكفاءات الشابة.

وسجل الأداء الإعلامي منحى إيجابيًا، مدعومًا بحضور منتظم وشبكة شركاء قوية، مما ساهم في تعزيز صورة البنك كمؤسسة مبتكرة ومسؤولة.

في مجال الحوكمة، قام البنك بتعزيز آليات الرقابة وإدارة المخاطر، من خلال **إنجاز تدقيق شامل (Full Audit)**، إلى جانب تطوير نماذج تقييم المخاطر (Scoring) لتحسين جودة القرار الائتماني.

كما عمل على تعزيز الإدارة الاستباقية للديون الغير مسددة ، بما يدعم صلابة البنك في مواجهة التحديات الاقتصادية، إلى جانب إرساء **مؤشرات أداء (KPI)** لتحسين متابعة أداء الفروع.

وأخيرًا، واصل البنك تنويع أنشطته من خلال تطوير نشاط السوق ، و قد كان للشراكة الاستراتيجية مع الشركة الناشئة **InsightPlus** التأثير الإيجابي على تطور عمليات قاعة التداول، حيث تمكّن من تحقيق نمو بنسبة 58% سنة 2025، إلى جانب مواصلة تطوير نشاط الإيجار المالي.

تعكس الإنجازات المحققة في مجالات التحول الرقمي، والابتكار المالي، وتطوير النشاط التجاري، وإدارة المخاطر، قدرة البنك على التكيّف مع بيئة متغيرة، مع الحفاظ على توازناته الأساسية.

وقد تزامنت هذه الديناميكية مع تعزيز الالتزام المجتمعي والبيئي للبنك، من خلال تنفيذ مشاريع ذات أثر وتطوير حلول مالية مسؤولة، بما يعكس الحرص على التوفيق بين الأداء الاقتصادي والدور المجتمعي والاستدامة.

وانطلاقًا من الأسس التي تم إرساؤها خلال سنة 2025، يستقبل البنك سنة 2026 بطموح وثقة، حيث ستركّز أولوياته على تثمين المكتسبات، وتسريع تبنّي الحلول الرقمية، وتفعيل نماذج التمويل الجديدة، إلى جانب تعزيز نجاعته التشغيلية وقدرته على الصمود.

وفي هذا الإطار، سيواصل التزامه بتكريس نموذج بنكي مبتكر وشامل ومستدام، يخدم مصالح حرفائه وشركائه ويدعم الاقتصاد.

7

التقرير الاجتماعي

يولي بنك تونس و الإمارات أهمية قصوى في كل ما يتعلق بالموارد البشرية حيث يُعدّ رأس المال البشري من أهم الركائز الأساسية لنجاح واستدامة البنك.

وفي هذا الإطار، ترتكز الاستراتيجية المعتمدة على تنمية الكفاءات من خلال مجموعة من الآليات الموجهة، على غرار التكوين المستمر عبر المركز المندمج.

كما تقوم هذه الاستراتيجية على انتداب مُوجّه يهدف إلى استقطاب الكفاءات المناسبة وفق حاجيات المؤسسة الفعلية، بما يساهم في تعزيز الفعالية التشغيلية ودعم القدرة التنافسية.

إضافة إلى ذلك، تولي المؤسسة أهمية خاصة لتحسين المناخ الاجتماعي داخل بيئة العمل باعتباره عاملاً أساسياً في تعزيز الانتماء المهني ورفع الإنتاجية وتحقيق التوازن داخل المؤسسة.

التكوين المهني

ترتكز سياسة بنك تونس والإمارات على تدعيم وتطوير مؤهلات الموارد البشرية وذلك بوضع التكوين في صلب اهتماماته الإستراتيجيّة العامّة.

إذ يعتبر التكوين المهني الوسيلة المثلى لاكتساب المهارات وتطوير القدرات المهنية، التنظيمية والتشغيلية لحسن سير البنك في بيئة عمل ديناميكية ومتغيرة والتي تتطلب تكيفا مستمرا.

التكوين الداخلي للموظفين

المركز المندمج للبنك

إعتمدت سياسة البنك خلال سنة 2025 على طريقة التكوين الداخلي للموظفين، فيما يلي بعض الأرقام الخاصة بالتكوين الداخلي.

الدورات التكوينية المشتركة بين المؤسسات

- الاستفادة من تجارب متنوعة والانفتاح على أفضل الممارسات المهنية المعتمدة في قطاعات مختلفة.
- تعزيز مهارات الإطارات والأعوان، خاصة من خلال التفاعل مع مشاركين من مؤسسات أخرى.
- ضمان جودة أفضل للمحتوى التكويني بفضل إشراف مكونين مختصين.

الدروس البنكيـــــــة

على غرار السنوات السابقة, يشارك موظفي البنك في الدروس المصرفية التي تقدمها أكاديمية البنوك والمالية و التي تُعتبر ذات أهمية كبيرة في تكوين وتأهيل الكفاءات في القطاع المالي والمصرفي.

إستقبال الطلبة في إطار التربصات

يواصل البنك سياسته الرامية إلى مساندة الطلبة ودعم مجهود المؤسسات الجامعية العامة والخاصة في استقبال المتربصين في إطار مسارهم الدراسي.

وقد استقبل البنك قرابة 85 متربص من كل الاختصاصات إلى حدود شهر ديسمبر 2025.

ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز فاعلية التكوين منها تحديد الإحتياجات بدقة و التحكم في المصاريف و بالتالي الإعتماد على برنامج للتكوين موجه و شامل في آن واحد، و ذلك من خلال:

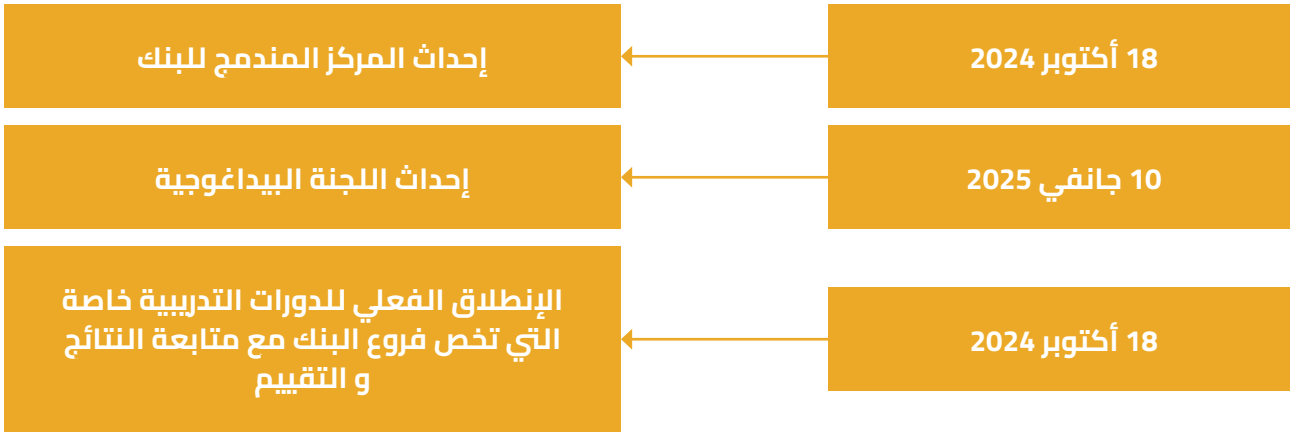

الموارد البشرية للبنك

بلغ عدد موظفي بنك تونس و الإمارات خلال سنة 2025، 441 موظفا موزعين كما يلي:

تشمل هذه الإحصائيات الموظفين الناشطين،والمشمولين بالإلحاق أو المحالين على عدم المباشرة فيما تطورت نسبة العاملين في البنك من سنة 2024 إلى سنة 2025 إلى 13.4%

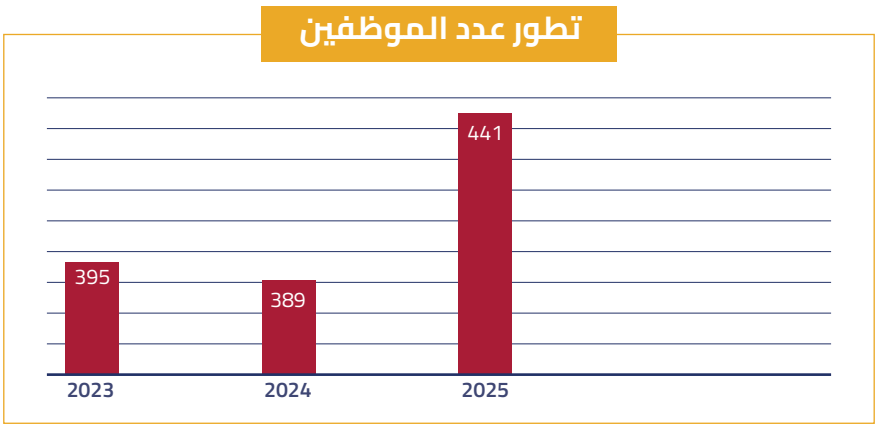

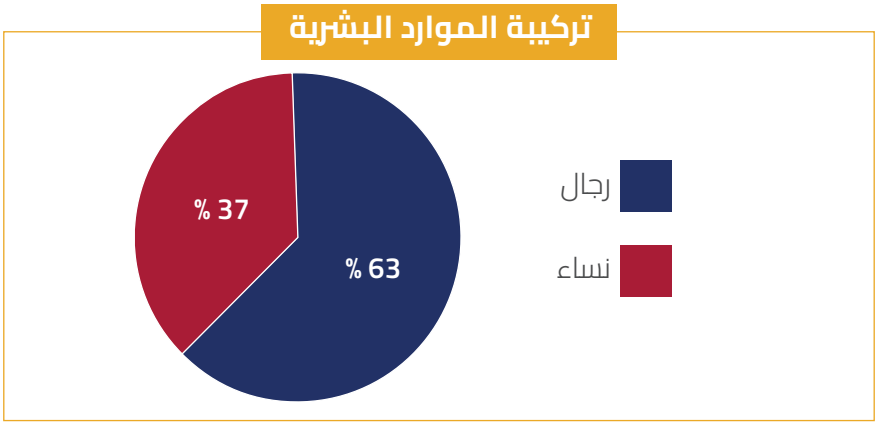

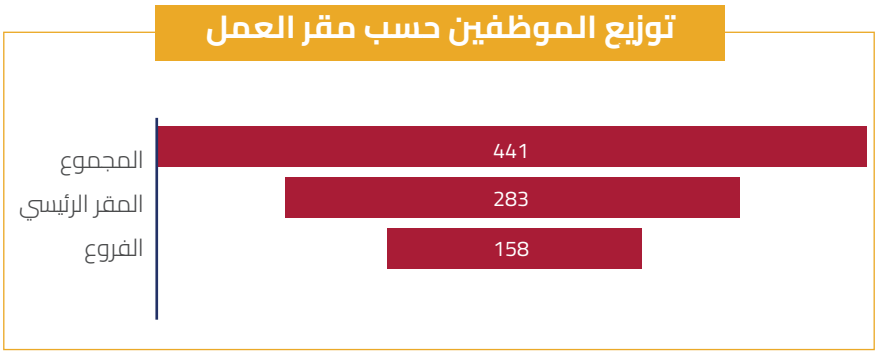

الإنتداب

شهد البنك خلال الفترة الأخيرة نسقًا محدودًا في عمليات التوظيف، حيث تم اعتماد سياسة انتداب موجّهة، تماشيًا مع الحاجيات الفعلية للمؤسسة ومتطلبات التوازن المالي

وقد تم تركيز الانتدابات على بعض الاختصاصات ذات الأولوية، خاصة على مستوى الفروع والإدارات التي تستوجب تعزيزًا في الموارد البشرية

كما يواصل البنك اعتماد مقاربة نوعية في الانتداب ماعدا تلك التي تندرج في إطار قوانين كقانون منع المناولة، ترتكز على استقطاب كفاءات مؤهلة وقادرة على مواكبة التطورات في القطاع البنكي، مع توفير برامج إدماج وتكوين ملائمة لضمان اندماجهم السريع والفعّال

الحراك الداخلي داخل البنك

يولي البنك أهمية خاصة للحركية الداخلية باعتبارها أداة استراتيجية تهدف إلى تنمية الكفاءات وتعزيز تنوع المسارات المهنية للموظفين، بما يساهم في تحسين الأداء الفردي والجماعي.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2025 تنفيذ عدد من عمليات إعادة التوزيع الداخلي، حيث انتفع عدد من الموظفين بهذه الحركية، سواء على مستوى الفروع أو الإدارة المركزية، وذلك وفقًا لحاجيات العمل ومتطلبات حسن توظيف الموارد البشرية.

8

أنشطة البنك

مهن البنك: نحو تجربة مبتكرة وصناعة المستقبل

لم يعد البنك مزودًا تقليديًا للخدمات المالية، بل أصبح شريكًا يرافق الحريف في مختلف مراحل حياته. ويعتمد على تجربة سلسة ومتكاملة، ترتكز على فهم الاحتياجات وتقديم حلول مرنة وذكية. وفي هذا الإطار، يواصل البنك تطوير مهنه بالاعتماد على الرقمنة والابتكار، لمواكبة تطورات القطاع المالي والتكنولوجي.

I.الخدمات البنكية المفتوحة (OPEN BANKING)

تطبيقة FLOUCI : البنك جزء من المنظومة الرقمية و ليس مجرد مزود خدمة

عزز البنك حضوره ضمن المنظومات الرقمية من خلال اعتماد نموذج Banking-as-a-Ser-vice (BaaS) بالشراكة مع KAOUN، وتطبيقة Flouci وأصبح جزءًا من الاستخدامات اليومية للحرفاء عبر:

- دمج خدمات الدفع في التطبيقات،
- تبسيط فتح الحسابات والمحافظ الرقمية،
- توفير معاملات فورية وآمنة،
- اعتماد حلول دفع حديثة مثل رمز الاستجابة السريعة (QR CODE)والفوترة الذكية.

تطبيقة NEO BTE : بنك في جيبك... تجربة يومية مبسطة

تقدم تطبيقة NEO BTE تجربة بنكية رقمية متكاملة، تقوم على:

- السرعة وسهولة الاستخدام.
- فتح الحسابات عن بُعد،
- إدارة العمليات البنكية بشكل فوري و آمن (عمليات دفع ، تحويل، متابعة، مطالب بطاقات الإئتمان والصكوك)

كما يعكس هذا التوجه انفتاح البنك على الأسواق الدولية، خاصة عبر عروض موجهة للجالية التونسية بالخارج إذ بدأنا في التسويق لهذا التطبيق لفائدة الجالية التونسية المقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

II. عروض الباقات (Les Offres Pack)

Les packs GREEN : تمويل مسؤول لمستقبل مستدام

يعمل البنك على إدماج التنمية المستدامة في نشاطه، من خلال تطوير حلول ادخار وتمويل تحترم البعد البيئي والاجتماعي. ويشمل ذلك :

- دعم المشاريع المستدامة،
- وتمويل الكفاءة الطاقية Efficacité Énergétique ،
- تبسيط الشروط البنكية بهدف تشجيع السلوك المسؤول وتعزيز الحفاظ على البيئة

يساهم هذا التوجه في بناء اقتصاد أكثر توازن، و تطور العمل البنكي ليجعل توجيه الأموال نحو اقتصاد مستدام.

Les Packs Commerciaux: فهم كل حريف والتكيف مع خصوصيات كل مهنة

يسعى البنك إلى فهم احتياجات حرفائه ليقدم حلولًا مخصصة لكل فئة، وتتبلور هذه الحلول عبر عروض الباقات التالية:

- الباقات الأساسية : Packs Fondamentaux : وهي موجهة بالأساس للموظفين ذوي الأجور من 1.000د حتى 5.000 د او اكثر و أصحاب المؤسسات و المديرين و المديرين العامين للشركات .
- الباقات الموجهة للمهن الحرة
- باقات مخصصة للقطاع الطبي و الشبه طبي (Pack Pharma,Pack Medi, Pack Pharma Pro)

ويتمتع الحرفاء بحرية اختيار خدمة إضافية ضمن هذه العروض تتمثل في خدمة الدفع عبر جهاز الدفع الإلكتروني.

وفي هذا السياق، ولتأطير هذه العروض وتسهيل تسويقها لفائدة قطاع المهن الحرة لا سيما الخبراء المحاسبين والمهندسين والأطباء وأصحاب الصيدليات. تم إبرام اتفاقيات تتضمن قروضًا بشروط تفاضلية وقروضًا على شكل إيجار مالي، بما يستجيب لاحتياجاتهم.

يتولى موظفونا في فروع البنك بكامل تراب الجمهورية تسويق هذه العروض، من خلال تقديم النصح والإرشاد للحرفاء، بما يساهم في تعزيز جودة هذه الخدمات ونجاعتها.

III. عمليات قاعة التداول SALLE DE MARCHE

طوّر البنك، بالتعاون مع الشركة الـ ناشئة Insight Plus، منتج EXSYS بهدف تحديث إدارة عمليات الصرف وجعلها أكثر سلاسة وشفافية وسهولة.

وفي هذا الإطار، أرسى البنك شراكات مع مكاتب الصرف، بما يتيح:

- تحسين النفاذ إلى خدمات الصرف
- تسهيل العمليات لفائدة الحرفاء
- تعزيز الربط بين مختلف الفاعلين السوق

وبذلك، يساهم البنك في تكوين منظومة متكاملة ومترابطة مكنت من تعزيز حضوره وترسيخ موقعه في السوق.

IV.البيانات / الذكاء الاصطناعي / نظام المعلومات

في عام 2025، واصل البنك تحديث نظام معلوماته وفق منطق تنفيذي: رقمنة المسارات ذات الجدوى، ومواءمة نظام المعلومات مع المتطلبات التنظيمية الحديثة، وتعزيز موثوقية البيانات، وتقوية أدوات إدارة المخاطر، وتحسين الصمود الإلكتروني. لم تتقدم جميع المشاريع بالوتيرة ذاتها، غير أن عام 2025 يمثّل ارتقاءً في مستوى النضج: مسارات رقمية فعلية أكثر، وإطار أكثر هيكلةً في مجال البيانات، وقدرة متزايدة على استيعاب التطورات الاحترازية والمحاسبية والتكنولوجية.

تموقع في 2025 – الذكاء الاصطناعي المسؤول يرتكز أولاً على بيانات موثوقة ومُحكمة

يرى البنك أنه لا يمكن لأي مقاربة نحو ذكاء اصطناعي مسؤول أن تكون ذات مصداقية دون قاعدة بيانات موثوقة ومتسقة ومُتحكَّم فيها. تُعدّ البيانات أصلاً استراتيجياً للبنك؛ إذ تشترط جودة القرارات، ومتانة النماذج، وامتثال العمليات، وإتقان إدارة المخاطر. ويُوظَّف الذكاء الاصطناعي بصورة انتقائية في المجالات التي تُثبت فائدته التشغيلية: تقليص أوقات المعالجة، وتوحيد بعض القرارات، وتحسين جودة التحليل، وتعزيز إمكانية تتبع العمليات.

نظرة عامة على منجزات

المحور 2025	الخلاصة	مستوى التقدم
الرقمي والذكاء الاصطناعي	منصة رقمية مُعزَّزة، فتح الحسابات عن بُعد موسَّع، قرض الأفراد مُرقمَن بالكامل، تيسير الدفع الإلكتروني منجز، التحويلات المتخصصة مُدمجة، المدفوعات الأفريقية البينية في مرحلة تجريبية.	إنتاج / توسيع / تجريب
الامتثال التنظيمي	الانتقال إلى معايير المراسلة المالية الجديدة، الربط بالمنصة الإلكترونية الموحدة للشيكات، المشاركة في المقاصة البينية الجديدة، مبادرات الإشراف والمعايير المحاسبية IFRS 9 منطلقة.	إنتاج / تجريب / إطار
البيانات	برنامج حوكمة البيانات، تنظيف سجلات العملاء، إعادة هيكلة النظام المحاسبي قيد الإنجاز.	هيكلة / إطار
إدارة المخاطر	نماذج التصنيف الائتماني في الإنتاج على عدة قطاعات؛ نماذج أخرى في مرحلة الاستكمال؛ نظام ALM في طور الدمج.	إنتاج / دمج
الأمن الإلكتروني	الكشف والاستجابة، النسخ الاحتياطي والاستعادة، الأرشفة الآمنة، حماية المحطات، والتحديث التدريجي للبنية.	تعزيز مستمر

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي – علاقة العملاء والخدمات الجديدة

كان عام 2025 بامتياز عام توسّع المسارات الرقمية التي انطلقت في نهاية عام 2024. وقد جرى إثراء المنصة المصرفية، المتاحة على الويب والهاتف المحمول، طوال دورة العمل. وقد طُرح فتح الحساب عن بُعد أولاً للتونسيين المقيمين في الخارج، ثم امتدّ تدريجياً ليشمل سائر الفئات العاملة المؤهَّلة، مما وسّع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الاعتماد الحصري على شبكة الفروع.

وقد جرى تحويل مسار قرض الأفراد بالكامل إلى نظام رقمي مدمج في نظام المعلومات. والكسب العملياتي: تراجع في التنقلات الوثائقية، ومعالجة أسرع، ودراسة أكثر تجانساً. وتنصبّ الاستخدامات الأولى للذكاء الاصطناعي على تحليل الوثائق ودعم اتخاذ القرار، وفق منطق المساعدة وقابلية التتبع لا الأتمتة العمياء.

أما على صعيد التكاملات الجديدة، فقد اكتملت تهيئة الدفع الإلكتروني، وانطلقت ورشة التمويل التشاركي.

الامتثال التنظيمي والتشغيل البيني

شكّل جزء وافر من خارطة طريق 2025 مواءمة نظام المعلومات مع التطورات التنظيمية للقطاع. هذا المحور أقل وضوحاً تجارياً، لكنه حاسم لقدرة البنك على العمل في بيئة مصرفية في تحوّل متسارع.

نُفِّذ الانتقال إلى المعايير الدولية الجديدة للمراسلة المالية بنجاح، عقب التحقق من الاختبارات المطلوبة من قِبَل البنك المركزي، قبل الانطلاق الفعلي في الربع الأخير من 2025. هذا التطور يعزز التشغيل البيني مع المراسلين الأجانب، ويحسّن جودة البيانات المتبادلة، ويرفع مستوى تتبع التدفقات المالية البينية.

كما نشّط البنك الربط مع المنصة الإلكترونية الموحدة للشيكات، وكيّف نظامه المركزي مع الإطار الجديد المنظِّم لمعاملات الشيكات. فضلاً عن ذلك، شارك في المرحلة التجريبية لنظام المقاصة البينية الوطني الجديد.

وأخيراً، انطلقت الأعمال التحضيرية للإصلاحات الإشرافية والمعيارية من خلال منصة بيانات متخصصة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإبلاغ التنظيمي وحوكمة البيانات والتحضير لمتطلبات IFRS 9.

البيانات وجودتها والأساس التوجيهي

البيانات أقل ظهوراً من المسارات الرقمية، لكنها تشترط مباشرةً جودة التقارير، وموثوقية القرارات، ومتانة النماذج التحليلية. في عام 2025، أطلق البنك برنامجاً أكثر هيكلةً في هذا المجال، وفق منطق تأسيسي لا تصحيحي ظرفي.

يشمل هذا البرنامج هيكلة السجلات المرجعية، ورسم خرائط تدفق المعلومات، وإرساء مؤشرات الجودة، وإنشاء بحيرة بيانات ومستودع بيانات حديثَين مع طبقة تصوير البيانات ودعم اتخاذ القرار، مقرونةً بنماذج ذكاء اصطناعي داخلية. ويرافق ذلك أعمال تنظيف وتوحيد لبيانات العملاء بهدف تحسين اكتمال بيانات التعريف والضمانات والبيانات السلوكية، وتناسقها وقابليتها لإعادة الاستخدام.

وتنتسب إعادة هيكلة النظام المحاسبي إلى المنطق ذاته. وقد أُنجزت مراحل الإطار والتشخيص بمساعدة مكتب استشاري متخصص، قبل النشر التدريجي للوحدات المحاسبية المرفوق ببرنامج لإدارة التغيير. الرهان ليس تقنياً فحسب: بل يتعلق بامتلاك قاعدة محاسبية أكثر موثوقية، أفضل استعداداً لمتطلبات الإبلاغ الاحترازي والمالي المستقبلي، وأكثر انسجاماً مع متطلبات حوكمة البيانات.

إدارة المخاطر ونماذج دعم القرار

على صعيد المخاطر، كان عام 2025 عام الإنتاج الفعلي. طُرحت نماذج التصنيف الائتماني لتغطية قطاعات كانت أقل تجهيزاً: الأفراد غير المصرَّفين سابقاً، والأشخاص المعنويون، ومنح دفاترالشيك. ونماذج أخرى، لا سيما المتعلقة بقروض الأفراد وبعض حلول الدفع، كانت لا تزال في مرحلة الاختبار عند إقفال السنة، وستُنشر في 2026.

يُمثّل دمج نظام إدارة الأصول والخصوم الورشة الهيكلية الأخرى في هذا المحور. انطلق المشروع فعلياً. وحين يصبح تشغيله كاملاً، سيمنح البنك رؤية موحَّدة لتوازن أصوله وخصومه، ويعزز إدارة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف الأجنبي. ومن المتوقع اكتمال التشغيل الكامل في 2026.

الأمن الإلكتروني والاستمرارية والصمود التشغيلي

في مواجهة بيئة إلكترونية في تطور مستمر، أبقى البنك الأمن الإلكتروني ضمن أولوياته القصوى. تستجيب الاستثمارات المنجزة في 2025 لاحتياجات دقيقة: توفير رؤية متواصلة على حالة أمان نظام المعلومات، وتقليص خطر اختراق المحطات، وتسريع استعادة البيانات الحيوية، وتحسين استمرارية الأعمال في حال وقوع حادث بالغ.

نُشر جهاز للكشف عن الحوادث والاستجابة لها لضمان مراقبة متواصلة لنظام المعلومات. كما وُضعت منصة موحدة للنسخ الاحتياطي واستعادة البيانات في مرحلة الإنتاج، واستُكملت بحل للأرشفة على وسائط مادية محفوظة في موقع خارجي آمن. وفي الوقت ذاته، نُشرت تطبيقة برمجية متقدمة لحماية المحطات على جميع الأسطول المعلوماتي.

ما يقوله عام 2025 عن المسار

ان القراءة الأكثر دقة لسنة 2025 لا تتمثل في اعتبارها سنةَ تحولٍ مكتمل، بل في اعتبارها سنةَ ترسيخٍ للأسس وتقدّمٍ في نضج التنفيذ الفعلي: مزيد من المسارات الرقمية التي تم تشغيلها فعليًا، ونظام معلومات أكثر انسجامًا مع النصوص القانونية الحديثة، وانضباطٌ أكبر في مجال البيانات، ونماذج مخاطر أكثر تجهيزًا، وقدرةٌ سيبرانية على الصمود أكثر هيكلة.

وبالنسبة إلى مؤسسة ذات موارد موجّهة، فإن الرهان لا يكمن في الإكثار من المشاريع، بل في المحافظة، على المدى الطويل، على عدد محدود من الأولويات الاستراتيجية المختارة بعناية، مع مستوى تنفيذ كافٍ، وحوكمة متينة بما يحول دون الاكتفاء بإعلانات بلا أثر. ومن هذا المنطلق، يعرض هذا القسم منجزات سنة 2025.

يفتح عام 2026 على جدول أعمال مثقل بالفعل: تشغيل نظام إدارة الأصول والخصوم، ونشر نماذج التصنيف الائتماني في طور الاستكمال، وتحديث نظام المقاصة الإلكترونية، والتوسع في منصة البيانات الاحترازية، ومواصلة توسيع المسارات الرقمية مع استحداث الذكاء الاصطناعي المسؤول. إن الأسس المُرساة في 2025 تهدف تحديداً إلى جعل هذه المرحلة أكثر صلابةً وسرعةً وأفضل حوكمةً.

9

المسؤولية المجتمعية والبيئية

في إطار التطور الاقتصادي والبيئي والرقمي، يعزز بنك تونس والإمارات مكانته كفاعل ملتزم بالتنمية المستدامة والشاملة.

يدرج بنك تونس والإمارات الاستدامة ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية، في صميم رؤيته الاستراتيجية وتتجلى مسؤولية البنك في التنسيق بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والمسؤولية الرقمية للشركات، مما يخلق ارتباط بين الاستدامة، التحول الرقمي والمشاركة المجتمعية.

يعرض هذا التقرير الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا الإطار خلال السنة المالية 2025، موضحاً التزام بنك تونس والإمارات بنموذج تنمية مسؤول.

I. المحاور الأساسية :

تنمية رأس المال البشري والمهارات

يضع بنك تونس والإمارات رأس المال البشري في صميم استراتيجيته التنموية، إدراكًا منه للدور المحوري لموظفيها في أداء البنك واستدامته.

وفي هذا الإطار، تُطبّق سياسة تكوين مستمر لتعزيز تنمية مهارات الموظفين، سواء على مستوى الفروع أو في المقر الرئيسي، من خلال مركز تكوينBTE Skill-Up، الذي يركز على المهارات المصرفية والتحديات الاستراتيجية للقطاع ودعم تطور القطاع المصرفي وتعزيز المهارات الفنية والإدارية والسلوكية للموظفين.

تندرج هذه المبادرة في إطار استراتيجية مستدامة للتطوير المهني، تُشجّع على التكيف مع المتطلبات الجديدة، لا سيما المتعلقة بالرقمنة، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي، ومؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية والاستدامة.

من خلال هذا الالتزام، يُؤكّد بنك تونس والإمارات مجددًا رغبته في تقدير رأس ماله البشري وتعزيز ثقافة الأداء والتميز والتطوير المهني.

خلال السنة المالية 2025، استفاد 253 موظفًا من برامج التكوين، بما في ذلك 35٪ من النساء و 64 ٪ من الرجال، و في هذا السياق يسعى البنك إلى تحقيق تكافؤ الفرص و الوصول العادل للتكوين.

التوظيف الأخلاقي والشفاف

في إطار التزامه الاجتماعي، يسعى البنك جاهدا إلى تعزيز ممارسات التوظيف القائمة على الأخلاق والنزاهة والشفافية. ولتحقيق هذه الغاية، يلتزم البنك بما يلي:

- تطبيق عمليات توظيف واضحة ومنظمة ومتاحة للجميع، بما يضمن تكافؤ الفرص
- ضمان عدم وجود أي شكل من أشكال التمييز، وفقًا لمبادئ التنوع والشمول
- نشر إعلانات الوظائف عبر المواقع الرسمية، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، مع تحديد واضح للمؤهلات المطلوبة والمهارات اللازمة ومعايير الاختيار
- ضمان موضوعية تقييم المرشحين، استنادًا فقط إلى مؤهلاتهم ومهاراتهم ومدى ملاءمتهم للوظيفة.

يُسهم هذا المبدأ في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة واستقطاب الكفاءات ضمن بيئة مهنية تحترم قيم البنك.

المشتريات المسؤولة وتعزيز اقتصاد تضامني وشامل

في إطار سياسة المشتريات المسؤولة، قام البنك خلال سنة 2025 بإعطاء الأولوية لاقتناء هدايا نهاية السنة من جمعية «غايا»، وهي جمعية تُعنى بالإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة. تعكس هذه المبادرة التزام البنك بدعم الإدماج وتكافؤ الفرص وتعزيز الاقتصاد التضامني، إضافة إلى الترويج للمنتوج المحلي وخصوصيات الجهة.

وتجسّد هذه المبادرة حرص البنك على الجمع بين الأداء الاقتصادي والأثر الاجتماعي الإيجابي، من خلال إضفاء معنى على أنشطته وتعزيز التزامه تجاه بناء مجتمع أكثر إنصافًا وعدالة.

الالتزام تجاه الشباب والتعليم والابتكار

في إطار التزامه بدعم الشباب والابتكار، قام بنك تونس والإمارات بمرافقة الفريق التونسي Super Mind Tunisi ، المتوّج وطنياً في مسابقة FIRST LEGO League، في مشاركته في البطولة العالمية التي نُظّمت في هيوستن في أفريل 2025.

وتعكس هذا الشراكة حرص البنك على دعم تنمية المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وتعزيز الابتكار وتشجيع التميز لدى الشباب التونسي الموهوب. ومن خلال هذه المبادرة، يؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بالاستثمار في مستقبل قائم على التعليم والإبداع والتكنولوجيا، بما يساهم في إعداد جيل مبتكر وقادر على المنافسة على الصعيد الدولي.

الالتزام المجتمعي والثقافي والرياضي : الشريك الرسمي لكأس « UAE President Cup »

كان بنك تونس والإمارات للسنة الثانية على التوالي، الشريك الرسمي لـلكأس « UAE President Cup» وهو حدث رياضي دولي مرجعي يحتفي بتميّز سباقات الخيول العربية الأصيلة.

وبعيدًا عن بعدها الرياضي، تندرج هذه المشاركة ضمن مقاربة البنك في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات لاسيما من خلال دعم التظاهرات الرياضية والثقافية وتثمين الإرث المشترك والمساهمة في تعزيز الروابط الثقافية بين تونس ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال هذه الشراكة، يؤكد البنك مجددًا التزامه بدعم الإشعاع الثقافي والرياضي، وتعزيز التقارب بين الشعوب، ودعم الفعاليات التي تحمل قيم الاحترام والتميّز والتقاليد. كما تندرج هذه المبادرة ضمن منطق حوكمة مسؤولة يهدف إلى تعزيز الصورة المؤسساتية للبنك عبر شراكات مستدامة ومتناسقة مع توجهاته الاستراتيجية.

الصحة والتضامن والانخراط المدني

في 03 جوان 2025، نظّم بنك تونس والإمارات يومًا للتبرع بالدم بمقرّه، وذلك بالتعاون مع جمعية فرحة الحياة وبنك الدم.

تندرج هذه المبادرة التضامنية ضمن مقاربة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وتهدف إلى دعم الأطفال المصابين بأمراض الدم الذين يحتاجون إلى عمليات نقل دم منتظمة. وقد شهدت مشاركة فعّالة من موظفي البنك، مما يعكس انخراطًا جماعيًا قويًا حول هذه القضية الإنسانية. وقد تم تنظيم هذه المبادرة في ولايات أخرى، في إطار استمرارية هذا البرنامج وتوسيع نطاقه ليشمل مختلف الجهات.

ومن خلال هذه المبادرة، يؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بدعم الصحة العمومية والتضامن والانخراط المدني، مع المساهمة في تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.

الحوكمة الداخلية والالتزام الاجتماعي

ينظّم البنك مبادرة بصفة سنوية خارج فضاءات البنك لتقييم أداء الفروع في إطار مقاربتها المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية بهدف تعزيز الأداء وتوحيد الممارسات الداخلية وشفافية التواصل بين الهياكل المركزية وشبكة الفروع والاعتراف بالمجهودات المبذولة من طرف جميع الفرق كما تساهم في ترسيخ مناخ قائم على الحوار والتحسين المستمر.

ومن خلال هذه المبادرة، يعزز بنك تونس والإمارات ثقافة الأداء المسؤول، ويدعم التماسك الداخلي بما يخدم أهدافه الاستراتيجية.

رفاهية الموظفين- وداية بنك تونس و الإمارات-

في إطار التزامها الاجتماعي وسياستها المتعلقة بجودة الحياة العملية، تنظم وداية بنك تونس والإمارات "يوم العلم" سنويًا، احتفاءً بالتفوق الأكاديمي للموظفين للطلاب، الخريجين والتلاميذ من بنات وأبناء الموظفين.

إلى جانب هذا الحدث السنوي تقوم الوداية بتنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية، مما يُسهم في خلق بيئة عمل ديناميكية وشاملة وجاذبة. تُساعد هذه المبادرات على تعزيز التماسك الداخلي، وتحسين المناخ الاجتماعي، وترسيخ شعور قوي بالانتماء داخل البنك.

من خلال هذه المبادرة، يُؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بدعم التفوق، وتقدير الجدارة، وتعزيز ثقافة التوازن بين الأداء المهني وجودة الحياة، بالإضافة إلى اتباع منهج شامل يهدف إلى تحسين رفاهية الموظفين ودعم نموهم المهني والشخصي.

الشراكة الأكاديمية وتعزيز التعليم العالي

يعمل بنك تونس والإمارات على تعزيز علاقاتها مع الأوساط الأكاديمية من خلال شراكة مع مختبر LARIMRAF، وذلك بهدف دعم البحوث التطبيقية والابتكار في مجالي التمويل وريادة الأعمال.

كما يشارك في فعاليات أكاديمية هامة، منها الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس ISG تونس و يوم تخرج المدرسة العليا للتجارة بتونس 2025، « Graduation Day 2025 ESCT»

مؤكدا بذلك التزامه بالتعليم العالي وتبادل المعرفة ودعم المواهب المستقبلية.

التضامن و الادماج الاجتماعي

بمناسبة العودة المدرسية2025-2026 شارك بنك تونس والإمارات في مبادرة تضامنية تهدف إلى دعم التلاميذ من عائلات أعضاء جمعية دار نبيلة الدولية للمكفوفين، لضمان حصولهم على أفضل بداية ممكنة للعام الدراسي.

وفي إطار هذه المبادرة، دعم البنك من خلال حملة لجمع التبرعات لتحسين الظروف التعليمية للأطفال المستفيدين من البرنامج.

ومن خلال هذا العمل، يؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بالتضامن والاندماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الحصول على التعليم.

II.الحوكمة المسؤولة والمبادرات البيئية

برنامج ADAPT

وقّع بنك تونس والإمارات اتفاقية شراكة مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS) ضمن برنامج ADAPT، المُموّل من الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه الشراكة إلى تيسير حصول رواد الأعمال في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية على التمويل، ودعم الاستثمارات المستدامة والشاملة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. بانضمامها إلى برنامج ADAPT، يؤكد بنك تونس والإمارات دوره المحوري في تعزيز الاقتصاد الأخضر والأزرق، ودعم المبادرات المسؤولة التي تُوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

اتفاقية مع وزارة البيئة

في إطار التزامه البيئي، وقّع بنك تونس والإمارات اتفاقية شراكة مع وزارة البيئة في 28 فيفري 2025، تهدف إلى الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية في المخابز التونسية. وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود أوسع لتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والحد من النفايات البلاستيكية. ومن خلال هذه الاتفاقية، يؤكد بنك تونس والإمارات ووزارة البيئة التزامهما المشترك بالمساهمة في التحول البيئي وتعزيز نموذج تنمية أكثر استدامة، من أجل تونس أنظف وتحترم بيئتها.

مشروع قرقنة – مشاريع التنمية المستدامة والأثر الإقليمي

يشارك البنك في ثلاثة مشاريع رئيسية في قرقنة، مما يُجسد التزامه بالتنمية المستدامة، والدمج الاجتماعي، والحفاظ على البيئة.

برنامج صمود

يُنفذ هذا المشروع بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس، والاتحاد التونسي للبيئة والتنمية، وهو جزء من برنامج صمود الوطني.

يهدف المشروع إلى الحفاظ على النظام البيئي الهش للأرخبيل قرقنة ، مع تحسين الظروف المعيشية لسكانه من خلال مبادرات التوعية والتعليم والدمج.

في هذا الإطار، يدعم بنك تونس والإمارات إطلاق 12ناديًا للتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة في مدارس مختلفة في جميع أنحاء الأرخبيل. تهدف هذه المبادرة الرائدة إلى رفع مستوى الوعي، وتثقيف، وتمكين الأجيال الشابة فيما يتعلق بتحديات تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يُبرز هذا المشروع الأهمية التي يوليها البنك للتعليم البيئي، الذي يُعتبر محركًا رئيسيًا للتحول المستدام واستثمارًا استراتيجيًا في الشباب.

مشروع الرملة - أولاد بوعلي

يتضمن هذا المشروع إنشاء مساحة خضراء تضم مسارًا رياضيًا مُتاحًا للجميع، بمن فيهم ذوو الإعاقة الحركية. صُمم المشروع ليكون مساحة معيشية مستدامة، ويستهدف بشكل خاص الأطفال والحرفيات، مع التركيز على إعادة التدوير وتشجيع الممارسات الزراعية التقليدية الصديقة للبيئة. يُعد هذا المشروع جزءًا من منهج شامل، بيئي، ومجتمعي، يتماشى مع التزام البنك بالتنمية المسؤولة والمستدامة.

مشروع سفينة الإسعاف

في إطار تنفيذ مشروع «سفينة الإسعاف» التي تربط قرقنة بصفاقس، يُساهم البنك في تمويل هذا المشروع الذي يهدف إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتعزيز خدمات الطوارئ الطبية لسكان الأرخبيل من خلال تقليل أوقات الإخلاء الطبي.

من خلال هذه المساهمة، يُؤكد البنك التزامه بالدمج الاجتماعي، وتحسين خدمات الرعاية الصحية المحلية، ودعم المبادرات ذات الأثر الإنساني والإقليمي الكبير.

صالون التنمية المستدامة

شارك بنك تونس والإمارات كشريك رسمي في صالون التنمية المستدامة، الذي عُقد يومي 16 و17 أكتوبر 2025، وهو حدث رائد يُعنى بتحديات التحول البيئي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والابتكار المستدام.

وتنسجم هذه المشاركة تمامًا مع استراتيجية البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية، وتعكس التزامه بتعزيز التمويل المسؤول، الموجه نحو دعم المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي الإيجابي.

ومن خلال حضوره في هذا الصالون، يؤكد بنك تونس والإمارات مجددًا دوره كمؤسسة مصرفية ملتزمة بدعم التحول نحو نموذج تنمية أكثر استدامة، وذلك عبر تعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة، ورفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية، والترويج لحلول التمويل المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

التمويل المستدام والتحول البيئي - سياسة التمويل

يولي البنك أولوية لتمويل المشاريع العاملة في مجالات الطاقة المتجددة وإعادة التدوير وحماية البيئة، وذلك تماشياً مع سياسته التمويلية المسؤولة. ويُدمج هذا النهج في جميع قطاعات أعماله، سواءً التمويل المؤسسي أو التأجير أو القروض الاستهلاكية، مما يعكس دمجاً تدريجياً للاعتبارات البيئية في جميع أنشطته.

العضوية في الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact

انضم بنك تونس والإمارات رسمياً إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة في ديسمبر 2025، مما يمثل خطوة هامة في تعزيز التزامه الدولي بالتنمية المستدامة. ومن خلال هذه العضوية، يؤكد البنك التزامه بالمبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، مع تعزيز نهجه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية ومبادراته في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في تونس.

الشمول المالي والابتكار الاجتماعي

وقع البنك شراكة مع Fintech « Pay Day Takaful » المتخصصة في حلول التمويل الرقمي بالكامل للعمال ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول مصممة خصيصًا لتحسين الاستقرار المالي ورفاهية المستفيدين، مع توفير الحماية ضد الظروف الطارئة دون التأثير على دورات الرواتب أو التدفقات النقدية لأصحاب العمل.

من خلال هذه الشراكة، يؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بالابتكار الاجتماعي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية المسؤولة.

إبرام اتفاقية ثلاثية مع وزارتي البيئة والمالية

تم إبرام اتفاقية ثلاثية مع وزارتي البيئة والمالية في 22 ديسمبر2025 تتعلق بإدارة خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بشروط ميسرة لفائدة الباعثين الشبان والمؤسسات لدعم المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

التمويل التشاركي

في إطار شراكته الاستراتيجية في مجال التمويل الجماعي، يؤكد بنك تونس والإمارات التزامه بتوفير تمويل أكثر شمولاً وابتكاراً.

يتجاوز التزام البنك التمويل المباشر التقليدي، فإلى جانب دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية في عمليات الإقراض، يدعم البنك أيضاً نماذج بديلة كالتمويل التشاركي، الذي يُعدّ أداةً فعّالة لتحقيق الشمول الاقتصادي.

يدعم البنك منصات التمويل التشاركي القائمة على التبرعات وهي منصة CNBees، مما يُمكّن قادة المشاريع، ولا سيما الشباب أو أبناء المناطق الأقل حظاً، من الحصول على تمويل قائم على التضامن المجتمعي.

يُسهم هذا النموذج في تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي، مع تعزيز ظهور مجتمعات فاعلة. كما يُكمّل آليات العمل المصرفي التقليدية من خلال تقديم حلول مبتكرة مُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات ريادة الأعمال وذلك عن طريق فتح حسابات عبر الفرع الافتراضي.NEO BTE

III- الابتكار و التحول و الإدماج الرقمي

التحول و الإدماج الرقمي

في إطار استراتيجيته للتحول الرقمي يعمل بنك تونس والإمارات تطوير خدمات مصرفية رقمية بالكامل من خلال شراكته مع شركة التكنولوجيا المالية KAOUN وتطبيق Flouci، بالإضافة إلى فرع NEO BTE الافتراضي.

يتماشى هذا النهج مع استراتيجية «التحول الرقمي» والتزام البنك بتقليل أثره البيئي، لا سيما من خلال الحد من تنقلات العملاء والطباعة، وبالتالي خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخاصة فيما يتعلق بالبند 16 من تقييم البصمة الكربونية الخاص بالزوار والعملاء و تنفيذ استراتيجية «صفر ورق».

كما يُعزز التحول الرقمي للخدمات الابتكار المصرفي ويُقوي الإدماج الرقمي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لشريحة أوسع من الجمهور.

في هذا السياق، يلتزم البنك التزامًا فاعلًا بالشمول المالي، مُتيحًا الوصول إلى الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، والشركات الصغيرة، ورواد الأعمال في المناطق الريفية، من خلال شراكته الاستراتيجية مع شركة التكنولوجيا المالية KAOUN.

من خلال هذه المبادرة، يؤكد بنك تونس والإمارات مكانته كبنك مبتكر وشامل ملتزم بنموذج التنمية المستدامة.

المسؤولية الرقمية وحماية البيانات (RNE)

بصفته بنكًا مسؤولًا ملتزمًا بالتحول الرقمي، يولي بنك تونس والإمارات أهمية قصوى لأمن أنظمة معلوماته وحماية بيانات عملائه. يطبق البنك إجراءات صارمة لضمان سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بما يلي:

- ضمان مستوى عالٍ من الأمان للعمليات والخدمات الرقمية
- حماية البيانات الشخصية من أي وصول غير مصرح به
- رفع مستوى الوعي باستمرار بين العملاء والموظفين حول أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني من خلال حملات توعية متخصصة (cybersécuritÉ ، ومنع التحيل، و التوعية بأفضل الممارسات الرقمية).

يتم نشر رسائل التوعية بانتظام لتعزيز اليقظة ضد المخاطر الرقمية. يظل أمن البيانات وسريتها في صميم استراتيجية البنك الرقمية، ويشكلان ركيزة أساسية لثقة العملاء.

يؤكد بنك تونس والإمارات، من خلال إجراءاته المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية، التزامه بالتنمية المستدامة التي تجمع بين الأداء الاقتصادي المتميز، و الإدماج الاجتماعي، والتحول البيئي. ويواصل البنك دمج معايير المسؤولية في صميم استراتيجيته، مما يعزز دوره كبنك مسؤول ومحرك للتغيير في تونس

10

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

نظام الرقابة الداخلية

يخضع نظام الرقابة الداخليّة في بنك تونس و الإمارات لقانون البنوك عدد 48-2016 و لمناشير البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 و عدد 05-2021 و المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و الممارسات السليمة للرقابة .

ويندرج نظام الرقابة ببنك تونس و الإمارات ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاث على النحو التالي:

خط الدفاع الثالث	خط الدفاع الثاني	خط الدفاع الأول
إدارة التدقيق الداخلي	إدارة المخاطر	رؤساء الفروع و المسؤول الأول بمختلف الهياكل و الإدارات بالبنك
	الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال	
	إدارة الرقابة الدائمة والأبحاث	
	خلية السلامة المعلوماتية	

I. الرقابة الدوريّة

إدارة التدقيق الداخلي:

التي تمثل الرقابة من الدرجةّ الثالثة حيث تتولى الرقابة الدوّرية من خلال إعداد خطة عمل لثلاث سنوات تتم مراجعتها و تحيينها كلما إقتضت الضرورة ذلك عند إدراج مهام جديدة غير مبرمجة و يتم عرض هذه الخطّة و المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق و مجلس الإدارة.

تسعى إدارة التّدقيق الدّاخلي من خلال خطّة عملها للإحاطة بأغلبيّة مراكز المخاطر في البنك و ذلك عبر توصيات لجنة التدقيق و متابعة مدى العمل بها.

كما تحرص إدارة التدقيق الداخلي على التنسيق مع هياكل الرقابة الخارجيّة ومراقبي الحسابات والمدقّقين الخارجيين لإعلام لجنة التدقيق و مجلس الإدارة بنتائج الرقابة التي تضمّنتها تقاريرهم.

II.الرقابة المستمرّة

تشمل الرقابة المستمرّة درجتي الرقابة : الرقابة من الدرجة الثانية و الرقابة من الدرجة الأولى.

1.الرّقابة من الدرجة الثانية

تتولى الهياكل التالية الرقابة من الدرجة الثانية :

الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال :

يتولى الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

-مهمّة اليقظة القانونية و متابعة مدى العمل بمقتضيات القوانين حيث يتولى الهيكل :

- إصدار مذكرات اليقظة القانونية التي تأخذ بعين الإعتبار المستجدّات القانونيّة واعلام جميع هياكل البنك والإدارة العامة ومجلس الإدارة بهذه المستجدات.

- مساعدة مختلف هياكل البنك لضمان الإمتثال للقوانين الجارية والممارسات السليمة والقواعد المهنيّة

-ضمان إمتثال البنك في مجال مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب : من خلال:

- الحرص على ضمان تقيّد البنك بجميع الاحكام القانونية والتشريعية السارية للوقاية من مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدّمار الشّامل
- لنظر في التصاريح بالشبهة الوافدة الى الهيكل من قبل الفروع وغيرها من الإدارات وفقا للمذكرة الإدارية الداخلية عدد 30/2017 "إجراءات الابلاغ عن العمليات المشبوهة والمستربة وانتهاكات أخلاقيات المهنة"
- ابداء الرأي كتابيا حول المنتجات الجديدة المزمع تسويقها وكذلك حول اجراءات الرّقابة الداخلية ذات الصّلة،
- الإضطلاع بدور المراسل مع اللّجنة التونسيّة للتّحاليل الماليّة
- تطبيق كافة تدابير اليقظة المشددة بغية مراقبة جميع الحرفاء الذين تم تصنيفهم من ذوي المخاطر العالية.

في مجال الامتثال حيث يقوم الهيكل ب:

- الإضطلاع بدور مستشار لدى الإدارة العامّة فيما يخص مدى الإمتثال للقوانين و المعايير.
- اعداد خارطة المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال،
- السهر على ان يحتكم البنك على اجراءات مكتوبة وعلى قواعد الرّقابة الداخلية في المجالات المتعلقة مباشرة بوظيفة مراقبة الامتثال،
- التثبت بصفة منتظمة في مدى احترام سياسة واجراءات الامتثال واقتراح التّدابير التصحيحية عند الاقتضاء،
- رصد وتحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال،
- تأمين التكوين الضّروري بصفة منتظمة لفائدة جميع الموظفين حول اجراءات مراقبة الامتثال الخاصة بالعمليات التي يقومون بها والسّهر على نشر ثقافة الامتثال،
- رفع تقارير إلى مجلس الادارة حول مخاطر عدم الامتثال بما في ذلك الإخلالات وأوجه القصور الّتي تخصّ امتثال الاجراءات والتدابير الواجب اتّخاذها لتلافي هذه النّقائص،
- عرض كل حالات تضارب المصالح التي تم الابلاغ عنها أو رصدها على لجنة التعيينات والتأجير من خلال رفع تقارير في الغرض،
- متابعة احترام البنك لميثاق أخلاقيات المهنة والتواصل في هذا المجال مع مجلس الادارة ومع الادارة العامّة عند الاقتضاء،
- إعداد تقرير سداسي حول نشاط الهيكل يقع عرضه على لجنة التدقيق عملا بمقتضيات الفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 2021-05.

إدارة المخاطر:

تتمثل أهم مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر في:

- المساهمة في إعداد وتطوير السياسة الائتمانية للبنك والسهر على حسن تنفيذها، مع ضمان احترام حدود التفويض والصلاحيات المحددة؛
- تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات منح القروض، من خلال إبداء الرأي حول جودة العلاقة مع الحريف، وقدرته على السداد، ومدى كفاية الضمانات المقدّمة؛
- وضع وتحيين الأطر المرجعية والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومتابعة مختلف أنواع المخاطر، لا سيما مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وذلك طبقًا لمناشير البنك المركزي التونسي، وخاصة المنشور عدد 2006-19؛
- ضمان الامتثال للمتطلبات الرقابية والتنظيمية، من خلال إعداد التصاريح الدورية للبنك المركزي ومتابعة تطبيق القوانين والترتيبات الجاري بها العمل، سواء الداخلية أو الخارجية؛

- مراقبة جودة المحفظة الائتمانية ومتابعة تطور التعهدات، مع السهر على الكشف المبكر عن بوادر تدهور المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- تقييم مخاطر السيولة والمساهمة في تحليل إدارة الأصول والخصوم (ALM) بالتنسيق مع إدارة الخزينة، بهدف ضمان قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته في الآجال المحددة؛
- وضع منظومة فعّالة لإدارة المخاطر تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالحوكمة وإرساء ثقافة المخاطر داخل البنك؛
- إعداد التقارير الدورية الموجهة إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة ولجنة المخاطر، مع تقديم التوصيات اللازمة لاتخاذ القرار؛
- السهر على تطوير نماذج قياس المخاطر (scoring, rating) وتحسين أدوات المتابعة والتحليل؛
- متابعة مخاطر التركيز (sectorielle et par contrepartie) وضمان احترام الحدود القصوى المنصوص عليها؛
- التنسيق مع هياكل المراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي لضمان نجاعة منظومة الرقابة وإدارة المخاطر
- الإشراف على اختبارات الضغط (Stress Testing) وتحليل السيناريوهات المحتملة لتقييم صلابة البنك في مواجهة الصدمات؛
- المساهمة في وضع سياسة استمرارية النشاط (PCA) وخطط التعافي في حالات الأزمات، طبقًا لمتطلبات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016

إدارة الرقابةّ الدائمة والأبحاث:

تتمثل مهام دائرة الأبحاث في:

- السهر على حسن عمل نظام الرقابة الدائمة الخاصّ بالبنك
- مدّ الإدارة العامّة بالإخلالات المستنتجة على مستوى نظام الرقابة الداخليّة إضافة إلى المخالفات الواضحة للقوانين الجارية والمراجع القانونيّة والإجرائيّة للبنك
- سير وتحقيق بطلب من الإدارة العامّة لمهمّات الرقابة والتحقيق والبحث
- إجراء مراقبة حول إحترام مختلف هياكل البنك للقوانين الجارية والمراجع الإجرائيّة والقانونيّة
- مدّ الإدارة العامّة بتقارير الرقابة والتحقيق والبحث تفصّل التحقيقات التي تمّ إجراءها والإخلالات والمخالفات إضافة إلى الإستنتاجات و التوصيات المناسبة
- الإشراف على عمليّات تدمير الحاملات الإلكترونيّة للمعطيات و دفاتر الصكوك و الوثائق الأخرى و المعدّات
- تأمين تسليم العهد

أما بخصوص مسؤوليّات دائرة الرقابة الدائمة فتتمثّل أساسا في :

- وضع وتحيين ومتابعة تحقيق برنامج الرقابة الدائمة.
- التحقق على المستوى المركزي من حسن عمل نظام الرقابة الداخلية و من نجاعة المستوى الأول من الرقابة
- التنسيق مع الهياكل التي تمّت مراقبتها لإعداد تقارير بخصوص الرقابة المنجزة
- إنجاز الرقابة الدائمة والتثبّت في إطارها من حسن تطبيق الإجراءات الجارية
- إنجاز الرقابة الدائمة الخاصّة لجميع هياكل البنك حسب درجة أولوية المخاطر
- مدّ الإدارة العامّة بتقارير دوريّة من الرقابة الدائمة تضم التوصيات المتعلقة بالنقائص والإخلالات التي‌تمّ التفطّن إليها

خليّة السلامة المعلوماتية:

- وضع سياسة للسلامة المعلوماتيّة
- إعداد تقارير للإدارة العامّة حول وضع مرجع السلامة المعلوماتيّة للبنك
- تقييم و مراقبة مستوى سلامة النظام المعلوماتي إضافة إلى وضع مرجع لسلامة النظام المعلوماتي الخاصّ بالبنك
- ضمان وضع توصيات التدقيق (بما فيّها القانوني) و مراقبة تنفيذها.
- ضمان اليقظة التكنولوجية و القانونية المتعلقة بسلامة النظام المعلوماتي.
- تحسيس موظفي البنك و تكوينهم في مجال السلامة المعلوماتية و المخاطر الجارية بهذا الخصوص.
- تثبيت فيما يخصّ السلامة المعلوماتيّة لكراس الشروط الخاصّة بالمشاريع الإعلامية و إقتناء تطبيقات إعلاميّة.
- مراقبة الأعطاب المتعلّقة بسلامة النظام المعلوماتي و تجميع و تحليل المعطيات المتعلّقة به.
- المشاركة في إعداد و تحيين برنامج إستعادة النشاط المعلوماتي و إجراءات إستعادة النشاط في حالة توقف عمل النظام المعلوماتي...

2.الرقابة من الدرجة الأولى:

يتولى رؤساء الفروع والمسؤولين الأوّلين بمختلف الإدارات والدوائر الرقابة من الدرجة الأولى.

3.لجنة الرقابة الداخلية:

يتمثّل دور لجنة الرقابة الداخلية في :

- مراجعة، تقييم و تحليل الإخلالات على مستوى الرقابة الداخليّة و المخاطر التي تمّ إستخراجها من قبل مختلف هياكل الرقابة أو بمناسبة مهمّات مراقبي الحسابات ، التدقيق و الرقابة الخارجيّة.
- تقييم نجاعة و حسن عمل نظام الرقابة الداخليّة و نظام قيس و مراقبة المخاطر.
- تقييم وضع مختلف السياسات الداخليّة للبنك في مجال إمتثال البنك للقوانين الجارية والممارسات السليمةالمرجعيّة
- إدخال تحسينات على نظام الرقابة الداخليّة و نظام قيس و متابعة المخاطر و التدابير التي يجب إتخاذها لحسن التحكم في المخاطر الجارية.
- مراجعة تقارير الرقابة و التدقيق الداخلي ، المخاطر و التقارير الأخرى الخاصّة بمجلس الإدارة بعد إستكمالها من طرف الهياكل المعنيّة.
- وضع على أساس الإخلالات المستخرجة و المجمّعة خطّة عمل سنويّة حسب درجة المخاطر الجارية و الموارد البشريّة واللوجستيّة المتوفّرة.
- ضمان متابعة ثلاثيّة للإنجازات.

التصرّف في المخاطر

تتكون إدارة التصّرف في المخاطر من دائرة التصّرف في المخاطر الائتمانية ودائرة المخاطر التشغيلية والسوق ومن أهمّ مسؤوليات إدارة المخاطر التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر القرض ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر نسب الفائدة بشكل دوري ومنتظم وهي معنية بإعداد توصيات بّتخفيض مستويات التعرّض سواء لبعض الأنشطّة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المجمعات التي يشكل الحجم الجملي لالتزاماتهّا نسبة عالية من تدخلات البنك ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ثمّ الحدّ منها و مراقبتها بشكل كامل.

سياسة رصد المدخرات لتغطية المخاطر:

المدخرات الفردية

تستند سياسة رصد المدخرات الفردية لبنك تونس والإمارات على أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 وحسب المذكرة للبنوك عدد 23-93 وذلك حسب المخاطر التالية:

القروض المشكوك في استخلاصها "صنف 4»

مخاطر جارية "صنف 0"

مخاطر تستوجب متابعة خاصّة "صنف 1"

مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة "صنف2"

مخاطر يصعب استرجاعها كليّافي الآجال المحدودة "صنف 3"

يقع تقييم المدخرات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.تكون نسب المدخرات على النحو التالي:

- 20 % من قيمة المخاطرالمتبقية بالنسبة للديونالمرسمة بالصنف 2
- 50 % من قيمة المخاطرالمتبقية بالنسبة للديونالمرسمة بالصنف 3
- 100 % من قيمة المخاطرالمتبقية بالنسبة للديونالمرسمة بالصنف 4

المدخرات الجماعية

عملاً بأحكام الفصل 10 مكرّر من منشور البنك المركزي عدد 24-91 المتعلّق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهّدات، يتعيّن على البنك تكوين مدّخرات عبر الخصم من نتائج السنة المالية لتغطية المخاطر الكامنة المرتبطة بكافة التعهّدات السليمة (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

ويعتمد البنك في احتساب المدّخرات الجماعية على مقتضيات المنشور عدد 01 لسنة 2025 المؤرّخ في 29 جانفي 2025، والمتعلّق بتحيين الإجراءات المعتمدة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الكفيلة بالحدّ منها. ويُذكر أنّه لم يطرأ أي تغيير على طريقة احتساب المدخرات الجماعية بين سنة 2024 وسنة 2025 حيث تمّ الإبقاء على نفس منهجية احتساب المدّخرات الجماعية ونفس الفرضيات المعتمدة.

وفي هذا الإطار، يتمّ:

احتساب نسب التحوّل من التعهّدات غير المصنّفة (صنف 0 و1) إلى التعهّدات المصنّفة (صنف 2 و3 و4 و5) بالاعتماد على معطيات السنوات السبع الأخيرة، مع استبعاد سنة 2020 اعتباراً للإجراءات الاستثنائية التي تمّ اتخاذها خلال تلك الفترة؛

تطبيق نفس الهوامش القارّة المعتمدة سابقاً بالنسبة للقطاعات المعنية؛

المحافظة على نفس النسب الدنيا للمدّخرات حسب القطاعات، حيث تم تحديدها في حدود 40 % لكافة القطاعات، باستثناء 30 % بالنسبة لشركات البعث العقاري و20 % بالنسبة للقروض السكنية.

المدخرات الإضـافيّـة

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الإضـافيّـة على أحكام منشور البنك المركزيعدد 2013-21 بتاريخ 30 ديسمبر2013 الذي يطالب من خلاله كافةالمؤسسات الائتمانية باحتساب مدخرات اضافية لتغطيةالمخاطر الصافية المتعلقةبالأصول من الصنف4 مع اقدميةفي هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المدخرات كما يلي :

- مدخرات تبلغ 40% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 3و 5 سنوات
- مدخرات تبلغ 70% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 6و 7 سنوات
- مدخرات تبلغ 100% من قيمة التعهدات الصافيةالتي تفوق اقدميتها 8 سنوات

ونعني بالتعهدات الصافية، قيمة التعهدات بعد طرح:

- الفوائـــــد المخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التأمين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المدخرات الفردية التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشورعدد 91-24 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

مدخرات للمساهمات

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات على المساهمات المدرجة بالبورصة بتقييم قيمة الأسهم عند اقفال الحساباتعلى أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينة للشركة ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

11

بنك تونس والإمارات بالأرقام

مــوارد البنك

ودائع الحرفاء

مع موفى سنة 2025، سجّلت ودائع الحرفاء ارتفاعًا بنسبة 13,4% أي ما يعادل 149,7+ مليون دينار، لتبلغ 1265,6 مليون دينار مقابل 1115,9 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024.

ويعود هذا التطور أساسًا إلى:

ارتفاع الودائع تحت الطلب وبقية المبالغ المستحقة للحرفاء بنسبة 33,1%أي 123,3+ مليون دينار لتبلغ 496 مليون دينار.

زيادة ودائع الادخار بنسبة 11,7% أي 22,2+ مليون دينار لتصل إلى 211,9 مليون دينار.

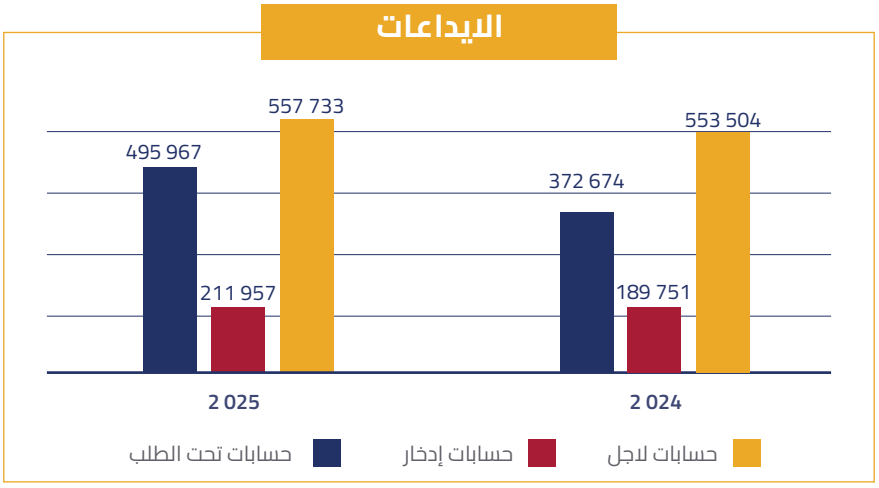

القروض والموارد الخاصة

بلغ الرصيد الصافي للقروض والموارد الخاصة 66,8 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2025 مقابل 81,7 مليون دينار في نهاية سنة 2024

القروض الرقاعية

بلغ الرصيد الجملي للقروض الرقاعية المصدرة 44,7 مليون دينار خلال سنة 2025 مقابل 58,6 مليون دينار في نهاية سنة 2024

الموارد الخارجية

سجلت الموارد الخارجية انخفاضًا بنسبة 4,2% حيث تراجعت من 23,1 مليون دينار سنة 2024 إلى 22,2 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2025

الأموال الذاتية

بلغ حجم الأموال الذاتية للبنك 31 ديسمبر 2025 29,1 مليون دينار مقابل 38,9 مليون دينار سنة 2024، أي بانخفاض قدره 25,3%

توظيفات البنك

التعهدات

بلغ مجموع التّعهّدات الخامّ والمساهمات للبنك في 31 ديسمبر 2025 ما يناهز 1 536.5 م د مقابل 1 426. 7 م د في ديسمبر 2024 أي نمو يقدّر بـ 8%.

التعهدات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	معدل نسبة النمو
القروض الطويلة والمتوسطة المدى للمؤسسات	371.088	348.234	%7
القروض الطويلة والمتوسطة المدى للأشخاص الطبيعيين	431.347	435.608	%-1
القروض قصيرة المدى للمؤسسات	435.531	373.155	%17
القروض قصيرة المدى للأشخاص الطبيعيين	22.096	21.136	%5
قروض الإيجار المالي	96.195	68.327	%41
إجمالي التعهدات باستثناء التعهدات خارج الموازنة والمساهمات	**1 356.257**	**1 246.460**	**%9**
التعهدات خارج الموازنة	141.511	145.644	%-3
إجمالي التعهدات باستثناء المساهمات	**1 497.768**	**1 392.104**	**%8**
المساهمات	38.733	34.618	%12
المجموع العام	**1 536.501**	**1 426.722**	**%8**

محفظة السندات

محفظة السندات التجارية

بلغ الرصيد الجملي لمحفظة السندات التجارية 84,6 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2025 مقابل 44,6 مليون دينار سنة 2024.

محفظة الاستثمار

بلغ الرصيد الجملي لمحفظة الاستثمار 273,8 مليون دينار في نهاية سنة 2025 مقابل 207,4 مليون دينار سنة 2024، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 32,0%.

المساهمات

بلغت القيمة الجملية لمحفظة المساهمات 27,9 مليون دينار سنة 2025 مقابل 24,9 مليون دينار سنة 2024.

سندات الخزينة BTA

ارتفعت القيمة الجملية لسندات الخزينة BTA بنسبة % 105,5 لتبلغ 164,4مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2025.

نتائج البنك

إيرادات الاستغلال البنكية

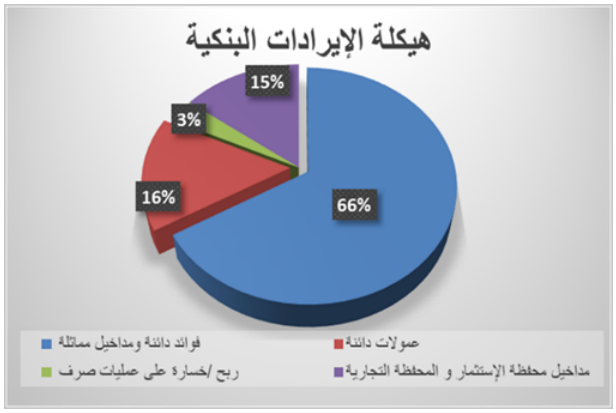

سجّلت الايرادات البنكية تطورا إذ بلغت 174,0 م د في موفّى ديسمبر 2025 مقابل 160,6م د في موفّى ديسمبر2024 ويعود ذلك أساسا إلى:

ارتفاع مداخيل القروض المتوسطة وطويلة المدى على المؤسسات بـ 2,7 م د.

ارتفاع مداخيل محفظة الاستثمار والمحفظة التجارية كلتاهما بـ 8,7 م د.

الأعباء البنكية

سجّلت أعبـاء الاستغـلال البنكي إرتفاعا حيث بلغت 103,2م د في موفّى ديسمبر 2025 مقابل 94,3م د في موفّى ديسمبر 2024 أي بزيادة بنسبة 9,4%.

يفسّر ذلك بارتفـــاع أعبـــاء على إيداعـات الحرفـاء بـ 8,1م د (12,4%) وأعباء على الاقتراضات من البنوك بـــ 2,2م د.

الناتج البنكي الصافي

بلغ الناتج البنكي الصّافي 70,8 م د في موفّى ديسمبر 2025 مقابل 66,3 م د موفّى ديسمبر2024 مسجلاً إرتفاعاً ب6,9%.

الأجور والأعباء العامة

بلغت الأجور والأعباء العامة 63,4 م د في موفّى ديسمبر 2025 مقابل 61,9م د في موفّى ديسمبر2024 مسجلةً إرتفاعاً ب2,4% .

سجل مؤشر الاستغلال تحسناً ليبلغ 89,5 % مقابل 93,4 % خلال سنة 2024، وهو ما يعكس تحكماً نسبياً في الأعباء.

المخصصات الصافية

بلغت المخصصات الصافية للديون 11 مليون دينار سنة 2025 مقابل 25,4 مليون دينار سنة 2024.

شهدت المخصصات على القروض خلال سنة 2025 تراجعًا هامًا مقارنة بسنة 2024، حيث بلغت حوالي 14,4 مليون دينار مقابل 25,1 مليون دينار في السنة السابقة، مسجلة انخفاضًا بنحو 42,4%. ويعكس هذا المنحى التحسن المسجل في جودة المحفظة الائتمانية ونجاعة سياسات البنك في إدارة المخاطر وتعزيز آليات المتابعة والاستخلاص.

النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الصافية 9,9 - م د في موفّى ديسمبر 2025 مقابل 27,9 - م د في موفّى ديسمبر2024.

مؤشرات الأداء الرئيسية

نشاط البنك

2025	2024	2023	2022	2021	
1 665 695	1 540 057	1 452 811	1 321 276	1 274 233	مجموع الموازنة
1 265 658	1 115 929	982 863	888 471	876 913	الايداعات
495 967	372 674	338 394	276 041	347 040	حسابات تحت الطّلب
211 957	189 751	174 142	160 096	161 306	حسابات إدخار
557 733	553 504	470 327	452 334	368 566	حسابات لأجل
66 830	81 723	102 113	101 080	123 118	إقتراضات و موارد خصوصيّة
358 420	252 003	196 095	152 088	129 451	محفظة السندات التجاريّة و الاستثمار
1 497 768	1 392 104	1 277 798	1 229 044	1 151 458	المبلغ الخام للتعهدات

نتائج البنك

2025	2024	2023	2022	2021	
174 011	160 615	151 058	133 208	123 687	الإيرادات البنكية
70 854	66 296	65 027	60 476	63 104	الناتج الصافي البنكي
63 448	61 932	59 676	54 077	50 625	أعباء الاستغلال العامة والأجور
-9 900	-27 904	-36 327	-30 006	-31 671	النتيجة الصافية

الأموال الذّاتيّة

2025	2024	2023	2022	2021	
108 744	108 744	90 000	90 000	90 000	رأس المال
-840	-840	-840	-840	-840	الأسهم الذاتية
78 049	77 998	78 704	79 320	47 578	الاحتياطات
-146 999	-119 095	-78 566	-48 560	-16 889	نتائج مرحّلة
-9 900	-27 904	-36 327	-30 006	-31 671	النتيجة الصافية
29 054	38 903	52 971	89 914	88 178	الأموال الذّاتيّة

المخاطر

2025	2024	2023	2022	2021	
20,8%	20,4%	21,2%	21,0%	19,0%	نسبة التعهّدات المصنّفة
66,3%	66,7%	61,4%	62,0%	60,3%	نسبة تغطية التعهّدات المصنّفة

النسب التنظيمية

2025	2024	2023	2022	2021	
-1,02%	-0,28%	0,41%	8,23%	11,18%	مؤشر الملاءة
-1,02%	-0,28%	0,82%	4,65%	7,33%	مؤشر كفاية رأس المال تيار1

12

الآفاق المستقبلية للبنك

الآفاق المستقبلية

تهدف التوجهات المستقبلية للبنك إلى :

- تحسين مردوديته
- تعزيز صلابة التوازنات المالية
- دعم قدرته على تمويل الاقتصاد في أفضل الظروف المالية

ومن أجل ذلك يعتزم البنك التركيز على المحاور التالية في إطار مخطط العمل لسنة 2026:

- تحسين هيكلة الموارد لمزيد السيطرة على كلفتها
- تطوير نشاط العمولات وخاصةً عمولات المعاملات مع الخارج
- مواصلة التحكم في جودة محفظة القروض
- مواصلة تكثيف عمليات استخلاص الديون غير المسددة وتسريع معالجة الديون المتأخرة وتعزيز آليات المتابعة

13

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية

Samir Labidi
مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

CNW Audit & Advising
Expert Comptable inscrit au tableau des Experts Comptables de Tunisie
مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025
بنك تونس والامارات

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية

1- الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية "لبنك تونس والإمارات"، المتضمنة للموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2025، لجدول التعهدات خارج الموازنة، لقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المرفقة رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية قدر بـ **29 054** ألف دينار بما في ذلك نتيجة سلبية بعنوان السنة المالية 2025 والبالغة **9 900** ألف دينار.

برأينا، وباستثناء تأثيرات النقطة المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فان القوائم المالية المرفقة بتقاريرنا تعكس بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك تونس والامارات كما في 31 ديسمبر 2025، ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس الرأي المتحفظ

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية".

نعتبر هيكلا مستقلا عن البنك يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المتحفظ.

2-1- استمرارية نشاط للبنك

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2025 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 ما قيمته 054 29 ألف دينار.
- فضلا عن ذلك، بلغت الاموال الذاتية الأساسية بذات التاريخ قيمة سلبية قدرت بـ 871 12 ألف دينار وذلك باعتماد قواعد الاحتساب التي نصّ عليها الفصل عدد 3 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018. مما أدى الى عدم احترام النسب الدنيا المتعلقة بقواعد التصرف المنصوص عليها بالقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ومنشوري البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 وعدد 6 لسنة 2018.

وبذلك لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2028 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2025
مؤشر الملاءة	10،00%	% (1،02)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	7،00%	%(1،02)

- لا يستجيب البنك لمؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.
- من جهة أخرى أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

وعليه فان بنك تونس والامارات يمكن أن يعتبر في حالة حرجة على معنى الفصل 110 من القانون سالف الذكر.

إلا أنه يجدر التأكيد على أن البنك ومساهميه الرئيسين يدركون ضرورة مساندة البنك وهيكلته وتدعيم أمواله الذاتية للتمكن من تطوير نشاطه وتسجيل أرباح تمكّن من استعادة توازناته المالية. وفي هذا الإطار فقد تمّ القيام بعملية تدقيق شامل كما تمّ وضع مخطط أعمال جديد يبلّور الرؤية المستقبلية التي ستمكّن من استرجاع البنك لنشاطه واستعادة توازناته وتدعيم أمواه الذاتية.

3- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

3-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **116 039** ألف دينار **27 083** ألف دينار أي بقيمة **143 122** ألف دينار تمثل **82،25%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2025.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها ».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛

- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة ؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

3-2- *تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات*

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2025 قيمة **1 312 175** ألف دينار رصد بشأنها مخصصات بمبلغ **187 702** ألف دينار فيما تبلغ الفوائد المخصصة **40 729** دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة.

هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1» احتساب القروض وعائداتها» و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها» و 4-1- 3 « مستحقات على الحرفاء».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي وضعها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات. و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛

- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

4- ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا حول القوائم المالية الذي أبديناه في الفقرة السابقة (أساس الرأي المتحفظ)، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

4-1- تضمّنت جداول مقاربة حسابات البنك لدى البنك المركزي التونسي مبالغ عالقة غير مبررة تعود لسنة 2025 والسنوات السابقة تتلخصّ كما يلي.

(بالألف دينار)

الأقدمية	عمليات تضمنتها كشوفات البنك المركزي لم يتم قيدها بالدفاتر المحاسبية		عمليات تم قيدها بالدفاتر المحاسبية لم تتضمنها كشوفات البنك المركزي	
	مقابيض غير مسجلة	دفوعات غير مسجلة	مقابيض غير مدونة	دفوعات غير مدونة
سنة 2024 وما قبلها	1 354	878	1 271	565
سنة 2025	664	328	602	374
المجموع بالدينار	**2 018**	**1 206**	**1 873**	**939**

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بأن البنك شرع في عمليات تطهير هذه العوالق خلال الثلاثي الرابع للسنة المالية 2025 مما مكن من تبرير وتطهير 91٪ من هذه العوالق البنكية.

4-2- يتضمن بند مستحقات على الحرفاء المدرج بالقوائم المالية المرفقة مستحقات تخلدت بذمة عميلين من عملاء البنك بلغت 3،3 مليون دينار قام البنك بتصنيفهم ضمن الصنف الثالث في حين تستوجب وضعيتهم تصنيفهم بالصنف الرابع طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

وفي هذا الصدد، استند التصنيف الذي اعتمده البنك ليس فقط إلى المعايير الاقتصادية، وخاصة منها الآفاق المستقبلية المتاحة لهذين العميلين، بل وقبل كل شيء على جهود التسوية المالية التي بذلها هؤلاء العميلين خلال الثلاثي الأول من السنة المالية 2026 بهدف التقليص والتخفيف من التزاماتهم غير المدفوعة.

4-3- لا تتضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2025 الضمانات المقبولة من البنك والمتعلّقة باعتمادات حرفاء غير مصنفين.

كما لا يقوم البنك بجرد سنوي وتحيين دوري للوثائق المكوّنة للضمانات (شهائد ملكية محيّنة تتضمن الرهون، إعادة تقييم قيمة الرهون،).

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة كما لا تمكّننا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

5- <u>تقرير التصرف</u>

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات البنك بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

وليس لنا ملاحظات في هدا الشأن.

6- <u>مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية</u>

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للبنك.

7- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة البنك على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط البنك.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1-نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإصدار إعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام حول نجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك. وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي كذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض النقائص في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية وتعد هذه التقارير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

2-تطابق مسك حسابات الأوراق المالية للضوابط التنظيمية السارية

عملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتثبت من مدى تطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للوائح الجارية.

تعهد مسؤولية الحرص على تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه ومتابعة تنفيذه إلى الإدارة العامة.

واستنادا للعنايات التي نعتقد بضرورة اعتمادها في إطار تنفيذ الأمر الوارد آنفا، لم نرصد مخالفة تتعلق بتطبيقه.

3-الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

- عملا بأحكام منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 قمنا بالتثبت من مدى احترام معايير كفاية رأس المال، وأفضت أعمالنا الى تسجيل ما يلي:

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2025 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 ما قيمته054 29 ألف دينار.
- لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم| تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2025
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (1,02)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (1,02)

- لا يستجيب البنك لمؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

- تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 7 أفريل 2026، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـــدد من القانون عـــ48-2016ـــدد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 7 أفريل 2026، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94-112ـــدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 07 أفريل 2026

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي **ناجي الحاجي**

القوائم المالية الفردية المختومة في 31 ديسمبر 2025

بنك تونس والإمارات
الموازنـة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

بحساب الألف دينار

الأصـول	الإيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	14 431	17 911
مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية	2	113 333	191 668
مستحقات على الحرفاء	3	1 083 744	971 009
محفظة تجارية	4	84 631	44 627
محفظة الاستثمار	5	273 789	207 375
أصول ثابتة	6	82 049	86 589
أصول أخرى	7	13 718	20 877
مجموع الأصول		**1 665 695**	**1 540 056**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	242 444	242 697
ودائع وأموال الحرفاء	9	1 264 180	1 115 122
إقتراضات وموارد خصوصيّة	10	66 830	81 723
خصوم أخرى (*)	11	63 187	61 611
مجموع الخصوم		**1 636 641**	**1 501 153**
الأموال الذاتية			
رأس المال الاجتماعي		108 744	108 744
احتياطات		78 049	77 998
أسهم ذاتية		(840)	(840)
نتائج مؤجلة (*)		(146 999)	(119 095)
النتيجة الصافية		(9 900)	(27 904)
مجموع الأموال الذاتية	**12**	**29 054**	**38 903**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 665 695**	**1 540 056**

بنك تونس والإمارات
جدول التعهّدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

بحساب الألف دينار

الخصوم المحتملة	الإيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	13	187 694	102 894
اعتماد مستندي		6 104	39 514
تعهّدات السّندات		-	-
مجموع الخصوم المحتملة		**193 798**	**142 408**
التعهّدات المقدّمة			
تعهدات التمويل المقدّمة	14	75 053	48 382
مجموع التعهّدات المقدّمة		**75 053**	**48 382**
التعهّدات المقبولة			
تعهدات التمويل المقبولة			
ضمانات مقبولة	15	687 066	645 859
مجموع التعهّدات المقبولة		**687 066**	**645 859**

بنك تونس والإمارات
قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2025 إلى 31ديسمبر 2025

بحساب الألف دينار

الناتج الاستغلال البنكي	الإيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**16**	116 039	111 688
عمولات دائنة		27 083	28 699
أرباح على عمليات الصرف	**17**	5 432	3 421
مداخيل المحفظة التجارية	**18**	6 770	627
مداخيل محفظة الاستثمار	**19**	18 687	16 180
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**174 011**	**160 615**
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	**20**	(99 342)	(90 373)
عمولات مدينة		(3 815)	(3 946)
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(103 157)**	**(94 319)**
الناتج البنكي الصافي		**70 854**	**66 296**
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	**21**	(11 731)	(24 946)
مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	**22**	734	(431)
أعباء الأعوان	**23**	(45 455)	(43 185)
أعباء الاستغلال العامّة	**24**	(17 992)	(18 745)
مخصّصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(6 692)	(5 648)
نتيجة الاستغلال		**(10 282)**	**(26 659)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة		746	(904)
الأداء على الأرباح		(364)	(341)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(9 900)**	**(27 904)**
عناصر خارقة للعادة		-	-
النتيجة حسب الأسهم بالدينار	**25**	**(1,821)**	**(5,132)**

بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

بحساب الألف دينار

	الإيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال			
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		150 056	140 971
كلفة الاستغلال البنكي المدفوعة		(108 876)	(98 781)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(82 182)	(67 549)
ودائع / سحوبات الحرفاء		159 247	130 261
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(60 432)	(69 956)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات الاستغلال		(447)	1 460
الضريبة المدفوعة على الأرباح		40	(366)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للاستغلال		**57 406**	**36 040**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		7 638	7 839
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(111 030)	(44 512)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(1 663)	1 311
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار		**(105 055)**	**(35 362)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
سداد إقتراضات في السّوق المحليّة		-	-
إصدار إقتراضات في السّوق المحليّة		(10 966)	(16 461)
إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات خصوصيّة		(2 897)	(2 636)
الأرباح الموزعة		-	18 744
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(13 863)**	**(353)**
التغيير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(61 512)	325
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(97 425)	(97 750)
السيولة وما يعادلها من السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(158 937)**	**(97 425)**

القوائم المالية الفردية

15

الإيضاحات حول القوائم المالية الفردية

الإيضاحات حول القوائم المالية

1) مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقا للقواعد المحاسبة المعمول بها بالبلاد التونسية وخاصة منها القاعدة المحاسبية عدد 01 المؤرخة في 30 ديسمبر 1996 والقاعدة المحاسبية NC 21 المتعلقة بالبنوك والمؤرخة في 25 مارس 1999 وكذلك لتراتيب البنك المركزي التونسي المدرجة ضمن المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المعدّلة بالمناشير عدد 99-04 و2001-12

2) قواعد المقاييس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات باعتماد القيمة التاريخية لعناصر الأصول وبالتالي تكون عناصر الأصول خالية من كلّ هامش إعادة تقييم.

3) القواعد المحاسبية المعمول بها

3.1. احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول ضمن الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية.
تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل دفع للقروض تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية. تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية صنف (0) أو بالأصول التي تستوجب متابعة خاصة صنف (1) وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول التي لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدّدة صنف (2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال المحدودة (صنف 3) والأصول ذات خطورة وشبه الميؤوس من استخلاصها صنف (4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91- 24 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

3.2. احتساب القروض القصيرة المدى وعائداتها

في إطار توسيع نشاطه، شرع البنك في منح قروض قصيرة المدى بداية من تاريخ حصوله على ترخيص البنك الشمولي. وتسجّل التعهدات قصيرة المدى خارج الموازنة عند الالتزام بها ثمّ تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال. وتسجّل عائدات هذه القروض عند انقضاء الفترة.

3.3. احتساب الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي

تسجّل الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون اعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم وأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند الالتزامات المسندة.

3.4. احتساب المساهمات وعائداتها

تحتوي المحفظة على سندات استثمار دون غيرها مع العلم بأنّ البنك يحتفظ بهذه السندات مع نيّة التفويت فيها في آجال متوسّطة أو بعيدة. وهي تحتوي على صنفين:

- السندات التي تعتبر استراتيجية للبنك
- السندات المكتتبة في إطار تمويل ومدرجة ضمن اتفاقية التفويت فيها

تسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة عند دفعها وذلك دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيّتها. وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما يقع الموافقة على توزيعها بصفة رسمية. كما تدرج زائد القيمة للأسهم المفوّت فيها ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها الفعلي.

3.5. احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثمّ تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

3.6. تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

3.6.1. مرصودات للقروض

تمّ تقدير المردودات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة(صنف 4)

يقع تقييم المرصودات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

3.6.2. المدخرات الجماعية

❖ **فحوى منشور البنك المركزي التونسي 01-2025 وتأثيره في مستوى المدخرات الجماعية:**

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2024 والمنشورعدد01 لسنة 2023 والمنشور عدد 02 لسنة2022.

❖ **تقديم لأهمّ التغييرات:**

1. مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار Δ الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.
2. مواصلة عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلا ص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات والتي من شأنها تحريف التصنيف الفعلي للحريف.
3. هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة على الأقل بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة للقطاعات.
4. المحافظة على النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:
   - 30 % لشركات البعث العقاري
   - 20 % للقروض السكنية

3.6.3. المدّخـــرات الإضـافيّـة

في موفى ديسمبر 2013 , قام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور عدد 21-2013 يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مرصودات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المرصودات كما يلي:

- مرصودات تبلغ 40% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مرصودات تبلغ 70% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،
- مرصودات تبلغ 100% من قيمة الأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالمخاطر الصافية، قيمة الاصول بعد طرح:

- فوائـــــد مخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المرصودات التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

وقد بلغ مبلغ المقدر للمخصصات على المدخرات الاضافية للسنة المقفلة في 2025/12/31 بما قيمته 62 556 ألف دينار.

3.6.4. مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينه للشركة ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

3.7 عمليات بالعملة الاجنبية

إنّ المعاملات المنفذّة بالعملة يقع معالجتها وفقا لمعيار المحاسبة المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الاجنبية في المؤسسات البنكية (NC 23).
تسجل العمليات المنجزة بالعملة الاجنبية في المحاسبة بصورة منفصلة بمسك محاسبة مستقلة بالنسبة لكلّ عملة مستعملة وتمكنّ هذه المحاسبة الممسوكة حسب نظام القيد المزدوج من التحديد الدوري لوضعية الصرف.

يتمّ في كلّ اقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم والعناصر خارج الموازنة المسجّلة في كل محاسبة بالعملة الاجنبية وإدراجها في المحاسبة بالعملة المرجعية.

3.8 الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جارية

- بناءات	%2,5
- أثاث المكاتب	%20
- معدّات المكاتب	%10
- معدّات النقل	%20
- التهيئة والمنشئات	%10
- معدات اعلامية	%15
- انظمة اعلامية	%33

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى عندما يكون لها انعكاس إيجابي على السنوات المحاسبيّة القادمة ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات.

4) الأحداث البارزة خلال الفترة

في إطار المتابعة الدورية لمحفظة الحرفاء وتقييم المخاطر المرتبطة بها، وعلى إثر تبادل وجهات النظر مع مراقبي الحسابات بخصوص وضعية الحريفين، يشرفنا أن نعرض على أنظاركم العناصر الموضوعية التالية التي دعمت قرار الإبقاء على تصنيفهما ضمن الصنف 3

I - تطور مستوى الإستخلاصات ومجهودات التسوية

تبين الجداول التالية حجم الإستخلاصات المبذولة لتسوية الديون بصفة تدريجية ومسؤولة خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2025 إلى غاية 19 مارس 2026.

حيث بلغ إجمالي الديون المستخلصة لشركة فسفاط الشمال 729 ألف دينار وذلك عبر تحويلات بنكية بمبلغ جملي قدره 1124ألف دينار موزعة كالآتي:

الالتزامات	ديسمبر 2024	ديسمبر 20252	19 مارس 2026	الفارق ديسمبر 2024 / مارس 2026
قائم الإيجار المالي	673 808	205 599	169 451	-504 357
فوائد الإيجار المالي المجمعة (كوفيد)	210 640	210 640	210 640	0
الأداء على القيمة المضافة غير المسدد	149 837	210 128	158 297	8 460
فوائد الإيجار المالي غير المسددة	124 684	153 890	98 877	-25 806
أصل الإيجار المالي غير المسدد	663 934	952 045	734 267	70 334
مكشوف بنكي	160 349	0	0	-160 349
تمويل الصادرات	55 000	0	0	-55 000
تمويل المخزون	100 000	100 000	100 000	0
فوائد مكشوف بنكي غير مسددة	16 368	0	0	-16 368
مكشوف بنكي غير مسدد	115 924	0	0	-115 924
حساب جاري مدين	28 005	96 620	97 895	69 890
المجموع	**2 298 548**	**1 928 923**	**1 569 428**	**-729 120**

تجدون أدناه جدولًا تفصيليًا للتحويلات البنكية المسجلة على حساب شركة فسفات الشمال، وذلك في إطار عملية استخلاص ديونها:

التاريخ	طبيعة العملية	المبلغ
2025-03-18	تحويل بنكي	300 000
2025-11-12	تحويل بنكي	100 000
2025-11-19	تحويل بنكي	100 000
2025-12-23	تحويل بنكي	150 000
2026-01-02	تحويل بنكي	138 203
2026-01-09	تحويل بنكي	40 000
2026-01-19	تحويل بنكي	134 069
2026-03-03	تحويل بنكي	65 764
2026-03-12	تحويل بنكي	96 104
	الإجمالي	**1 124 268**

كما بلغ إجمالي الديون المستخلصة لشركة مناجم الشمال مبلغ 910ألف دينار وذلك عبر تحويلات بنكية بمبلغ جملي قدره 1200 ألف دينار موزعة كالآتي :

الالتزامات	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	19 مارس 2026	الفارق ديسمبر 2024 / مارس 2026
قائم الإيجار المالي	80 062	7	5	-80 057
فوائد الإيجار المالي المجمعة (كوفيد)	250 802	0	0	-250 802
الأداء على القيمة المضافة غير المسدد	145 716	210 644	117 004	-28 712
فوائد الإيجار المالي غير المسددة	66 538	77 403	35 698	-30 840
أصل الإيجار المالي غير المسدد	701 399	1 032 257	580 115	-121 284
مكشوف بنكي	176 384	0	0	-176 384
تمويل الصادرات	80 000	0	0	-80 000
فوائد مكشوف بنكي غير مسددة	22 326	8 839	0	-22 326
مكشوف بنكي غير مسدد	162 478	0	0	-162 478
حساب جاري مدين	19 250	55 427	61 192	41 942
المجموع	**1 704 957**	**1 384 577**	**794 014**	**-910 943**

تجدون أدناه جدولًا تفصيليًا للتحويلات البنكية المسجلة على حساب شركة مناجم الشمال، وذلك في إطار عملية استخلاص ديونها:

التاريخ	طبيعة العملية	المبلغ
2025-11-24	تحويل بنكي	150 000
2025-12-11	تحويل بنكي	150 000
2025-12-22	تحويل بنكي	150 000
2026-01-02	تحويل بنكي	175 456
2026-01-12	تحويل بنكي	100 000
2026-01-12	تحويل بنكي	150 000
2026-03-18	تحويل بنكي	229 922
2026-03-18	تحويل بنكي	94 804
	الإجمالي	**1 200 182**

1- تحسن المؤشرات التشغيلية واستقرار التدفقات المالية:

شهد نشاط تصدير المنتجات المنجمية استئنافًا فعليًا للشركتين، مما مكّن من استرجاع نسق مداخيل مستقر نسبيًا وتُظهر المعطيات المتوفرة أن هذه التدفقات ناتجة عن عمليات تصدير فعلية، وهو ما يدعم قدرة الحريفين على الإيفاء بالتزاماتهما في الآجال المتفق عليها.

2- احترام التعهدات وخطة التسوية:

إلى حدود شهر مارس يواصل الحريفان احترام الوعود المقدمة للبنك، خاصة فيما يتعلق بتوجيه نسبة هامة من المداخيل نحو خلاص الديون، وهو ما يعزز مؤشرات الثقة في استمرارية نسق الاستخلاص.

3- نوعية التعهدات:

تتمثل التعهدات أساسًا في تمويلات إيجار مالي موجهة لاقتناء معدات نقل تُعدّ عنصرًا أساسيًا في دورة استغلال المجموعة. وبالتالي، فإن الحفاظ على هذه الأصول في حوزة الحريف يُعتبر شرطًا ضروريًا لاستمرارية النشاط وتواصل التدفقات المالية.

4- تقييم أثر التصنيف في الصنف 4:

إن اعتماد تصنيف الحريفين في الصنف 4 من شأنه أن يفضي آليًا إلى اتخاذ إجراءات استرجاع الأصول الممولة، وهو ما سيؤدي إلى تعطيل نشاط الإستغلال للمجمع ككل، وإضعاف القدرة على تواصل التدفقات المالية، وتراجع حظوظ استخلاص البنك لمستحقاته بطريقة ودية.

5- موقف البنك ومنهجيته في التقييم:

مع أخذ ملاحظات مراقبي الحسابات بعين الاعتبار، فإن البنك يعتمد في تقييمه على مقاربة شاملة تأخذ في الحسبان التطور الديناميكي للوضعية المالية للحريف، ونسق الاستخلاص الفعلي، ومؤشرات استمرارية النشاط.

6- الخلاصة والتوصية:

بعد التحسن المسجل في نسق السداد نتيجة استئناف النشاط وما رافقه من تدفقات مالية هو إشارة فعلية لاحترام الحريفين لتعهداتهما، وضمانا لتقدم عملية الاستخلاص بالطرق الودية، نوصي بالإبقاء على تصنيف الحريفين ضمن الصنف 3 مع المتابعة الدورية وإتخاذ الإجرأات اللازمة في حال تسجيل أي إخلال.

5) *الإيضاحات حول العوامل المناخية و الاجتماعية و الحوكمة*

الإطار: تم إعداد هذه الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية في إطار البـــــلاغات الصادرة عن هيئة السوق المالية (CMF) بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و13 فيفري 2026 حول واجبات الإفصاح المرتبطة بالمعلومات البيئية الاجتماعية والحوكمة ومتطلبات آلية تعديل الكربون على الحدود (MACF) الواجب تضمينها من قبل شركات المساهمة العامة على مستوى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025 مع الاعتماد على مبادئ معايير الاستدامة الدولية *IFRS S1* و *IFRS S2*و التقيد بأحكام الإطار المرجعي للمحاسبة.

I-المقدمة :

يدرج بنك تونس والإمارات الاستدامة في صلب رؤيته الاستراتيجية ونموذج القيمة المضافة الخاص به وإدراكًا منه بأهمية التغيرات الاقتصادية والتنظيمية والمناخية الجارية، فقد شرع في مَسْعًى متكاملًا إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة الذي يهدف إلى تعزيز قدرته على الصمود، إدارة المخاطر الناشئة واستغلال الفرص المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد مستدام.

وتماشيًا مع الأطر الدولية، ولا سيما معايير الاستدامة الدولية *IFRS S1* و*IFRS S2* يواصل البنك هيكلة إطاره الاستراتيجي والعملياتي تدريجياً من أجل إدماج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجيته وكذلك على مستوى إدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية. وبالتوازي مع ذلك، يدمج بنك تونس والإمارات بشكل منهجي التزاماته المتعلقة بآلية تعديل الكربون عند الحدود (MACF)لا سيما بالنسبة للشركات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي والتي تنتمي إلى قطاعات ذات كثافة كربونية عالية.

II -المحاور الأساسية :

II-1- نمط الحوكمة:

يمتلك بنك تونس والإمارات إطارحوكمة منظم لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والتي يمكن أن تؤثر على وضعه المالي وأدائه على المدى القصير والمتوسط والطويل.

II-1-1 مجلس الإدارة : يحتل دورًا مركزيًا في كل ما يتعلق بالتحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك. كما يضمن الإشراف الاستراتيجي على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وبهذا الصدد، يقوم بالمصادقة سنويًا على الميزانية المخصصة للمبادرات والتنظيم المناسب للتحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يشرف مجلس الإدارة على الاستراتيجية المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، والأولويات السنوية الخاصة بها، ويتلقى بانتظام تقارير مفصلة تتعلق بالإجراءات المنجزة وتطورسيرورة خطة العمل، كما يصادق على الإجراءات المستقبلية ويحرص على التناسق بين استراتيجية الاستدامة والخطة الاستراتيجية الشاملة للبنك. يمثل محور (ESG) نقطة ثابتة في جدول أعمال اللجنة الاستراتيجية.

II-1-2 الإدارة العامة : تضمن دورًا حاسمًا في تنفيذ وتوجيه استراتيجية إدماج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بالبنك كما تضمن إدماج المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في الإدارة العامة للبنك وتحرص على أخذها بعين الاعتبار في إجراءات اتخاذ القرارات كما تحدد التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الشاملة كذلك تحدد الأولويات في مجال الانتقال المستدام وتقرر الإجراءات الواجب اتخاذها.

تقوم الإدارة العامة بإنشاء بنية مناسبة، وتشرف على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية وتحرص على الإدماج التدريجي لهذه المعايير في المسارات المختلفة. كما أنها

تضمن تطابق البيانات المستخدمة في تقارير الاستدامة وتقدم تقارير دورية لمجلس الإدارة حول تقدم الإجراءات والأداء بما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

II-1-3 لجنة التوجيه **:** هي هيئة تشغيلية مخصصة لمتابعة وتنسيق المبادرات المتعلقة بالاستدامة. تتولى مسؤولية مراجعة واعتماد المشاريع والمنتجات والمبادرات ذات الطابع المستدام. تحرص على الدمج التدريجي لمعايير البيئية الاجتماعية والحوكمة والمعايير المناخية في أساليب العمل. كما أنها تتابع تنفيذ خطة العمل وتساهم في تقديم المعلومات اللازمة للتقارير المطروحة إلى هيئات الحوكمة.

II-1-4 وحدة جودة الخدمة والابتكار: تُعنى هذه الوحدة ، في الجزء المخصص بالإستدامة، بجمع وتحليل بيانات الأطراف المعنية بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومراقبة وتحديث المعلومات المتعلقة بهذا المحور بشكل مستمر وإجراء مقارنات معيارية على مستوى القطاع. كما تقوم بإعداد البرامج اللازمة لاجتماعات اللجنة التوجيهية وتقديم المقترحات في إطار إدماج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية .وفي هذا الإطار، يشرف على هذا الجانب من الوحدة، المكلف بمشروع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ESG، والذي يشارك بانتظام في الفعاليات القطاعية ويُساهم في متابعة أفضل وأحدث الممارسات في القطاع، وإعداد التقارير مثل البصمة الكربونية وتقارير الإستدامة.

II-2- الاستراتيجية المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

شرع بنك تونس والإمارات في اتباع منهجٍ تدريجي ومنظم لإدماج تحديات الاستدامة والمناخ في نموذج أعماله، جامعًا بين مبادرات عملياتية ملموسة وتعزيز منهجي مستمر. وقد نفّذ البنك بالفعل مبادرات ملموسة لدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ، حماية البيئة، والتنمية المستدامة للمجموعات المحلية ومن أبرز هذه المبادرات:

- إبرام اتفاقية ثلاثية مع وزارتي البيئة والمالية لتخصيص خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار، يهدف إلى توفير قروض متوسطة وطويلة الأجل لدعم مشاريع في قطاعات الاقتصاد" الأخضر" و"الأزرق" و"الدائري".
- تطوير منتجات مالية "خضراء" وإعطاء الأولوية لتمويل المشاريع العاملة في مجال الطاقة المتجددة و"الرسكلة" وحماية البيئة .
- إقامة شراكات استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة للمنشئات الإنسانية ONU Habitat والجامعة التونسية للبيئة والتنمية FTED في مجال الصمود أمام التغييرات المناخية والتوعية به عن طريق إنشاء 12 ناديًا للقدرة على التكيف مع تغير المناخ وذلك في جزيرة قرقنة، بالإضافة إلى تطوير

مسار صحي صديق للبيئة، متاح للجميع، ولا سيما ذوي الإعاقة الحركية، في المنطقة نفسها. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستدامة والسلوك البيئي لدى الأجيال الناشئة.

- وقيع شراكة مع وزارة البيئة والمشاركة في برامج وطنية لأجل الحد من استخدام البلاستيك وتشجيع الشراء المسؤول والمنتجات المحلية والأصيلة.

- توقيع اتفاقية مع الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي في إطار برنامج ADAPT تهدف إلى تيسير حصول رواد الأعمال في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية على التمويل، مع تعزيز التحول الزراعي الإيكولوجي ومقاومة التغير المناخي.

- تعزيز الإدماج المالي: يلتزم البنك التزامًا فاعلًا بتيسير حصول جميع شرائح المجتمع على الخدمات المالية، ولا سيما الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، والشركات الصغيرة، ورواد الأعمال في المناطق الريفية، من خلال شراكته الاستراتيجية مع شركة Fintech Flouci

- الريادة في مجال التحول الرقمي، حيث تم فتح أكثر من *113500* حساب لدى الوكالة الرقمية l'Agence virtuelle مقسمة كالآتي *113454* حساب تم إنشاؤه عبر تطبيقة Flouci والبقية عبر تطبيقة Neo، مما ساهم بشكل غير مباشر في تخفيض هام في البصمة الكربونية من خلال البند 16 من قائمة البصمة الكربونية، والمتعلق بسفر العملاء والزوار. من ناحية أخرى، من المهم أيضًا تسليط الضوء على تأثير هذه الرقمنة على تنفيذ استراتيجية "صفر ورق".

- قامة شراكة استراتيجية في مجال التمويل والجماعي التشاركي مع منصة CNbees، لدعم المشاريع المبتكرة ذات الأثر البيئي والمجتمعي في إطار تطوير التمويل التشاركي.

- توقيع اتفاقية مع مختبر أبحاث التمويل التابع المدرسة العليا للتجارة بتونس (ESCT) « LARIMRAF »، إيذاناً ببدء شراكة منظمة تهدف إلى تعزيز التعاون بين البنك والمؤسسة الأكاديمية. ستتيح هذه الشراكة تطوير مشاريع مشتركة ودعم الابتكار، إلى جانب المساهمة في التدريب العملي والإدماج البنكي.

II-3- إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ :

في هذا السياق، ينخرط البنك في عملية تدريجية لتحديد وتقييم وترتيب أولويات هذه المخاطر والفرص من خلال آليات إدارة المخاطر وتحليل الائتمان والرقابة التنظيمية القائمة. وفي الوقت نفسه، يخطط البنك لهيكلة وتعزيز أدواته المنهجية والكمية لدمج هذه القضايا بشكل أكثر منهجية في عمليات صنع القرار لديه، وتوجيه تنميته نحو أهداف الاستدامة.

II-3-1 إدارة المخاطر والفرص: يرى بنك تونس والإمارات أن مخاطر وفرص الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخية يمكن أن تؤثر على أدائه المالي وقدرته التنافسية ومردوديته، لا سيما من خلال:

- المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ (الفيضانات، والجفاف، والظواهر المناخية المتطرفة) و ما يقابله من جهة أخرى من فرص تمويل مشاريع كبيرة مرنة.
- مخاطر التحول نحو اقتصـاد "منخفـض الكربـون" كالمتعلقة بالتطورات التنظيمية (MACF) والتكنولوجية بالإضافة إلى الفرص المرتبطة بدعم العملاء في هذا التحول، بما في ذلك الشركات المصدرة وتمويل مشاريع إزالة الكربون.
- مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية القطاعية، والتي يمكن أن تؤثر على جودة محفظة الحرفاء وسمعة المؤسسة، وفرص الاستثمار المستدام في قطاعات معينة.

II-3-2 المشاريع قيد الدراسة:

- تطوير نظام تقييم بيئي واجتماعي وحوكمي ضمن عملية اتخاذ القرار في لجنة الائتمان. (Scoring ESG)
- تصميم خريطة مخاطر بيئية قطاعية، و إدماج ترجيح المخاطر القطاعية لتحديد القطاعات الأكثر عرضة لمخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة والمناخ، وتوجيه استراتيجية دعم الحرفاء طَوَال هذا التحول.

- دمج تغطية تأمينية للمخاطر المناخية لقروض الشركات ذات المخاطر البيئية و والمناخية العالية للتخفيف من التعرض للمخاطر المادية، وإتاحة فرص جديدة لتمويل مستدام.
- تطبيق نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (SGES) : سيجري تنفيذ هذا المشروع بدعم من شركة متخصصة، يجري اختيارها حاليًا، لوضع هيكل شامل لرصد مخاطر وفرص الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخ.

تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز الإطار الحالي لتحديد ورصد والإبلاغ عن المخاطر والفرص المتعلقة بالمؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخية، وإدماج هذه العناصر تدريجيًا في عمليات الحوكمة وصنع القرار في البنك.

II-4- مؤشرات كمية و/أو نوعية :

يرصد بنك تونس والإمارات المؤشرات النوعية لتقييم وتوجيه استراتيجيته في إطار إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ، مع التركيز على جودة وتأثير إجراءاته في هذا الخصوص.

II-4-1 من منظور بيئي : يحلل البنك مستوى امتثال الأطراف المقابلة والمشاريع الممولة، واعتماد الممارسات المستدامة من قبل عملائه وشركائه، والأثر البيئي للمشاريع المدعومة، مثل الحد من استخدام البلاستيك، والممارسات المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

II-4-2 من منظور اجتماعي: يقيّم البنك مستوى تعهدات ومشاركة أصحاب المصالح ومن جهة أخرى مساهمة المشاريع الممولة في تنمية المجموعات المحلية، وتعزيز الإدماج والقدرة على الصمود بين المستفيدين.

II-4-3 من منظور الحوكمة : يراقب البنك مستوى نضج عملياته في إطار إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخية، ووجود سياسات داخلية في هذا المجال ومراقبتها ومصادقتها من قبل مجلس الإدارة ومشاركة الإدارة العامة في توجيه وتأطير القرار ولجنة التوجيه في متابعة المشاريع.

تُشكل هذه المؤشرات النوعية أساسًا لإعداد الإفصاحات المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتطويرها تدريجيًا وفقًا لمتطلبات معايير الاستدامة الدولية *IFRS S1* و*IFRS S2* علاوة على ذلك، سيتم قريبًا اقتراح مشاريع لتقييم المؤشرات الكمية وتطوير مؤشرات الأداء المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (*KPI'S ESG*) وتقييم البصمة الكربونية، وتصنيف المنتجات الصديقة للبيئة للشركات، وذلك لتعزيز الإدارة والمحاسبة وقياس الأثر.

ويعمل بنك تونس والإمارات على تعزيز دمج المخاطر المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والمناخ في عمليات صنع القرار. ويشمل ذلك تقييم ائتماني وذلك عن طريق Scoring ESG ورسم خرائط المخاطر القطاعية، ووضع ضمانات للمخاطرالمناخية ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية (SGES)المتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

إضافة إلى ذلك فإن البنك يأخذ تدريجيا بعين الاعتبار بآلية تعديل الكربون عند الحدود (MACF) في تحليل مخاطر الائتمان للشركات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، باعتبارها مخاطر انتقالية يمكن أن تؤثر على قدرتها التنافسية وقدرتها على السداد.

6) الإيضاحات (بحساب ألف دينار)

الإيضاح 1 : الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

يتضمن هذا البند تفصيل الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية إلى غاية 2025/12/31 وهي مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
خزينة الفروع بالدينار	6 237	7 528
خزينة الفروع بالعملة	2 526	5 488
البنك المركزي التونسي بالدينار	2 694	198
البنك المركزي التونسي بالعملة	2 974	4 697
المجمـــوع	**14 431**	**17 911**

الإيضاح 2 : مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت جملة المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية في 2025/12/31 ما قيمته 333 113 ألف دينار مقابل 668 191 ألف دينار في 2024/12/31، وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض لدى البنوك المحليين	65 886	125 709
قروض لمؤسسات مالية مختصة	47 447	65 959
المجمـــوع	**113 333**	**191 668**

ويبيّن الجدول التالي توزيع مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مستحقات لدى البنك المركزي	38 359	22 551
قروض بالعملة في السوق النقدية	5 819	25 574
قروض بالدينار في السوق النقدية	15 123	18 008
قروض بالعملة (SWAP)	-	50 563
مستحقات لدى البنوك المحليين	2	2
البنوك والمراسلين الأجانب	6 581	8 996
مستحقات متعلقة	2	15
قروض لمؤسسات مالية مختصة	47 447	65 959
المجمـــوع	**113 333**	**191 668**

الإيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

يحتوي هذا البند على المستحقات من الحرفاء وقد بلغت قيمتها الخام 175 312 1 ألف دينار في 31 ديسمبر 2025 مقابل 403 180 1 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024، مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
حسابات جارية دائنة	96 582	77 523
قروض أخرى للحرفاء	1 215 351	1 102 098
قروض لمؤسسات مالية مختصة	242	782
المجمـــوع	**1 312 175**	**1 180 403**

ويبيّن الجدول التالي مكونات المجموع الصافي للمستحقات على الحرفاء بعد احتساب الفوائد المخصّصة والمدّخرات:

بحساب الألف دينار

لمسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض قصيرة الاجل وحسابات مرتبطة (1)	360 473	316 164
قروض طويلة ومتوسطة الاجل وحسابات مرتبطة (2)	758 925	718 390
حسابات جارية دائنة	96 582	77 523
إيجار مالي (3)	96 195	68 326
قيم في الاستخلاص	-	-
المجمـوع الاجمـــالي	**1 312 175**	**1 180 403**
فوائـــــد مخصّصة	(40 729)	(36 336)
مـــــدّخـــــرات فرديّة	(104 687)	(102 635)
مـــــدّخـــــرات إضافية	(62 556)	(51 248)
مـــــدّخـــــرات جماعيّة	(20 459)	(19 175)
المجمـوع الصـــافي	**1 083 744**	**971 009**

(1) تفصل القروض القصيرة المدى كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض القصيرة المدى	338 169	302 438
تسبقات على حساب لأجل	14 439	9 345
فوائد غير مسددة	260	181
أصل غير مسدد	11 995	7 447
فوائد مستخلصة مسبقا	287	319
فوائد للاستخلاص	(4 677)	(3 566)
المجمـــوع	**360 473**	**316 164**

(2) أما بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة المدى والحسابات المرتبطة فهي مفصلة كالاتي :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض جارية	607 439	594 028
الأصل المستحق	28	2
الأصل غير المسدد	14 352	14 742
فوائد وعمولات غير مسددة	6 952	9 029
فوائد للاستخلاص	7 038	9 691
تسبقه على حسابات جارية	11	11
فوائد مستخلصة مسبقا	-	-
مستحقات في طور النّزاعات	123 105	90 887
المجمـــــوع	**758 925**	**718 390**

(3) في حين تفصل التعهّدات في شكل إيجار مالي كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض جارية	88 463	60 653
الأصل غير مسدد	4 905	4 185
الفوائد غير مسددة	657	717
فوائد جارية	1 128	1 925
فوائد مستخلصة مسبقا	(5)	(19)
مستحقات أخرى	1 047	865
المجمـــــوع	**96 195**	**68 326**

الإيضاح 4 : محفظة السندات التجارية

بلغ إجمالي صافي محفظة السندات التجارية في نهاية ديسمبر 2025 ما قيمته 84 631 دينار، مفصلة كما يلي :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
سندات ذات دخل ثـابت	**84 631**	**44 627**
رقاع الخزينة- BTA	80 587	44 000
الرقاع	37	-
منحة الاقتناء	4 010	631
ناقص القيمة- BTA	(3)	(4)
سندات ذات دخل متغير	-	-
صندوق رأس مال المخاطر	-	-
حسابات مرتبطة	-	-
المجموع الخام	**84 631**	**44 627**
المرصودات	-	-
المجموع الصافي	**84 631**	**44 627**

الإيضاح 5 : محفظة الاستثمار

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الرقاعات	70 595	95 406
سندات المساهمة للمجمع	9 689	9 689
سندات المساهمة الأخرى	18 270	15 176
صندوق رأس مال المخاطر	10 774	10 774
رقاعات الخزينة- BTA	164 370	80 000
المجموع الخام	**273 698**	**211 045**
فوائد مستحقة على السندات الرقاعيّة	3 461	5 554
فوائد مستحقة على المساهمات الأخرى	387	417
فوائد للتلقي على رقاع الخزينة	6 632	2 838
منحة الاقتناء- BTA	(2 135)	(3 491)
تمدّد القيمة- BTA	-	-
المجموع الخام	**282 043**	**216 363**
المدّخرات	(8 254)	(8 988)
المجموع الصافي	**273 789**	**207 375**

الإيضاح 6 : أصول ثابتة

تحتوي الأصول الثابتة للبنك على العناصر المادية المستخدمة لأغراض إدارية ولدعم النشاط. وبلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول المادية الثابتة 126 933 ألف دينار في 31 ديسمبر 2025 مفصلة كما يلي:

الأصول	الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2024	اقتناءات 2025	تفويت	إعادة التصنيف	القيمة الخام في 31 ديسمبر 2025	الاستهلاكات في 31 ديسمبر 2025	القيمة الصافية في 31 ديسمبر2025
الأصول غير المادية	**4 770**	**3 113**	**-**	**-**	**7 668**	**4 825**	**2 843**
أصول تجارية	350	-	-	-	350	84	266
برمجيات	543	-	-	-	633	603	30
رخص	3 877	3 113	-	-	6 685	4 138	2 547
الأصول المادية	**122 163**	**332**	**1 365**	**(31)**	**120 936**	**41 730**	**79 206**
الأراضي	20 602	-	-	-	20 602	-	20 602
البنـــاءات	67 391	-	-	(31)	67 420	16 533	50 887
تجهيزات المكاتب	3 640	245	-	-	3 838	2 582	1 256
الإعلامية	13 875	-	1 365	-	12 345	9 021	3 324
وسائل نقل	464	56	-	-	520	429	91
تجهيزات عامة	16 191	31	-	-	16 211	13 165	3 046
المجمـــوع	**126 933**	**3 445**	**1 365**	**(31)**	**128 604**	**46 555**	**82 049**

الإيضاح 7 : أصول أخرى

بلغت قيمة الأصول الأخرى في 2025/12/31 ما قدره 13 718 ألف دينار، مقابل 20 877 ألف دينار في 2024/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
قروض وتسبيقات للموظفين	4 018	4 439
الدولة والجماعات المحلية	1 781	2 424
مدينون آخرون	5 939	11 716
اعباء مؤجلة	124	543
عمليات نقدية	1 856	1 753
قروض على كاهل الدولة	-	2
المجموع	**13 718**	**20 877**

الإيضاح 8 : ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت قيمة إجمالي الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في نهاية ديسمبر 2025، 242 444 ألف دينار مقابل 242 697 ألف دينار في 2024/12/31 كما هو مبين بالجدول التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
إقتراضات وإعادة التمويل لدى البنك المركزي بالدينار	171 000	98 000
إقتراضات لدى السوق النقدي بالعملة الصعبة	5 828	50 103
إقتراضات لدى السوق النقدي بالدينار	51 833	55 794
إقتراضات بين البنوك في إعادة الشراء	12 301	37 921
البنوك والمراسلين الأجانب	1	1
مستحقات مرتبطة	4	71
أموال لدى المؤسسات المالية المختصة	1 477	807
المجموع	**242 444**	**242 697**

الإيضاح 9 : ودائع وأموال الحرفاء

يحتوي هذا البند على إيداعات الحرفاء تحت الطلب والإيداعات الأخرى، وقدرت قيمتها الجمليّة في 2025/12/31 بـ 1 264 180 ألف دينار مقابل 1 115 122 ألف دينار في 2024/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
ايداعات تحت الطلب	711 025	680 957
ايداعات أخرى	553 155	434 165
المجموع	**1 264 180**	**1 115 122**

ويبرز الجدول الموالي مختلف أرصدة مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
ايداعات لأجل بالدينار	524 307	354 065
ايداعات لأجل بالعملة الصعبة	28 848	80 100
حساب جاري لأشخاص طبيعيين	54 713	51 413
حساب جاري لأشخاص معنويين	93 112	73 073
حساب ادخار	211 957	189 751
حساب جاري لأشخاص مهنيين بالعملة	8 321	11 841
ايداع بالدينار قابل للتحويل	2 984	4 907
شهادة إيداع	179 000	175 500
حساب خاص بالعملة الأجنبية		-
حسابات تجارة عالمية	367	17
ايداعات لأشخاص غير مقيمين	45 768	65 555
ودائع أخـــرى	114 803	108 900
المجموع	**1 264 180**	**1 115 122**

الإيضاح 10 : اقتراضات وموارد خصوصية

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الاقتراضات الخارجية	22 158	23 123
الاقتراضات أخرى	44 672	58 600
المجموع	**66 830**	**81 723**

وتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الاقتراضات الخارجية	21 649	22 585
قرض رقاعي	42 067	54 994
قروض أخرى	-	-
قروض	**63 716**	**77 579**
اعباء مالية متعلقة بالقرض الرقاعي	509	538
اعباء مالية للدفع	2 605	3 606
التكاليف المالية المرتبطة	**3 114**	**4 144**
المجموع	**66 830**	**81 723**

الإيضاح 11 : خصوم أخرى

بلغت القيمة الجملية لهذا البند 187 63 دينارا في 2025/12/31 مقابل 611 61 ألف دينارا في 2024/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مؤسسات اجتماعية	2 963	2 757
موظّفون	10 535	10 881
الدولة والجماعات المحلية	4 936	6 792
دائنون آخرون (*)	39 555	38 544
قيم مستحقة بعد الاستخلاص	5 198	2 637
المجموع	**63 187**	**61 611**

الإيضاح 12 : الأمـوال الذاتيـة

قدّرت الأموال الذاتية للبنك الموقوفة في 2025/12/31 بـ 054 29 ألف دينار مقابل 903 38 ألف دينار في 2024/12/31، وهي مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
رأس المال	108 744	108 744
الاحتياطات	78 049	78 049
أسهم ذاتية	(840)	(840)
نتائج مؤجلة (*)	(146 999)	(119 095)
النتيجة الصافية	(9 900)	(27 904)
مجمـــوع الأمـوال الذاتيـة	**29 054**	**38 903**

الإيضاح 13 : ضمانات، كفالات مقدّمة

يشمل هذا البند الضمانات والكفالات المقدمة من طرف البنك وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	59 946	56 979
ضمانات لفائدة مؤسسات بنكية	106	169
القيمة المتبقية الايجار المالي	127 642	45 746
المجمـــوع	**187 694**	**102 894**

الإيضاح 14 : التعهّدات التمويل المقدمة

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
تعهدات التمويل الحرفاء	75 053	48 382
المجمـــوع	**75 053**	**48 382**

الإيضاح 15 : الضمانات المقبولة

بلغت جملة الضمانات المقبولة في نهاية ديسمبر 2025 ما قيمته 687 066 ألف دينار مقابل 645 859ألف دينار في نهاية ديسمبر 2024.

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الضمانات المقبولة	687 066	645 859
المجمـــوع	**687 066**	**645 859**

الإيضاح 16 : فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

سجّلت مداخيل البنك المتأتية من الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة خلال السنة المحاسبية المقفولة في 2025/12/31 تطورًا بحوالي 4% مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقلت من 116 039 ألف دينار إلى 111 688 دينار، وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
عمليات مع البنوك	3 873	3 643
عمليات مع الحرفاء	112 166	108 045
المجمـــوع	**116 039**	**111 688**

ويبرز الجدول التالي توزيع المداخيل حسب المكونات:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مداخيل عمليات مالية بين البنوك	3 873	3 643
فوائد على القروض	103 763	103 074
مداخيل متعلّقة بالإيجار المالي	8 403	4 971
عمـــــولات على تعهدات	-	-
المجمـــوع	**116 039**	**111 688**

الإيضاح 17 : أرباح عمليات الصرف

يتضمن هذا البند أرباح عمليات الصرف المحقّقة إلى غاية 2025/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
أرباح عمليات الصرف	5 432	3 421
المجمـــوع	**5 432**	**3 421**

الإيضاح 18 : مداخيل المحفظة التجارية

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة السندات التجارية في موفي ديسمبر 2025:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مداخيل رقاع الخزينة	6 770	627
مداخيل الرقاع	-	-
مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر	-	-
المجموع	**6 770**	**627**

الإيضاح 19 : مداخيل محفظة الاستثمار

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار في موفى ديسمبر 2025:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مداخيل الرقاع	7 909	7 638
مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر	-	109
عائدات الشركات الفروع	1 508	2 006
مداخيل سندات الاستثمار - BTA	9 270	6 427
المجموع	**18 687**	**16 180**

الإيضاح 20 : فوائد مدينة واعباء مماثلة

يتضمن هذا البند الفوائد المدينة الناجمة عن العمليات مع البنوك والحرفاء وأعباء القروض الخارجيّة.

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
عمليات مالية مع البنوك	21 042	18 866
عمليات على القروض والموارد الخاصة	45	29
اعباء أخرى على القروض	4 439	5 795
عمليات مع الحرفاء	73 816	65 683
المجمـــوع	**99 342**	**90 373**

ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الأعباء:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
عمليات مالية مع البنوك	21 042	18 866
اعباء على القروض الخارجية	45	29
عمولات على القروض الخارجية	-	-
اعباء على القروض الرقاعية	4 439	5 795
فوائد ممنوحة على الودائع	73 816	65 683
المجمـــوع	**99 342**	**90 373**

الإيضاح 21 : مخّصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغت القيمة الجملية الصافية للمدخرات بعنوان سنة 2025 ما قدره 11 731 ألف دينار مقابل 24 946 ألف دينار في سنة 2024 مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
استرجاع مرصودات على القروض	9 520	13 528
مخصّصات للمدخرات على القروض	(22 362)	(34 896)
مخصّصات خارج الموازنة	(361)	(83)
مخصّصات للمدخرات على الايجار المالي	(1 954)	(4 061)
استرجاع مرصودات على الايجار المالي	346	377
استردادات خارج الموازنة	377	50
استرداد / تصحيح القيم	40	-
مخصّصات للمدخرات على دائنين آخرين	(152)	-
استرجاع مدخرات ذات طابع عام	2 815	139
المجمـــوع	**(11 731)**	**(24 946)**

الإيضاح 22 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2025:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	(58)	(2 365)
استرجاع مرصودات على الأسهم	791	1 934
خسائر على الأسهم	-	-
ناقص القيمة - BTA	1	-
اندثارات منحة الإقتناء - BTA	-	-
المجمـــوع	**734**	**(431)**

الإيضاح 23 : أعباء الأعوان

يشمل هذا البند جميع مستحقات الأعوان من أجور ومنح وامتيازات ومصاريف اجتماعية بالإضافة إلى مخصّصات العطل خالصة الأجر. وقدّرت قيمتها الجملية بـ 45 455 ألف دينار إلى غاية 2025/12/31، مقابل 42 918 ألف دينار في 2024/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الرواتب والمكملات	33 756	31 670
الامتيازات التّكميليّة	1 497	1 353
مصاريف اجتماعية	8 790	8 279
مصاريف أعوان أخرى	1 526	1 870
مخصّصات العطل المدفوعة	-	-
مخصّصات أخرى	(114)	13
المجموع	**45 455**	**43 185**

الإيضاح 24 : أعباء الاستغلال العامّة

بلغت أعباء الاستغلال العامّة المتعلقة بالفترة المحاسبية المختومة في موفى ديسمبر 2025، 17 992 ألف دينار مقابل 18 475 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 مبيّنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
مصاريف الاستغلال غير البنكية	10 153	10 990
أعباء الاستغلال العامّة الأخرى	7 839	7 755
المجمـــوع	**17 992**	**18 745**

ويلخص الجدول التالي أبرز مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الاداءات	1 237	1 202
أجور الخدمات الخارجية	8 869	9 668
مصاريف التنقل	47	120
أعباء الاستغلال العامة الأخرى	7 839	7 755
المجموع	**17 992**	**18 745**

الإيضاح 25 : النتيجة لكل سهم

يتضمن الجدول التالي نتيجة السهم الواحد والعناصر التي أدت الى تحديدها:

بحساب الدينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
النتيجة الصافية	(9 900 475)	(27 903 904)
حصة الاسهم ذات أولوية	-	-
النتيجة الصافية للأسهم العادية	(9 900 475)	(27 903 904)
عدد الأسهم	5 437 216	5 437 216
النتيجة لكل سهم	**(1,820)**	**(5,132)**

الإيضاح 26 : السيولة وما يعادل السيولة

يتضمن الجدول التالي مختلف مكونات السيولة وما يعادل السيولة في 31ديسمبر 2025:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2025/12/31	2024/12/31
الخزينة الفروع بالدينار	6 237	6 828
الخزينة الفروع بالعملة	2 526	5 488
البنك المركزي التونسي بالدينار	2 694	898
البنك المركزي التونسي بالعملة	2 974	4 697
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك	-	-
قروض بالعملة في السوق النقدية	59 178	116 689
البنوك والمراسلين المحليين	3	3
البنوك والمراسلين الأجانب	6 583	8 996
إقتراضات بالدينار من البنك المركزي التونسي	(226 828)	(153 000)
اقتراضات بالعملة من السوق النقدية	(12 304)	(88 024)
المجموع	**(158 937)**	**(97 425)**

الإيضاح 27 : مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

تراجع مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية لتصل إلى قيمة سلبية قدرها 1,02 % و 1,02 % علما وأن الحدّ الأدنى القانوني لهاذين المؤشرين محدد بنسبة 10 % و 7% وهو ما أدّى إلى تواصل وضعية عدم احترام البنك لهذا الشرط القانوني والذي يمكن أن يؤثر على مواصلة نشاط البنك.

الإيضاح 28 : الإيضاح 28: المعاملات مع الأطراف المرتبطة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف المرتبطة مع البنك والتي لها تأثير على الحسابات للسنة المنتهية في 2025/12/31 تكون كما يلي:

1) تتمتع شركة تونس والامارات للتنمية BTE SICAR بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 2,4 ألف دينار.

يسجل الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2025/12/31 عجزًا بقيمة 1 ألف دينار.

2) كما قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31جانفي 2007 بمقتضاها يقوم البنك بعملية الإيداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وبالمقابل يتحصل البنك على عمولة تصرف صافية بمبلغ 9 ألاف دينار.

3) منذ سنة 2010 تم إمضاء اتفاقية توزيع بمقتضاها يتقاضى البنك عمولة توزيع تحتسب على أساس الأصول الصافية للشركة قدرها 0.4 % بما في ذلك الاداءات، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009. تدفع هذه العمولة كل ثلاثي في نهاية الفترة من قبل " سيكاف تونس والإمارات" وقد بلغت قيمة هذه العمولات المتعلقة بالسنة المختومة في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 410 ألف دينار.

4) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والإمارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والإمارات كراء مكتب تم وضعه على ذمة شركة سيكاف تونس والإمارات، وقيمة الكراء 1.500 دينار سنويًا. بمقتضى هذه الاتفاقية، تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 مترًا مربعًا يقع بمقر البنك.

هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 01 نوفمبر 2006 متجدد ضمنيا.

5) تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 320 دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TES في 2025/12/31 ما قيمته 359 2 ألف دينار.

خلال السنة المالية 2025 ، بلغت توزيعات الأرباح الواردة من شركة سيكاف تونس والإمارات TES 359 2 ألف دينار.

6) أوكل بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع" التي يملك البنك 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

7) تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية.

- بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 475 دينار.
- يبلغ الحساب الجاري لشركة الاستخلاص السّريع في 2024/12/31 ما قيمته 392 ألف دينار.

10) تتمتع الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات TEP بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 28 دينار.

يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2024/12/31 ما قيمته 14 ألف دينار.

11) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع BTE-SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح BTE-SICAR لممارسة أنشطتها التجارية. يغطي العقد الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024 قابلة للتجديد سنوياً. تم تحديد مبلغ الإيجار بمبلغ 200 1 دينار تونسي سنوياً شاملًا الضرائب، يُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية قدرها 5% اعتبارًا من السنة الثانية.

12) بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام خلال السنة ما قدره 289 ألف دينار.

13) تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2025 وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 60 ألف دينار.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولجنة الاستراتيجية من إجمالي الأجر للسنة المالية 2025 البالغة 120 ألف دينار.

16

القوائم المالية الفردية

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية

مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم

المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالاتفاقيات والعمليات التالية التي تم إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2025 والخاضعة لأحكام الفصول المذكورة.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكّد من احترام الإجراءات القانونية الخاصّة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة بسطها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنّما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسيّة من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

خلال سنة 2025، ابرم البنك إتفاقية إكتتاب مع شركة سيكاف تونس والإمارات لحساب عائد تصاعدي يبدء سريانه من الثلاثي الثالث لسنة 2025لمدة عام واحد ويحتسب العائد بسعر الفائدة بالسوق النقدية زائد 1.

بلغت أعباء الفوائد المسجلة خلال السنة المالية 2025بموجب هذه الإتفاقية 124 ألف دينار.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

أفادنا البنك أن الاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنوات المالية الماضية لازالت جارية خلال السنة الحالية كما يلي:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 11 جانفي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 708 1 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع بـ 0,77 ألف ديناراً

2. قام البنك بإحالة عدد 19ملف من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع "وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 ماي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 244 ألف دينار تونسي.

3. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" حيث تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 28 أوت 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة إلى شركة "الاستخلاص السريع" 176 7 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع بـ 984 2 ألف ديناراً.

4. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع "وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 مارس 2023، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 305 ألف دينار تونسي مقابل سعر البيع 0,15 ألف ديناراً.

5. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003إلى شركة "الاستخلاص السريع". تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004. وقد بلغ خلال سنة 2025 مبلغ هذه العمولات 99,9 ألف دينارا.

   كما تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 0,5 ألف دينارا.

   هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لشركة "الاستخلاص السريع" في 2025/12/31 ما قيمته 392 ألف دينار

6. قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR الفرعية وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف 774 10 ألف دينار لغاية 31 ديسمبر 2025.

وتبلغ مبالغ عمولة الإدارة الغير مدفوعة 386ألف دينار في 31 ديسمبر 2025

7. كما تتمتع شركة تونس والإمارات ذات رأس مال مخاطرة BTE SICAR بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات 2,4 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2025/12/31 ما قيمته ألف دينار.

8. أمضى البنك التونسي الاماراتي اتفاقية مع شركة BTE–SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح هذه الأخيرة من أجل تنفيذ أنشطتها التجارية. ويتعلق العقد بالفترة المفتوحة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022، قابلة للتجديد كل سنة. تم تحديد مبلغ الإيجار ب 1200 دينار سنويًا باعتبار الاداءات.

ويُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية تقدر ب 5٪ ابتداءا من السنة الثانية، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 جانفي 2022.

وبلغت مداخيل الكراء خلال سنة 2025 ما قدره 1،291 ألف دينار.

9. قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 تولى بمقتضاها عملية ايداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وفي المقابل يتحصل البنك على مبلغ 9,2 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

هذه الاتفاقية تم تعديلها في 05 جانفي 2009 وبمقتضاها اصبحت عمولة الايداع 11 ألف دينار باعتبار الأداءات. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

10. تمّ إقرار عمولة توزيع بنسبة 0,4% تدفع ابتداء من سنة 2010 من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات(TES) لفائدة بنك تونس والإمارات وتحدّد قيمة هذه العمولة على مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف تونس والإمارات. بلغت قيمة هذه العمولة 410 ألف دينار في سنة 2025.

تمت الموافقة على هذا الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 ديسمبر 2009.

11. كما قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعه على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات بقيمة كراء، بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة، تبلغ 1,5 ألف ديناراً سنويا وبمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 10 متر مربع يقع بمقر البنك. يدوم هذا العقد مدة سنة واحدة قابلة للتجديد إبتداء من 1 جانفي2024 .

12. تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 0,3 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري للـ TES في 2025/12/31 ما قيمته 359 2ألف دينار.

13. تتمتع الشركة التونسية الامارتية للمساهمات TEP بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات0,03 ألف دينار. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2025/12/31 رصيدا دائنا قيمته 14 ألف دينار.

III. الالتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين:

الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة الشركات التجارية تفصل كالاتي:

1. تم تحديد مرتب المديرة العامة طبقا لقرار مجلس الإدارة المنعقد في17 ديسمبر 2029. وتتمتع السيدة المديرة العامة، طبقا لذلك، بالأجور والامتيازات التالية:

- راتب سنوي إجمالي قدره 210 ألف دينار تونسي،
- هاتف جوّال ومصاريف اتصالات شهرية محددة بسقف 0،150 ألف دينار تونسي،
- سيارة وظيفية يتكفّل بها البنك من حيث مصاريف التشغيل والاستعمال والتأمين ومعاليم الجولان،
- سيارة مخصّصة للعائلة مع سائق تابع للبنك.

إضافةً إلى ذلك، تحصلت السيدة المديرة العامة، خلال سنة 2025، على منحة تحفيزية جزافية بعنوان سنتي 2023 و2024، تم تحديدها من قبل مجلس إدارة البنك خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 ماي 2025، بقيمة راتبين شهريين إجماليين عن كل سنة من السنتين المذكورتين .

وفي المحصلة، بلغت الأجرة الإجمالية للمديرة العامة خلال سنة 2025 حوالي 289 ألف دينار تونسي.

2. تمتع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتمون للجان المنبثقة عن المجلس خلال سنة 2025 بمنح حضور ومكافآت طبقا لقرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2025 كما هو مبين بالجدول التالي:

اللجنة	المبلغ
الإدارة مجلس	ألف دينار لكل اجتماع مع سقف 6 اجتماعات
اللجنة الاستراتيجية	ألفين دينار لكل اجتماع مع سقف 6 اجتماعات
اللجنة القارة للتدقيق الداخلي	ألفين دينار لكل اجتماع مع سقف 6 اجتماعات
لجنة المخاطرة	ألفين دينار لكل اجتماع مع سقف 6 اجتماعات
لجنة التأجير	ألفين دينار لكل اجتماع مع سقف 6 اجتماعات

يبين الجدول التالي تعهدات البنك تجاه المسيرين في 31 ديسمبر 2025 بالدينار التونسي:

	المدير العام		أعضاء مجلس الإدارة واللجان	
	أعباء سنة 2025	الخصوم في 31 ديسمبر 2025	أعباء سنة 2025	الخصوم في 31 ديسمبر 2025
امتيازات قصيرة المدى	288 568	–	180 000	137 500
امتيازات طويلة المدى	–	–	–	–
المجموع بالدينار	**288 568**	–	**180 000**	**137 500**

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بوجود أيّة اتفاقية أو عملية أخرى خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عـ48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 07 أفريل 2026

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي **ناجي الحاجي**

17 القوائم المالية المجمعة

نشاط مجمع بنك تونس والإمارات خلال سنة 2025

1. تقديـــم عـــام لمجمع بنك تونس والإمارات

يتكون مجمع بنك تونس والامارات من 4 شركات تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية (شركة استخلاص الديون، مؤسسات توظيف جماعي للأموال، شركات ذات رأس مال تنمية، مؤسسات خدمات). والشركة الأم : بنك تونس و الامارات وهي مؤسسة قرض تأسست سنة1982 وتخضع لأحكام القانون عدد2001-65 والمؤرّخ في 10 جويلية 2001

كما تجدر الإشارة الى أن بنك تونس والامارات مدرج بالبورصة ويبلغ رأس ماله 108.744.320دينار تونسي مدفوع بالكامل ويتكون من 4.437.216 سهم عادي بقيمة أسمية تساوي 20 دينار غير متداولة بالبورصة و 1.000.000 سهم ذو أولوية في الربح بدون حق التصويت بقيمة أسمية تساوي 20 دينار متداولة بالبورصة.
ينشط مجمع بنك تونس والامارات في قطبين اقتصاديين اثنين :

- **القطب المالي** : تنشط ضمن هذا المجال المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون 2001-65 المنظم لمؤسسات القرض والمؤسسات التي يرتبط نشاطها بها وهي الوساطة في البورصة، التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأموال (القانون عدد 88-99 المؤرّخ في 2 أوت 1988 والقانون عدد 2001-83 المؤرّخ في 24 جويلية 2001) وشركات الاستثمار ذات راس مال تنمية التي ينظمها القانون عدد 1995-87 83 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995).

- **قطب الخدمات :** يضم هذا القطب المؤسسات العاملة في مجال استخلاص الديون.

2. تقديم الشركـــات التابعة لبنك تونس والامارات

شركة الاستخلاص السريع

لقد أنشئت شركة الاستخلاص السريع في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 300 الف دينار ويتمثل نشاطها في استخلاص الديون لحسابها الخاص و لحساب الغير.
تبلغ نسبة مساهمة بنك تونس والامارات في رأس مال شركة الاستخلاص السريع 99,73%.

أهم الأحداث المميزة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025:

أهم ما ميّز السنة المحاسبية في 31 ديسمبر 2025 يمكن حوصلته كالتالي :

- بلغت الإيرادات المتأتية من تنفيذ العمليات التي تندرج في إطار نشاط الشركة 2.177.740 د في 31 ديسمبر 2025 مقابل 1.529.522 د في 31 ديسمبر 2024.

- سجّلت شركة الإستخلاص السريع نتيجة اجابية بقيمة 311 ألف دينار سنة 2025 مقابل خسارة بما قيمته 19 ألف دينار سنة 2024.

الشركة التونسيّة الاماراتيّة للمساهمات

تأسست الشركة في جويلية 2002 على شكل شركة خفية الاسم برأس مال يقدر بـ 5.000.000 دينار منها نسبة 99,99% على ملك بنك تونس والإمارات.

تخضع الشركة للقوانين سارية المفعول في تونس خاصة القانون عدد 88-92 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بقانون عدد 92-113 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 95-87 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 ومجلة الشركات التجارية .

يتمثل نشاط الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات في التصرف عن طريق رأس مالها في محفظة الأوراق المالية أو في المرابيح المتأتية من العمليات المالية وكل العمليات الأخرى ذات الصلة بالنشاط الأصلي للشركة.

بلغت الإيرادات 1.368.297 د في 31 ديسمبر 2025 مقابل 1.190.963 د في 31 ديسمبر 2024. سجّلت الشركة التونسيّة الاماراتيّة للمساهمات خلال سنة 2025 ربح بقيمة 166 الف دينار مقابل ربح بقيمة 12 الف دينار خلال سنة 2024.

شركة تونس والامارات للتنمية

تأسست شركة تونس والامارات للتنمية (BTE SICAR) في 20 ديسمبر 2004 برأس مال يقدر بـ 3 مليون دينار وقع تحريره كاملا. مع العلم وأن حصة البنك في رأس مال الشركة تبلغ 75 %.

تخضع شـــركة تونس والإمارات للتنمية إلى قـــانون شركات الإستثمار عدد 88-92 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بالقانون عدد 92-113 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 وبالقانون عدد 95-87 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

بلغت العمولات على صناديق ذات رأس مال تنمية لسنة 2025 مبلغ قدره 252 161 دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة و بما في ذلك الآدآت 890 191 دينار

بلغت الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2025 مبلغا قدره 6467 الف دينار مقابل 3417 دينار في 31 ديسمبر 2024 وقد تم الترفيع في رأس مال الشركة ب 3 مليون دينار خلال سنة 2025.

سجلت شركة تونس والإمارات للتنمية نتيجة صافية تبلغ 10 الف دينار خلال 2025 مقابل 50 الف دينار خلال سنة 2024

شركة سيـكاف تـونس والامــارات

تمّ تأسيس شركة سيكاف تونس والامارات بمقتضى قرار صادر عن هيئة السوق المالية عدد 2006-45 المؤرّخ في 8 نوفمبر 2006.

يبلغ رأس مال الأوّلي للشركة 1 مليون دينار مع الإشارة الى أنّه تمّ فتح الاكتتاب في الأسهم في ماي 2007 وأنّ شركة سيكاف تونس والإمارات سجّلت نتائج إيجابية منذ دخولها طور الاستغلال.

سجّلت خلال سنة 2025 نتيجة صافية قدرها 8.286 الف دينار مقابل 8.129 الف دينار في موفى 2024 .

تمكنت شركة سيكاف تونس والإمارات من تحقيق مردودية بنسبة 7,03% لسنة 2025، واستعادت صدارة الشركات ذات رأس المال المتغيّر ذات التوجّه الرقاعي.

18

القوائم المالية المجمعة

قرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة

مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

تقرير مراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2025
بنك تونس والامارات

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية المجمّعة

1- الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمّعة « لمجمع بنك تونس والإمارات » ، المتضمنة للموازنة المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2025، لجدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة، لقائمة النتائج المجمّعة وجدول التدفقات النقدية المجمّعة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المجمّعة المرفقة رصيدا إيجابيا لحصة المجمع من الأموال الذاتية المجمّعة قدره **27 813** ألف دينار بما في ذلك حصة المجمع في النتيجة السلبية المجمّعة للسنة المالية 2025 والبالغة قيمتها **7 189** ألف دينار.

برأينا، وباستثناء تأثيرات النقطة المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المجمّعة المرفقة بتقريرنا تعكس بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمجمع بنك تونس والامارات كما في 31 ديسمبر 2025، ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس تبرير الرأي المتحفظ

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المنوطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية المجمّعة ".

نعتبر هيكلا مستقلا عن المجمع يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية المجمّعة بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المتحفظ.

2-1- استمرارية نشاط للبنك

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك (الشركة الأم) كما في 31 ديسمبر 2025 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 ما قيمته 29،053 مليون دينار.
- فضلا عن ذلك، بلغت الاموال الذاتية الأساسية بذات التاريخ قيمة سلبية قدرت بـ 12،871 مليون دينار وذلك باعتماد قواعد الاحتساب التي نصّ عليها الفصل عدد 3 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018، مما أدى الى عدم احترام النسب الدنيا المتعلقة بقواعد التصرف المنصوص عليها بالقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ومنشوري البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 وعدد 6 لسنة 2018.

وبذلك لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2028 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدنيا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2025
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (1,02)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (1,02)

- لا يستجيب البنك(الشركة الأم) لمؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.
- من جهة أخرى أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

وعليه فان بنك تونس والامارات(الشركة الأم) يمكن أن يعتبر في حالة حرجة على معنى الفصل 110 من القانون سالف الذكر.

إلا أنه يجدر التأكيد على أن البنك(الشركة الأم) ومساهميه الرئيسين يدركون ضرورة مساندة البنك وهيكلته وتدعيم أمواله الذاتية للتمكن من تطوير نشاطه وتسجيل أرباح تمكّن من استعادة توازناته المالية. وفي هذا الإطار فقد تمّ القيام بعملية تدقيق شامل كما تمّ وضع مخطط أعمال جديد يبلّور الرؤية المستقبلية التي ستمكّن من استرجاع البنك لنشاطه واستعادة توازناته وتدعيم أمواه الذاتية.

3- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

3-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **115 972** ألف دينار **28 464** ألف دينار أي بقيمة **144 436** ألف دينار تمثل **78,04%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2025.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة عدد 3-1» احتساب القروض وعائداتها» و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها ».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية:

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

3-2-تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2025 قيمة **1 184 483** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة.

هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة عدد 3-1» احتساب القروض وعائداتها» و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها» و 4-1- 3 « مستحقات على الحرفاء».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم

المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات. و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية:

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

4- ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا حول القوائم المالية المجمّعة الذي أبديناه في الفقرة السابقة، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

4.1. تضمّنت جداول مقاربة حسابات البنك(الشركة الأم) لدى البنك المركزي التونسي مبالغ عالقة غير مبررة تعود لسنة 2025 والسنوات السابقة تتلخصّ كما يلي.

(بالألف دينار)

الأقدمية	عمليات تضمنتها كشوفات البنك المركزي لم يتم قيدها بالدفاتر المحاسبية		عمليات تم قيدها بالدفاتر المحاسبية لم تتضمنها كشوفات البنك المركزي	
	مقابيض غير مسجلة	دفوعات غير مسجلة	مقابيض غير مدونة	دفوعات غير مدونة
سنة 2024 وما قبلها	1 354	878	1 271	565
سنة 2025	664	328	602	374
المجموع بالدينار	**2 018**	**1 206**	**1 873**	**939**

وفي هذا الصدد، من المفيد بشكل خاص التذكير بأن البنك بدأ عمليات تسوية تعليق البنوك في عام .2025 هذه العمليات جعلت من الممكن إزالة91 ٪ من العوالق البنكية

4.2. يتضمن بند مستحقات على الحرفاء المدرج بالقوائم المالية المرفقة مستحقات تخلدت بذمة إثنان عملاء بلغت 3 مليون دينار قام البنك بتصنيفهم ضمن الصنف الثالث في حين تستوجب وضعيتهم تصنيفهم بالصنف الرابع طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 المؤرخ في 17ديسمبر 1991

في هذا الصدد، استند التصنيف الذي اعتمده البنك ليس فقط إلى المعايير الاقتصادية، وخاصة الآفاق المستقبلية المتاحة لهذين العملاء، بل وقبل كل شيء على جهود التسوية التي بذلها هؤلاء العملاء خلال النصف الأول من عام 2026بهدف تقليل التزاماتهم غير المدفوعة

4.3. لا تتضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2025 الضمانات المقبولة من البنك والمتعلّقة باعتمادات حرفاء غير مصنفين.

كما لا يقوم البنك بجرد سنوي وتحيين دوري للوثائق المكوّنة للضمانات (شهائد ملكية محيّنة تتضمن الرهون، إعادة تقييم قيمة الرهون،).

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة كما لا تمكّننا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة المجمعة كما لا تمكّننا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

5- تقرير التصرف للمجمع

مسؤولية إعداد تقرير التصرف للمجمع هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية المجمّعة لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف للمجمع وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات مجمع بنك تونس والامارات بتقرير التصرف المجمع وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف للمجمع واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية المجمّعة أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف

للمجمع إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف للمجمع إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف للمجمع نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

وليس لنا ملاحظات في هدا الشأن.

6- مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمّعة

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مجمّعة مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية مجمّعة لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية المجمّعة تقدير ما إذا كان المجمع قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للمجمع.

7- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية المجمّعة

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية المجمّعة خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية المجمّعة.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية المجمّعة تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء

أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.
- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.
- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة المجمع على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط المجمع.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية المجمّعة لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية المجمّعة تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.
- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.
- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.
- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية المجمّعة للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن

تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1- نجاعة نظام الرقابة الداخلية

إن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي والمراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض النقائص في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية للبنك.

كما قمنا بفحص تقارير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية للشركات التابعة للمجمع ولم نسجّل وجود نقائص هامة تتعلق بالرقابة الداخلية للشركات الفرعية التي من شأنها أن تمس من مصداقية القوائم المالية المجمّعة.

2- الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

- عملا بأحكام منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 قمنا بالتثبت من مدى احترام معايير كفاية رأس المال، وأفضت أعمالنا الى تسجيل ما يلي:

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2025 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 ما قيمته 29،053 مليون دينار.

- لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم| تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2025
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (1.02)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (1.02)

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

- تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 7 أفريل 2026، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـــدد من القانون عـــ48-2016ـــدد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 7 أفريل 2026، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94-112ـــدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 7 أفريل 2026

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

سمير العبيدي
خبير محاسب و مراقب حسابات
القائمة للمنصاف مكتب ب 9.4 مونبليزير

ناجي الحاجي

مكتب ناجي الحاجي «CNW»
الهاتف: 71 904 252
شقة 1-2-3 عمارة كارفور
شارع اليابان عدد 39
مونبليزير
الفاكس: 71 904 244

القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2024

مجمّع بنك تونس والإمارات
الـمـوازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة : 1000 دينار)

الأصـول	الإيضاحات	31/12/2025	31/12/2024
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز ك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	14 507	17 989
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	113 468	190 964
مستحقات على الحرفاء	3	1 084 483	971 281
محفظة السندات التجارية	4	205 751	164 299
استثمارات في مؤسّسات شريكة	5	248 130	178 610
أصول ثابتة	6	82 409	86 982
أصول أخرى	7	13 696	20 622
مجموع الأصول		**1 762 444**	**1 630 747**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	252 554	247 015
ودائع وأموال الحرفاء	9	1 259 178	1 111 114
افتراضات وموارد خصوصية	10	45 987	57 427
خصوم أخرى*	11	57 804	56 478
مجموع الخصوم		**1 615 523**	**1 472 034**
الأموال الذاتية			
رأس المال	12	108 744	108 744
احتياطيات مجمّعة *	13	74 097	79 401
أسهم ذاتيّة		(840)	(840)
نتائج مؤجّلة*	14	(146 999)	(119 095)
النتيجة المحاسبية	15	(7 189)	(26 002)
حصّة المجمع		**27 813**	**42 208**
حصّة الأقلية	16	**119 108**	**116 505**
مجموع الأموال الذاتية		**146 921**	**158 713**
مجموع الخصوم والأموال الـذاتية وحقوق الأقليّة		**1 762 444**	**1 630 747**

مجمّع بنك تونس والإمارات
جدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة : 1000 دينار)

الخصوم المحتملة	2025/12/31	2024/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	187 694	102 893
اعتماد مستندي	6 104	39 513
تعهّدات السّندات		
مجموع الخصوم المحتملة	**193 798**	**142 406**
التعهّدات المقدّمة		
تعهدات التمويل المقدّمة	75 053	48 382
مجموع التعهّدات المقدّمة	75 053	**48 382**
التعهّدات المقبولة		
تعهدات التمويل المقبولة		
ضمانات مقبولة	687 066	645 859
مجموع التعهّدات المقبولة	**687 066**	**645 859**

مجمع بنك تونس والإمارات
قـائمـة النتـائـج المجمّعة
للفترة الممتدة من 01 جـانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1000 دينار)

	إيضاحات	سنة 2025	سنة 2024
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	17	115 972	111 311
عمولات دائنة	18	28 464	29 375
مرابيح محفظة السندات التجاريّة والعمليّات الماليّة		10 028	3 585
مرابيح على عمليات الصرف	19	5 592	10 717
مداخيل محفظة الاستثمار	20	25 024	21 623
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**185 081**	**176 611**
فوائد مدينة ومداخيل مماثلة	21	85 068	87 282
عمولات مدينة		4 539	3 747
خسائر على المحفظة التجارية وعمليات مالية		48	2 151
مجموع تكاليف الاستغلال البنكي		**89 655**	**93 180**
الناتج البنكي الخام		**95 426**	**83 432**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات بر خارج الموازنة والخصوم		(14 440)	(26 028)
مخصصات احتياطي مخاطر محفظة الاستثمار	22	3 570	5 702
إيرادات استغلال أخرى		3 157	450
مصاريف الأعوان	23	(47 078)	(44 554)
أعباء الاستغلال العامّة	24	(34 449)	(21 992)
مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	25	(6 955)	(13 261)
نتيجة الاستغلال		**(769)**	**(16 252)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى		7	(3 138)
الأداء على الأرباح		1 706	1 366
نتيجة الأنشطة العاديّة		**944**	**(18 024)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر استثنائية			
النتيجة الصافية		**944**	**(18 024)**
حصة الأقلية		(8 133)	(7 978)
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(7 189)**	**(26 002)**
آثار التغييرات المحاسبية		-	**(4 202)**
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(7 189)**	**(30 204)**

مجمع بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية المجمّعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة : 1.000دينار)

التدفقات النقدية المتصلة بالإستغلال		سنة2025	سنة2024
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		160 855	150 988
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة		(108 864)	(100 578)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(82 182)	(69 719)
ودائع / سحوبات الحرفاء		159 247	130 261
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(63 736)	(72 619)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال		3 239	2 323
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(120)	(459)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**68 439**	**40 197**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		7 933	8 212
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(112 459)	(41 041)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		(1 663)	1 311
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(106 189)**	**(31 518)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
إصدارأسهم في السوق المحليّة		(11 850)	(8 851)
إصدار افتراضات في السوق المحليّة		0	1 300
سداد افتراضات في السوق النقدية		(10 966)	(2 636)
توظيفات		(3 661)	(83)
إصدار افتراضات / سداد افتراضات خصوصيّة		(3 284)	(16 829)
حصص أرباح مدفوعة/ مقبوضة		3 000	18 744
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(26 761)**	**(8 354)**
التغيير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة		(64 512)	325
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(97 425)	(97 750)
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(158 937)**	**(97 425)**

20 القوائم المالية المجمعة

الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسّسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوصة في منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمناشير عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 وعدد 9 لسنة 2012

2. تاريخ الختم:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2025 بالشركات المنتميّة إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس :

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة .

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من:

- الشركة الأمّ: بنك تونس والإمارات
- المؤسّسات الفرعيّة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة
- المؤسّسات الشريكة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا.
- يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي:

- **التجميع التّام**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة. وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك تونس والإمارات المنتميّة إلى القطاع المالي.

- **التقييم بالمعادلة**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا بسعر التكلفة ثم الترفيع أو التخفيض في قيمة المساهمة للأخذ بعين الاعتبار حصّة المستثمر في نتائج المؤسّسة المملوكة بعد تاريخ الاقتناء. ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات الشريكة لبنك تونس والإمارات.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	% 100	الشركة الأمّ	تجميع تام	% 100
التونسية الإمراتية للمساهمات	المالي	% 99.99	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99.99
شركة الإستخلاص السّريع	المالي	% 99,73	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99,73
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	% 99.96	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99.96
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	%6.85	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	%6.85

خروج شركة "جربة أغير" والتي يمتلك فيها بنك تونس والإمارات نسبة 43.67% والتي كانت تندرج ضمن محيط التجميع النسبي، نظرا لعدم توفر القوائم المالية المصادق عليها من طرف إدارتها منذ سنة 2010.

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

5.1 احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل تسريح للقروض. تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية.

تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0)أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصة) صنف 1)وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميئوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

2.5 احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الأصول الممنوحة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

توزّع الأكريّة المفوترة بين جزئي الأصل والفوائد.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة.

تمّ معالجة التمويل في شكل إيجار مالي لإلغاء القروض والاقتراضات والأعباء والمداخيل البينية ونتيجة لذلك وقع تدوين الممتلكات المكتسبة في إطار الإيجار المالي على مستوى الأصول المجمعة ويقع احتساب المستهلكات على أساس نسب الاستهلاك المعتمدة على مستوى المجمع.

3.5 احتساب محفظة السندات و عائداتها

تحتوي محفظة السّندات الممسوكة من قبل مجمع بنك تونس والإمارات للإستثمار على:

- سندات تجاريّة
- سندات مساهمة

وقد وقع إدراج السندات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاص.

- **<u>محفظة السّندات التجاريّة</u>** :

تحتوي هذه المحفظة على:

- سندات المتاجرة: والمتميّزة بسيولتها والتي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.
- سندات التوظيف: وهي السندات التي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في آجل لا يتجاوز السّنة.

- **سندات المساهمة:**

- السّندات التي تعتبر إستراتجية للمجمع.
- السّندات المكتتبة في إطار التمويل والمدرجة ضمن اتفاقيّة تفويت والتي لم يتمّ بعد التفويت فيها كليّا.

وتسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة في تاريخ دفعها دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيتها.

وقد وقع إدراج تقييم الأسهم التي تمّ التفويت فيها لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات على مستوى الموازنة المجمّعة باعتبار القيمة الدنيا بين التكلفة التاريخيّة والقيمة الحسابيّة.

وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما تقع الموافقة على توزيعها بصفة رسميّة. كما يدرج فائض القيمة للأسهم المفوت فيها في إطار اتفاقيّات الاكتتاب مع إعادة التفويت عند استخلاصها الفعلي اعتبارا لمخاطر الاستخلاص.

- **السّندات المقيمة بطريقة المعادلة :**

يتمّ إدراج التغيرات في حصّة المجمع في الأصول الصافيّة للشركات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن بند "استثمارات في مؤسّسات شريكة" بين أصول الموازنة المجمّعة وفي المقابل ضمن بند "النتيجة المجمّعة" بين الأموال الذاتيّة المجمّعة. وتعتبر هذه التغييرات عنصرا من نتيجة الاستغلال للمجمع حيث يتم إدراجها ضمن بند "الحصّة في أرباح الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة" على مستوى قائمة النتائج المجمّعة.

إذا تجاوزت أو تساوت حصّة المجمع في خسائر المؤسّسة الشريكة مع القيمة المحاسبيّة للمساهمة المسجّلة حسب طريقة التقييم بالمعادلة، فإنّ المجمع عادة ما يتوقف عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللاحقة. وبالتالي تضبط المساهمة بقيمة تساوي الصفر.

4.5 احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات. تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

5.5 تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

1.5.5 مخصّصات للقروض

تمّ تقدير المخصصات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 حسب المخاطر التالية :

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2)

- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها(صنف 4)

يقع تقييم المخصّصات اعتمادا على التصنيف وحسب نسب المرصودات المعتمدة وعلى أساس التعمّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي :

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4

2.5.5 المدخرات الجماعية

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2025 والمنشورعدد01 لسنة 2024 والمنشور عدد 02 لسنة2022.

3.5.5 مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة المتعارف عليها ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

يتمّ تطبيق نفس هذه القواعد على السّندات التي تمّ التفويت فيها من بنك تونس والإمارات إلى التونسية الإمراتية للمساهمات.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محيّنة للشركة ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

هذا ويخص بالذكر ، انه وقع تطبيق نفس قواعد التقييم المذكورة اعلاه على السندات التي تم التفريط فيها من قبل البنك لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات.

6.5 عمليات بالعملة

إنّ المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبيّة تخصّ أساسا الاقتراضات الخارجية التي يقع احتسابها ضمن البيانات المالية للبنك بالدينار التونسي بإعتماد القيمة التارخية للإستعمالات ويقع تحمّل المخاطر الناتجة عن تقلّب العملة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين وذلك مقابل دفع عمولة يدفعها لها البنك.

بالنسبة للأصول والخصوم التي يتحمّل البنك من خلالها مخاطر تقلّب العملة يقع تقييمها عند إقفال الحسابات ويقع الاحتياط للنقص المحتمل الناتج عن تقلّب العملة.

7.5 الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جاريّة

تحتسب الأصول الثابتة بقيمة اقتنائها ويقع اطفاؤها حسب الطريقة الخطيّة. وتكون نسب الاستهلاك كالتالي:

- بناءات	2.5%
- أثاث المكاتب	20%
- معدّات المكاتب	10%
- معدّات النقل	20%
- التهيئة والمنشئات	10%
- معدات معلوماتيّة	15%
- برمجيات معلوماتيّة	33%

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى ذلك أنّ لها انعكاسا إيجابيا على السنوات المحاسبيّة السّابقة. ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات على أساس الدّراسة التي بررت إدراجها ضمن الأصول.

6. القواعد الخاصّة بالتجميع

1.6 معالجة فوارق التجميع

تمثّل فوارق التجميع الفوارق بين أسعار اقتناء السّندات والحصّة التي تمثلها في الأصول المحاسبيّة الصّافيّة للشركة المجمّعة. ويتمّ توزيع هذه الفوارق بين فوارق التقييم والقيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء كما يلي:

- <u>فوارق التقييم:</u>

وهي الفوارق بين القيمة الصحيحة للأصول والخصوم المحدّدة المقتناة وقيمتها المحاسبيّة في تاريخ الاقتناء.

- <u>القيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء:</u>

وهي الفرق بين فوارق التجميع وفوارق التقييم المحتسبة. ويتمّ إدراجها ببند "القيمة الإضافيّة" ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها دون أن تتعدّى مدّة الاستهلاك عشرين سنة.

2.6 الأرصدة والمعاملات داخلة المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة.

3.6 معالجة الأداء

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار للإنعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليّات الماضيّة أو الجاريّة. ويتمّ احتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنيّة التي يمكن

طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة. أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليا والخاضعة للأداء في المستقبل

7. أهم المعالجات التي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

1.7 مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمع قبل استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة ، وقد تمثلت هذه التعديلات في :

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة
- احتساب الممتلكات المقبولة والمقدّمة بعنوان الإيجار المالي حسب التمشي الإقتصادي
- حذف احتياطيات إعادة التقييم.

2.7 حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع :

وقد وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف:

- الحسابات الجاريّة بين شركات التجمّع
- العمولات بين شركات التجمّع
- المدّخرات المكوّنة من طرف البنك بعنوان سندات الشركات المنتميّة إلى مجال التجميع
- أرباح الأسهم ومنح الحضور التي وزعتها الشركات المجمّعة لفائدة بنك تونس والإمارات
- التفويت في جزء من المستحقات على الحرفاء لفائدة شركة الإستخلاص السّريع
- التفويت في سندات مساهمة لفائدة التونسية الإماراتية للمساهمات.
- المخصصات المتعلقة بالتصرف في الصناديق من قبل البنك وشركة الاستخلاص السريع مع شركة تونس والامارات للتنمية.

8. إيضاحات (الأرقام بآلاف الدنانير)

الإيضاح 1: خزانة وأموال لدى البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في31 ديسمبر2025 ما قيمته **14 507** ألف دينار مقابل ***17 989*** ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
خزانة وأموال لدى الفروع	8 839	13 094
خزانة وأموال لدى البنك المركزي	5 668	4 895
المجموع	**14 507**	**17 989**

الإيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية.

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر2025 ما قيمته 113 468 ألف دينار مقابل 190 964 ألف دينار في 31 ديسمبر2024 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
مستحقات على المؤسسات البنكية	45 081	30 864
مستحقات على المؤسسات المالية	68 387	160 100
المجموع	**113 468**	**190 964**

الإيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2025ما قيمته 1 084 483 ألف دينار مقابل 971 281 ألف دينار في 31 ديسمبر2024 تفصيلها كالآتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
حسابات جارية دائنة	179 950	135 389
قروض أخرى للحرفاء*	803 134	748 155
قروض على موارد خاصة	101 399	87 737
المجموع الصّافي	**1 084 483**	**971 281**

الإيضاح 4: محفظة السّندات التجاريّة

بلغ رصيد هذا البند 205 751 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر2025 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
السّندات التجاريّة	205 751	164 299
المجموع	205 751	164 299

الإيضـاح 5 : محفظة سّندات استثمارات

بلغ رصيد محفظة سّندات استثمارات في 31 ديسمبر 2025ما قيمته 130 248 ألف دينار تفصيلها كالآتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
سّندات الاستثمار	248 130	178 609
المجموع	**248 130**	**178 609**

الإيضاح 6 : أصـول ثابتـة

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2025 ما قيمته 409 82 الف دينار وتفصيله كالآتي :

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
اصول الغير الثابتة	7 908	4 790
اصول الثابتة	74 501	82 192
المجموع	**82 409**	**86 982**

تمت المصادقة خلال سنة 2024 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وعندما ترتفع القيمة المحاسبية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الإقرار بالزيادة مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

وقامت الشركة الأمّ بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة2024, وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الوصول نتيجة لإعادة التقييم بمبلغ 31.829 مليون دينار تم تسجيلها محاسبين ضمن الأصول الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

الإيضاح 7: أصول أخرى

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
الحساب في طور التسوية	3 224	10 954
أصول أخرى	10 472	9 668
المجمـــــوع	**13 696**	**20 622**

الإيضاح 8: ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية

هـذا تفصـيل الودائـع ومسـتحقات البنـوك والمؤسسـات الماليـة لمجمـع بنـك تـونس والامـارات الخـاص بسنة 2024 و2025:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية	252 554	247 015
المجموع	**252 554**	**247 015**

الإيضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

هذا تفصيل الودائع اموال الحرفاء لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2024 و2025:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
ودائع لأجل	749 058	611 144
ودائع وأموال أخرى	510 120	499 970
المجموع	**1 259 178**	**1 111 114**

الإيضاح 10: اقتراضات وموارد خصوصية

هذا تفصيل الاقتراضات والموارد الخصوصية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2024 و2025:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
اقتراضات وموارد خصوصية	498	529
اقتراضات أخرى	45 489	56 898
المجموع	**45 987**	**57 427**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

الخصوم الاخرى لمجمع بنك تونس والامارات تتمحور فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
مرصودات للخصوم والأعباء	2 080	4 867
الحساب في طور التسوية	1 947	31 560
خصوم أخرى*	53 777	20 051
المجموع	**57 804**	**56 478**

الإيضاح 12 : رأس المـــال

بلغ راس المال المجمع لبنك تونس والامارات مبلغ 744 108 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2025

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
رأس المـــال	108 744	108 744
المجموع	**108 744**	**108 744**

الإيضاح 13 : احتياطات

احتياطات المجمع لبنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
احتياطات مجمعة	74 097	79 401
المجموع	**74 097**	**79 401**

الإيضاح 14: نتائـــج مؤجّلـــة

النتائج المؤجلة لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
بنك تونس والامارات	(146 999)	(119 095)
المجموع	**(146 999)**	**(119 095)**

الإيضاح 15: نتيجة السنة المحاسبية

نتيجة السنة المحاسبية لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
حقوق الأغلبية	(7 189)	(26 002)
المجموع	***(7 189)***	**(26 002)**

الإيضاح 16: الأموال الذاتيّة وحقوق الأقليّة

هذا تفصيل لحقوق الاقلية :

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
الاحتياط الخاص بالأقلية	110 975	108 527
نتيجة الأقلية	8 133	7 978
المجموع	**119 108**	**116 505**

الإيضاح 17: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

تتمثل الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
عمليات مع المؤسسات البنكية	3 466	3 899
عمليات مع الحرفاء	112 387	107 211
مداخيل أخرى	119	201
المجموع	**115 972**	**111 311**

الإيضاح 18: عمـــولات

هذا تفصيل للعمولات الخاصة بالمجمع بنك تونس والامارات:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
على العمليات البنكية	28 464	29 375
المجموع	**28 464**	**29 375**

الإيضاح 19: أرباح على عمليات الصرف

يتمثل تطوّر هذا البند كما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
الربح الصافي على البنود قصيرة المدى	5 592	10 717
المجموع	**5 592**	**10 717**

الإيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار مرابيح

تتمحور مداخيل محفظة الاستثمار لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2024 و 2025 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
الأرباح والمداخيل المماثلة على المساهمات	23 155	20 120
الأرباح والمداخيل المماثلة على محفظة الاستثمار	1 472	1 247
الأرباح والمداخيل المماثلة على الشركات ذات الصلة	397	256
المجموع	**25 024**	**21 623**

الإيضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

تتمثل الفوائد المدينة والاعباء المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
عمليات مع المؤسسات البنكية	4 664	7 222
عمليات مع الحرفاء	73 108	63 802
افتراضات وموارد خصوصية	4 983	13 511
فوائد واعباء أخرى	2 313	2 747
المجموع	**85 068**	**87 282**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2025:

بحساب الألف دينار

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	3 570	5 702
زائد قيمة على الأسهم*	-	-
المجموع	**3 570**	**5 702**

الإيضاح 23: تكاليف العمّال

تتمثل تكاليف العمّال للمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
الرواتب والمكملات	41 923	40 082
تكاليف العمّال أخرى	5 155	4 472
المجموع	**47 078**	**44 554**

الإيضاح 24: تكاليف عامة للاستغلال

تتمحور التكاليف العامة للاستغلال للمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2024 و2025 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
تكاليف عامة للاستغلال	4 567	3 968
تكاليف عامة اخرى*	29 882	18 024
المجموع	**34 449**	**21 992**

الإيضاح 25: مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات

تتمثل مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2024 و2025 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
مخصّصات الاستهلاكات	6 955	13 261
المجموع	**6 955**	**13 261**

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
خزينة الفروع بالدينار	*6 237*	6 828
خزينة الفروع بالعملة	*2 526*	5 488
البنك المركزي التونسي بالدينار	*2 694*	898
البنك المركزي التونسي بالعملة	*2 974*	4 697
البنوك والمراسلين الأجانب	*65 764*	8 999
قروض في السوق النقدية	*(226 828)*	(153 000)
افتراضات أخرى	*(12 304)*	(88 024)
المجموع	**(158 937)**	**(97 425)**

إيضاح تكميلي

- **دول الإقامة لشركات المجمع**

الشركة	القطاع	بلد التسجيل	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	الدولة التونسية	% 100	الشركة الأمّ	تجميع تام	% 100
التونسية الإماراتية للمساهمات	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة الاستخلاص السّريع	المالي	الدولة التونسية	% 99,73	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99,73
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	الدولة التونسية	%6.36	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	%6.36

- **طبيعة العلاقة بين الشركة الام بنك تونس والإمارات وشركة تونس إمارات سيكاف:**

شركة تونس إمارات سيكاف هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير يحكمها القانون رقم 2001-83 من 24 جويلية 2001 الخاص بقانون صناديق الاستثمار المشترك. تم إنشاؤه في 29 جانفي 2007 بمبادرة من بنك تونس والإمارات.

مجلس إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تتكون أساسا من ممثلي مجموعة BTE، وبالتالي إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تحت السيطرة الحصرية للمجموعة.

- **الصبغة القانونية لشركات المجمع:**

الشركة	الصبغة القانونية	الغرض الاجتماعي
بنك تونس والإمارات	شركة خفية الاسم	مؤسسة بنكية
شركة الاستخلاص السّريع	شركة خفية الاسم	إستخلاص الارادات الحرفاء
شركة تونس إمارات سيكاف	شركة خفية الاسم	المساهمة والاستثمار في الشركات
شركة ذات رأس مال تنمية	شركة خفية الاسم	التصرف في محفظة السندات

- **النتيجة لكل سهم للمجمع:**

المسمّى	31/12/2025	31/12/2024
النتيجة الصافية	(7189)	(26 002)
الحصة الخاصة بالأسهم ذات أولوية للربح		
النتيجة الصافية للاسهم العادية	(7189)	(26 002)
معدل الأسهم العادية	3500	3500
النتيجة لكل سهم	**(2.054)**	**(7,429)**

الإيضاح 27: الأموال الذاتية:

المسمّى	رأس المال	الأسهم الذاتيّة	الاحتياطات المجمعة	نتائج مرحلة	النتيجة الصافية للسنة	المجموع
الرصيد في31/12/2024	**108 744**	**(840)**	**79 401**	***(119 095)***	**(26 002)**	**42 208**
تطور الاحتياطات المجمعة			*(5 304)*	*(27 904)*		(33 208)
أرباح الفترة السابقة					26 002	26 002
مناب المجمع في النتيجة					(7 189)	(7 189)
الرصيد في 31/12/2025	**108 744**	**(840)**	**74 097**	**(146 999)**	**(7 189)**	**27 813**

21

القرارات المعروضة للتصويت على الجلسة العامة العادية عدد 44 بتاريخ 30 أفريل 2026

القـــرار الأول

إن الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2025) القوائم المالية الفردية والقوائم الماليّة المجمعة).
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2025.

تصادق الجلسةالعامة العادية بدون أي تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025.

القـــرار الثـاني

إن الجلسة العامة العادّية بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاص بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقيات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القـــرار الثـــالث

إن الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2025 تبرئ ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاما وبدون أي تحفظ على تصرفهم خلال السنة المحاسبية 2024.

القـــرار الـــرابـــع

إن الجلسة العامة العادية تقرر توظيف النتيجة المالية كما يلي(بالدينارات) :

(+) ما تـــبقـــــى من مـــرابيـــــــــــح 2024 :	- 146 999 007
(+) النتيجة الصافية لسنة 2025 :	- 9 900 474
(+) الاحتياط القانوني :	--
(=) ما تبقى للترحيل :	**- 156 899 481**

القـــرار الخـــامس

إن الجلسة العامة العادية تقرر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكل عضو بالنسبة لكل اجتماع مجلس إدارة وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

كما أنها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكل عضو بالنسبة لكل اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة الاستراتيجية ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير، وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

القــرار الســـادس

إن الجلسة العامة العــادية تصادق على تعيين السيد فوزي غراب، عضوا بمجــلس إدارة بنك تــونس والإمــارات ممّثـلا للدولة التونسية منذ تاريخ 02 أكتوبر 2025 من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط عوضا عن السيد لطفي فرادي وذلك لباقــي مدة نيـابته إلى حد انعقاد الجلسة العامة العادية التي تبت في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2027.

كما تصادق الجلسة العامة العــادية على تجديد النيابة للسيد حميد الدرمكي العضوالمستقل عن الجانب الإماراتي ورئيس لجنةالمخاطر وذلك للمرة الأولى وللمدة النيابية للسنوات 2026-2027-2028 الى حد انعقاد الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2028.

القــرار الســـابع

تعطي الجلسة العامة العادية جميع الصلاحيات للممثل القانوني للبنك أو من يفوضه لغرض القيام بجميع إجراءات الإيداع والنشر القانونية.

شارع الباجي قايد السبسي المركز العمراني الشمالي – 1082 تونس
الهاتف: 0021671112000
البريد الالكتروني : bte@bte.com.tn